مقرر
مبادىء اقتصاد كلى
جامعة الامام محمد بن سعود
عمادة التعليم عن بعد
الفصل الدراسي الصيفى
١٤٣٩/١٤٣٨ هـ

اللقاء الأول
مقدمة في علم الاقتصاد

مقدمة

- يتردد على مسامعنا يوميا العديد من المصطلحات الاقتصادية مثل الناتج المحلي أو القومي, و الادخار, و التضخم و البطالة, و العرض و الطلب,
- **لماذا ندرس علم الاقتصاد ؟**
- يرتبط الاقتصاد بحياتنا اليومية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر و يلعب دوراً هاما فيها
- للاقتصاد دور هام لمعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة وإيجاد حلول ملائمة لها سواء كانت على مستوى الفرد أو على مستوى الاقتصاد القومي و العالمي
- دراسة الاقتصاد تساعدنا على فهم الظروف المحيطة بنا
- تمكننا من التنبؤ بما يمكن أن يحدث من حولنا
- **أسباب ظهور المشكلة الاقتصادية**

1) تعدد وتشعب الحاجات الإنسانية والتى تنقسم حاجات أساسية أو ضرورية و حاجات كمالية
2) ندرة في الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع وهناك ثلاثة شروط لاعتبار ان المورد اقتصادى وهى:
   - أ- الندرة او المحدودية النسبية
   - ب- وجود ثمن لذلك المورد
   - ج- ارتباط الحصول على المورد بجهد ووقت ومال

تعريف علم الاقتصاد

- هناك اكثر من تعريف لعلم الاقتصاد تختلف فيما بينهم من ناحية اللفظ والتعبير ولكنها تتشابه من حيث الجوهر والمضمون فالبعض يعرف الاقتصاد بأنه:
- أحد العلوم الاجتماعية الذي يهتم اساسا بالطريقة التي يوظف المجتمع بها موارده الانتاجية النادرة لتحقيق اهدافه الاقتصادية المتعددة
- أحد العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك الانساني من حيث التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة على حاجات المجتمع غير المحدودة
- بأنه علم اجتماعي يبحث الاستخدامات المتعددة للموارد المحدودة لإنتاج السلع وتوزيعها للاستهلاك بين افراد المجتمع وبين الحاضر والمستقبل
- انه العلم الذي يدرس السلوك كعلاقة بين الحاجات البشرية غير المحدودة والموارد الاقتصادية النادرة التي لها استعمالات بديلة

تعريف علم الاقتصاد

كما يمكن تعريف علم الاقتصاد « بأنه العلم الذى يدرس كيفية إشباع حاجات الأنسان المتعددة من موارده المحدودة

ومن التعريف السابق يمكن القول إن هناك مشكلة اقتصادية تشكل محور البحث والاهتمام لعلم الاقتصاد

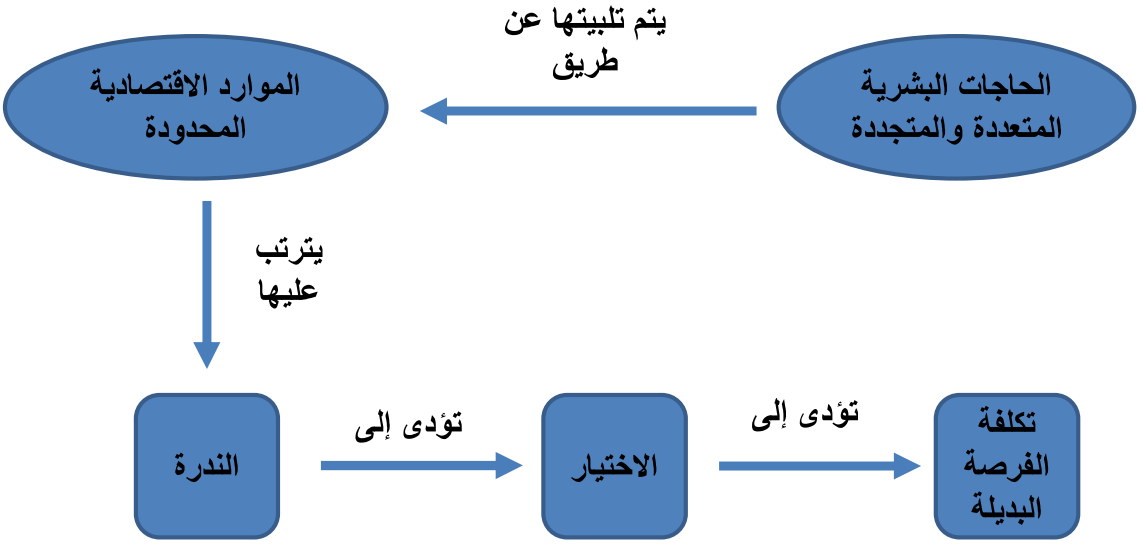

مجال الاقتصاد الكلى

يتناول مسائل تهم جميع أفراد المجتمع فعلى ضوء الدراسات الاقتصادية تتحدد قدرة الأفراد على الاستهلاك و مدى استطاعتهم على تحسين أوضاعهم المعيشية، كما يتعرفون على تأثير ارتفاع مستوى الناتج القومي على الوضع الاقتصادي والأسعار والأجور، وأمور أخرى كثيرة.

و بالتركيز على الاقتصاد القومي في مجموعه، فإنه يمكننا تلخيص الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي في النقاط التالية:

1) دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي في الدولة،الدخل القومي والعمالة، المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور.
2) يتناول الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في الإنفاق الكلي، ويتناول العرض الكلي والمتمثل في الناتج الكلي من السلع والخدمات، وبالتالي كيفية تحديد الدخل التوازني.
3) تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها، كما يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.
4) دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

بعض المفاهيم والفرضيات التى يستخدمها علم الاقتصاد

1) **استخدام التجريد**

- يقصد بالتجريد محاولة التركيز على العناصر الرئيسة لمشكلة ما فمثلا يتم دراسة أثر التغير في السعر على الكمية المطلوبة أو الكمية المعروضة مع افتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة

2) **استخدام النظرية**

- النظرية بشكل عام ما هي إلا تبسيط مقصود لعلاقات ما بهدف الالية التي تعمل من خلالها هذه العلاقات ومن هنا يلجأ علم الاقتصاد الى استخدام النظريات بشكل موسع لتوضيح آلية عمل المتغيرات المختلفة وتأثيرها على بعضها البعض بشكل مبسط

٣) استخدام النماذج الاقتصادية

- يقصد بالنموذج الاقتصادي تجسيد مبسط لبعض الظواهر الاقتصادية بهدف فهم التدفق المتبادل للعلاقات بين تلك الظواهر ومن هنا قد يعبر عن النموذج الاقتصادي في شكل معادلات أو رسم بياني أو بشكل وصفي.

٤) استخدام الافتراضات

- يستخدم علم الاقتصاد في سبيل توضيح العلاقات المختلفة ثلاث فرضيات هامة تتلخص في :
- أ) فرضية بقاء الأمور على ما هي عليه
- ب) فرضية الرشد الاقتصادي
- ج) فرضية السعي الى التعظيم

بعض المفاهيم والفرضيات التى يستخدمها علم الاقتصاد

٥) الرصيد والتدفق

- التيار (التدفق) يعني تغيرا بالزيادة او النقص خلال فترة زمنية معينة بينما الرصيد كمية ثابتة في وقت معين , فالاستثمار هو التغير في رصيد راس المال فرصيد راس المال يمكن زيادته فقط عن طريق زيادة التدفق او الاستثمار في السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات والمباني لاحلالها محل المستهلك خلال فترة زمنية معينة وهذا ما يعرف بإهلاك راس المال وهذا يؤدي الى زيادة رصيد المجتمع من راس المال فكلما زاد التدفق الاستثماري في السلع الرأسمالية بمعدل يفوق اهلاك راس المال زاد رصيد المجتمع من راس المال والعكس صحيح

٦) مفهوم الدخل والثروة

- الدخل ما هو إلا عملية حركية متكررة بمعنى انه تدفق نقدي أما الثروة فهي رصيد نقدي في لحظة معينة للتفرقة فاذا امتلك شخص منزلا يدر عليه ايجارا شهريا قدره ٥٠,٠٠٠ ريال فمعنى ذلك ان لديه دخلا شهريا تدفق نقدي ٥٠,٠٠٠ ريال ومقدار ثروته قيمة ذلك المنزل في لحظة ما.

تقسيم علم الاقتصاد

- يقسم علم الاقتصاد الى قسمين رئيسيين :

1. **الاقتصاد الجزئي**: يستخدم لمعالجة المشاكل الاقتصادية (على مستوى الفرد والمشروع) مثل تحديد سعر السلعة او خدمة معينة او تحديد الوضع التوازني للمستهلك او للمشروع
2. **الاقتصاد الكلي**: يهتم بمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد القومي في محاولة لإيجاد حلول ملائمة لتلك المشاكل او التخفيف من حدتها كالمشاكل المتعلقة :-

أ- بالأزمات الاقتصادية كأزمات الركود او التضخم الاقتصادي

ب- بالنمو والتنمية الاقتصادية او السياسات النقدية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي او سياسات التجارة الخارجية

ج- بالناتج والدخل القومي واثر التغيرات في الاستهلاك او الادخار على النشاط الاقتصادي

سياسات الاقتصاد الكلي

يمكن التفرقة بين نوعين رئيسين من السياسات الاقتصادية الكلية التي يجب ان تتبعها الحكومة لتحقيق اهدافها المختلفة هما :

1. **السياسة المالية**: تتضمن تغيير معدلات الضرائب ومستوى الانفاق الحكومي حيث يمكن أن يؤدي ذلك الى تسارع نمو الناتج القومي الإجمالي ولكن يمكن أن يؤدي أيضا إلى زيادة معدلات التضخم
2. **السياسة النقدية**: حيث يقوم البنك المركزي بإدارة السياسة النقدية من خلال عدة وسائل تؤثر على الكمية المعروضة من النقود ان زيادة الكمية المعروضة من النقود سيؤدي إلى تغيير معدل التضخم بنفس الاتجاه لذلك يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض معدل الزيادة في عرض النقود وذلك عندما تكون معدلات التضخم مرتفعة

منحنى إمكانات الإنتاج

- لابد للمجتمع من تحديد السلع التى سوف يتم إنتاجها و منحنى إمكانات الانتاج هو أداة التحليل التي تبسط عملية الاختيار بين البدائل.
- هو عبارة عن سلسلة من النقاط تمثل كل واحدة منها أقصى ما يمكن إنتاجه من أي توليفة من سلعتين أو مجموعتين من السلع كالسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية" نفترض الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية.
- يعرف منحنى إمكانيات الانتاج بأنه « المنحنى الذى يربط بين التوليفات المختلفة من X و Y والتى يمكن إنتاجها من السلعتين باستخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع وبأقصى كفاءة ممكنة» .
- و يظهر منحنى إمكانات الإنتاج أقصى ما يمكن أن ينتجه المجتمع وليس ما يرغبه.

منحنى إمكانيات الإنتاج يأخذ شكل منحنى مقعر تجاه نقطة الأصل بما يدل على تزايد التكاليف

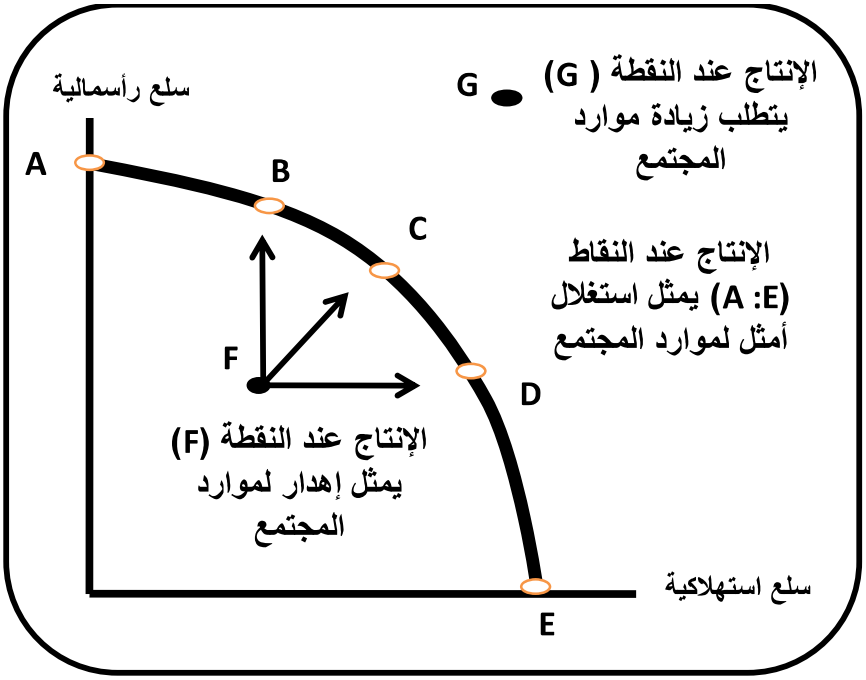

اللقاء الثانى
قياس النشاط الاقتصاد الكلى

مقدمة

- يعتمد تحليل الاقتصاد الكلي لدولة ما على البيانات و الاحصاءات التى تعد عن الانتاج و الدخل و الاستهلاك و الاستثمار وتعد حسابات الدخل القومي توفر هيكلا موحدا للاقتصاد الكلي و تمكننا من معرفة أداء الاقتصاد و معدلات نموه.
- يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاكثر شيوعا لقياس النشاط الاقتصادي.

الناتج المحلى الإجمالي
Gross Domestic Product (GDP)

- **الناتج المحلى الإجمالي**: هو إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلى خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة".
- يتضمن هذا التعريف بعض الصعوبات المتمثلة في كيفية:
- تقدير قيمة مختلف السلع و الخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال السنة
- تفادي الحساب المزدوج للعديد من السلع و الخدمات المنتجة (أجهزة الحاسب, السيارات, الخدمات الصحية).
- كيف يتم تقييم الناتج المحلي الاجمالي؟ بأي الاسعار يتم تقييم السلع و الخدمات المتعددة ؟ ما هي السلع التي تدخل في حساب الناتج ؟

الناتج المحلى الإجمالي
Gross Domestic Product (GDP)

- عند **تقييم الناتج المحلى الإجمالي** يجب مراعاة ما يلى :
- ١) يمكن قياس قيمة السلع والخدمات وفق الأسعار العادية في السوق ويطلق عليه الناتج المحلى النقدي، أي الناتج المحلى بالأسعار الجارية. عيوب هذه الطريقة لا تعكس التغير الحقيقي في الناتج المحلي و خاصة في حالة وجود زيادة في الاسعار تكون بالتالي الزيادة في قيمة الناتج المحلى الإجمالي هي حصيلة للزيادة في الاسعار فقط و ليست بسبب زيادة في الكمية المنتجة. لتفادي هذه المشكلة نقوم بحساب الناتج المحلى الحقيقي الذي يعكس الكمية الحقيقية المنتجة حيث يتم تقييم السلع و الخدمات لسنوات مختلفة بسعر واحد يطلق عليه سعر سنة الاساس.

الناتج المحلى الإجمالي
Gross Domestic Product (GDP)

٢) الناتج المحلى الإجمالي يشمل جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في العام المحدد فقط دون غيره و السلع و الخدمات التي تم انتاجها في السنوات السابقة لا تدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي لهذا العام مثل السيارات المستخدمة و العقارات .

٣) يجب أن تكون السلع والخدمات التي تدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي نهائية وليست وسيطة وذلك حتى تكون الصورة حقيقية للنشاط الاقتصادي في المجتمع. بيع السلع الوسيطة يسبب ازدواجا حسابيا.

٤) لا يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي السلع والخدمات التي تدخل السوق بصورة غير شرعية كالمخدرات والسلع المهربة وغسيل الأموال وغيرها

الناتج المحلى الإجمالي
Gross Domestic Product (GDP)

٥) حساب الناتج المحلى الإجمالي يتضمن قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الحدود الجغرافية للدولة. دخول المواطنين العاملين بالخارج لا تحسب ضمن الناتج المحلي الاجمالي و لكن تحسب ضمن الناتج القومي الاجمالي لتلك الدول التي يعملون فيها ويمكن اضافة مفهوم اقتصادي جديد و هو الناتج القومي الاجمالي الذي يتضمن حساب جميع السلع و الخدمات النهائية المنتجة بواسطة مواطني بلد ما سواء كانوا مقيمين داخل البلد أو خارجها خلال سنة معينة. أي أن

الناتج القومي الإجمالي = إجمالي الناتج المحلي + صافي دخول عوامل الانتاج من الخارج

طرق قياس الناتج المحلى الإجمالي

- هناك عدة طرق يمكن استخدامها لحساب الناتج المحلي الاجمالي أهمها:

1. طريقة المنتج النهائي
2. طريقة القيمة المضافة
3. طريقة الدخل
4. طريقة الإنفاق

- تعتبر طريقتي الدخل و الانفاق الاكثر شيوعا لقياس الناتج المحلي الاجمالي

طريقة المنتجات النهائية

- تتم هذه الطريقة بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة بشكلها النهائي في سعرها وبجمع مجموع عمليات الضرب نحصل على الناتج المحلى الإجمالي وذلك في خلال سنة.
- نأخذ السلع و الخدمات المنتجة بصفة نهائية و نستبعد السلع الوسيطة (السلع التي تستخدم في عملية انتاجية أخرى) السلع التي أنتجت و لم تستخدم خلال نفس الفترة تعتبر أيضا سلع نهائية.
- القيمة الصافية للمنتجات النهائية خلال السنة هي: يضاف الى قيمة المنتجات النهائية مخزون اخر السنة بينما يطرح منها مخزون أول السنة.
- لابد أيضا من خصم قيمة الواردات من قيمة المنتجات النهائية لأنها تشكل جزءا من الناتج النهائي لبلدان أخرى.

السلعة	الكمية المنتجة	متوسط السعر	قيمة الانتاج
أ	٢٠ وحدة	١ ريال	٢٠ ريال
ب	٨٠ صندوق	نصف ريال	٤٠ ريال
ج	٥٠ طن	٤ ريال	٢٠٠ ريال
د	٣٠ برميل	٢ ريال	٦٠ ريال
المجموع			٣٢٠ ريال

طريقة القيمة المضافة

- يتم أخذ الزيادة التي يضيفها كل قطاع
- خلال العمليات الإنتاجية إلى قيمة
- المدخلات الأخرى، ثم يتم تجميع هذه
- الإضافات في كافة قطاعات الاقتصاد
- للوصول الى اجمالي الناتج المحلي.
- هذا يعني أن القيمة المضافة هي عبارة عن الفرق بين قيمة اجمالي الانتاج و تكلفة المنتجات الوسيطة خلال كل مرحلة من مراحل الانتاج.
- الفرق بين طريقة المنتجات النهائية و القيمة المضافة هي أن الطريقة الاولى تقوم بحساب الكل في المرحلة النهائية بينما تهتم الطريقة الثانية بحساب أجزاء
- هذا الكل المتكونة خلال مراحل الانتاج.

- نفترض أن مجتمع ما ينتج سلعة واحدة هي ثوب الصوف:
- الصوف مادة أولية تأتي من المزارع
- القماش سلعة تأتي من غزل و نسج الصوف في مصنع النسيج.
- الثوب هي سلعة نهائية يستخدمها المستهلك و يحيكها الخياط.
- اذا الثوب يمر بعدة مراحل و هي: المزارع و مصنع النسيج و الخياط

البند	البائع	المشترى	قيمة البيع (ريال)	القيمة المضافة (ريال)
صوف	المزارع	مصنع النسيج	١٥	١٥
قماش	مصنع النسيج	الخياط	٤٥	٣٠
ثوب	الخياط	المستهلك	٧٠	٢٥
إجمالى القيمة المضافة				٧٠

- الناتج المحلي الاجمالي باستخدام طريقة المنتج النهائي و طريقة القيمة المضافة هو نفس الرقم (٧٠ ريال) بالنسبة للطريقتين

طريقة الدخل (تكاليف عناصر الإنتاج)

- تركز هذه الطريقة على النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي في شكل من يستلمه كدخل بدلا من النظر اليه في شكل ما يشتريه.
- حيث يعرف الدخل المحلى هو عبارة عن "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة")
- تتكون عناصر الإنتاج من أجزاء أربعة هي: رأس المال والعمل والأرض والتنظيم أو الإدارة، وهذه الطريقة تقوم بتجميع الدخول التي تتولد من هذه العناصر والناتج المحلى الإجمالي حسب هذه الطريقة يتكون من :
- ١) الدخل بأنواعه ويشمل

- أ) **الأجور والرواتب** وتشمل أجور ورواتب العمال الموظفين التى تدفعها الحكومة و قطاع الاعمال

ب)ريع (إيراد) الأرض والإيجارات وهى المبالغ التي يحصل عليها ملاك الاراضي و العقارات نتيجة تأجير أراضيهم و مبانيهم،

ج)**أرباح الشركات** و هو الدخل الذى يحصل قطاع الأعمال وملاك الأسهم

د)الفوائد وهى العوائد التى يحصل عليها اصحاب رؤوس الأموال نظير إقراضهم أموالهم

٢) **اهتلاك رأس المال** وهو النقص التدريجى في الاصل من الات ومعدات نتيجة الاستخدام

٣) **الضرائب غير المباشرة** مثل ضريبة المبيعات ورسوم الرخص

طريقة الدخل (تكاليف عناصر الإنتاج)

• مثال (١)

- فيما يلى بيانات افتراضية خاصة باقتصاد صغير(بالمليون $)
- الرواتب والاجور= ٣٠٠٠
- الفوائد = ٥٠٠
- ريع أراضى =١٠٠
- ضرائب غير مباشرة = ٤٠٠
- أرباح الشركات = ٥٠٠
- إهتلاك رأس المال = ٣٥٠
- رسوم جمركية متحصلة = ١٠٠
- المطلوب ايجاد الناتج المحلى الاجمالى بطريقة الدخل

• الحل

البند	المبلغ
الرواتب والأجور	٣٠٠٠
الفوائد	٥٠٠
ريع الارأضى	١٠٠
ضرائب غير مباشرة	٤٠٠
أرباح الشركات	٥٠٠
رسوم جمركية	١٠٠
الإهتلاك	٣٥٠
إجمالى الناتج المحلى	٤٩٥٠

طريقة الإنفاق

- يتم حساب الدخل الذي يدخل للفرد أو الدولة وينفق منه على قضاء حوائجه، أو يدخر جزءا من هذا الدخل، و لهذا فإن الدخل المحلي يتوزع بين الاستهلاك و الادخار الذي يتم توجيهه عادة لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- كذلك يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي صادرات الدولة أي انفاق الاجانب على السلع و الخدمات المحلية و وارداتها أي انفاق الدولة على السلع و الخدمات الأجنبية، ويسمى بصافي التعاملات الخارجية أو الميزان التجاري إضافة إلى ما يدخله المستثمرين من إضافات للناتج المحلي الإجمالي .
- يمكن كتابة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بطريقة الانفاق على النحو التالي:
  - GDP= C+I+G+(X-M)
- فالإنفاق أربعــة أنـواع :

١) القطاع العائلي [الإنفاق الاستهلاكي] (C):ويشمل كل ما ينفق من قبل الجمهور على شراء السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات.

٢) القطاع الحكومي□الإنفاق الحكومي](G):ويقصد به كل ما تنفقه الحكومة من شراء السلع وما تدفعه من رواتب وأجور باستثناء معاشات التقاعد والهبات والإعانات الأخرى.

٣) قطاع الأعمال□الإنفاق الاستثماري](I):ويشمل جميع ما ينفق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية من آلات ومعدات وبناء المصانع الجديدة و الانفاق على زيادة المخزون من المواد الاولية و المعدات و السلع النهائية.

الانفاق الاستثماري = تكوين رأس المال الثابت + التغيير في المخزون

طريقة الإنفاق

٤) القطاع الخارجي□صافي الصادرات والواردات□ (X-M):ويقصد به التدفق التجاري للدولة مع بقية دول العالم حيث تصدر الدولة بعض منتجاتها وتستورد ما تحتاجه من الدول الأخرى في نفس الوقت، وتخصم الواردات من الصادرات ويتم إضافة الصافي إلى الناتج المحلى الإجمالي و لهذا يطلق عليه صافي صادرات الميزان التجاري.

ويوصف الاقتصاد بأنه **اقتصاد مغلق** اذا كان لا يشمل معاملات الخارجية

ويوصف الاقتصاد بأنه **اقتصاد مفتوح** اذا كان يشمل معاملات الخارجية

- **مثال ٣**
- فيما يلى البيانات الخاصة باقتصاد إحدى الدول (مليون ريال)
- الاستهلاك الخاص ٣٠٠٠(يشمل ٦٠٠ سلع معمرة , ٢٠٠٠ سلع غير معمرة , ٤٠٠ خدمات) , إنفاق استثمارى ٢٠٠٠. إنفاق حكومى ١٨٠٠ , صادرات ٢٠٠٠ , واردات ١٥٠٠ , الاجور والرواتب ٣٥٠٠ .
- المطلوب ايجاد الناتج النحلى الاجمالى بطريقى الإنفاق
- **الحل**

القطاع	الانفاق	المبلغ
العائلى	الاستهلاكى	٣٠٠٠
الأعمال	الاستثمارى	٢٠٠٠
الحكومى	الحكومى	١٨٠٠
الخارجى	صافى الصادرات	١٥٠٠-٢٠٠٠
المجموع (الناتج المحلى الاجمالى		٧٣٠٠

مفاهيم أخري في حسابات الدخل المحلي

- يعتبر الناتج المحلي الاجمالي أهم عنصر من عناصر الحسابات القومية إلا أن هناك مفاهيم أخرى تساعدنا في تكوين الحسابات القومية مثل الناتج المحلي الصافي و الدخل المحلي و الدخل الشخصي و غير ذلك من المفاهيم.

١) الناتج المحلي الصافي يعطي مقياس أفضل لأداء الاقتصاد و هو عبارة عن اجمالي الناتج بعد استبعاد إهلاك رأس المال

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي (GDP) □ إهلاك رأس المال

٢) الدخل المحلي فهو اجمالي ما تكتسبه عناصر الانتاج و هو يساوي الناتج المحلي الصافي نطرح منه الضرائب غير المباشرة لأن الضرائب تمثل خصم من اجمالي الدخول

الدخل المحلي = الناتج المحلي الصافي □ الضرائب غير المباشرة

- الناتج المحلى الاجمالى (GDP)
- مطروحا منه : الإهلاك (D)
- يساوى ك الناتج المحلى الصافى (NDP)
- مطروحا منه الضرائب غير المباشرة (IT)
- يساوى الدخل المحلى (DI)
- مطروحا من الدخول المكتسبة غير المحصلة (RE)
- (استقطاعات التقاعد + استقطاعات التامينات الاجتماعية + أرباح غير موزعة)
- ومضافا إليه الدخول المحصلة غير المكتسبة (SP) (مثل المدفوعات الحكومية التحويلية والمساعدات والهبات)
- يساوى الدخل الشخصى (الفردى) (PI)
- مطروحا منه ضرائب مباشرة (على الدخل) (T)
- يساوى الدخل الشخصى (الفردى) المتاح (PDI)
- مطروحا منه الانفاق الاستهلاكى (C)
- يساوى الادخار (S)

مفاهيم أخري في حسابات الدخل المحلي

٣) **الدخل الشخصي** هو عبارة عن اجمالي دخول جميع أفراد المجتمع نحصل عليه عندما نطرح الدخول المكتسبة غير المحصلة (مثل معاشات التقاعد و استقطاعات التأمينات الاجتماعية و أرباح غير موزعة) من الدخل المحلي و اضافة الدخول المحصلة غير المكتسبة (المدفوعات الحكومية التحويلية)

الدخول المكتسبة غير المحصلة (أقساط معاشات التقاعد + استقطاعات التأمينات الاجتماعية + أرباح غير موزعة) +الدخول المحصلة غير المكتسبة (المدفوعات الحكومية التحويلية)

٤) **الدخل الشخصي المتاح** يعطي الدخل الشخصي مقدار الدخل المستلم من قبل أفراد المجتمع قبل دفع الضرائب الدخل و هو عبارة عن مقدار الدخل المستلم من قبل أفراد المجتمع بعد تسديد الضرائب المباشرة

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي أو الفردي الضرائب المباشرة

٥) الادخار يوزع الدخل بين الاستهلاك و الادخار

الادخار = الدخل المتاح الإنفاق الاستهلاكي ض

مثال ٣

فيما يلى البيانات الخاصة باقتصاد احدى الدول (مليون ريال)

أقساط معاشات التقاعد =٣٠ ايجارات = ٢٠

الانفاق الاستهلاكى = ١٠٠٠ ارباح غير موزعة = ١٥٠

فوائد =٢٠ صادرات =١٥

الانفاق الحكومى =٣٧٠ دخول الملاك =٢١٠

واردات =١٢ مدفوعات الضمان الاجتماعى = ١٥

إهلاك رأس المال = ٨٣ ضرائب غير مباشرة = ١٤٠

إجمالى الاستثمار =٢٥٠ رواتب و أجور = ١١٥٠

ضرائب مباشرة ٢٥

المطلوب ايجاد ما يلى

- اجمالى الناتج المحلى بطريقة الانفاق
- اجمالى الناتج بطريقة الدخل
- صافى الناتج المحلى
- الدخل الشخصى
- الادخار

مثال رقم 3

القطاع	الإنفاق	المبلغ
القطاع العائلي	الإنفاق الاستهلاكي العائلي	1000
قطاع الأعمال	الإنفاق الاستثماري	250
القطاع الحكومي	الإنفاق الحكومي	370
القطاع الخارجي	صافي الصادرات(X-M)	12-15
المجموع	الناتج المحلّي الإجمالي	1623

عنصر الإنتاج	العائد	المبلغ
العمل	رواتب و أجور	1150
الأرض	ريع الاراضي	20
رأس المال	الفائدة	20
التنظيم	دخل الملاك المؤسسين	210
الدخل المحلّي		1400
الضرائب غير المباشرة		140
الناتج المحلّي الصافي		1540
إهلاك رأس المال		83
الناتج المحلّي الإجمالي		1623

تكاليف عوامل الإنتاج

الناتج المحلّي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

تكاليف أخرى

النتاج المحلّي الإجمالي

الحسابات القومية الأخرى

	البيـــان	المبلغ
	الدخل المحلّي	1400
يطرح	الاقتطاعات : الدخول المكتسبة غير المحصلة	
	أقساط معاشات التقاعد	30
	أرباح غير موزعة	150
يضاف	الإضافات : الدخول المحصلة غير المكتسبة	
	المدفوعات الضمان الاجتماعي	15
	الدخل الشخصي	1235
يطرح	الضريبة المباشرة	25
	الدخل الشخصي المتاح	1210
يطرح	الإنفاق الاستهلاكى	1000
	الادخار	210

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و الحقيقي

- يمكن إيجاد الناتج المحلي الإجمالي عن طريق مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة بصفة نهائية في أسعارها.
- ولكن بسبب تغير الأسعار من فترة الى أخرى فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير هو الأخر من سنه إلى أخرى حتى مع ثبات الكميات المنتجة.
- فلو افترضنا أن اقتصاد ما ينتج سلعة واحدة فقط وأنها خلال السنتين الأولى والثانية تم إنتاج ١٠٠ وحدة من السلعة كل سنة أي أن الإنتاج ظل كما هو خلال السنة الأولى والثانية.
- أفترض أن سعر وحدة السلعة ارتفع من ١ ريال الى ١.٢٥ ريال في السنة الثانية.

الكميات المنتجة	أسعار السلعة	GDP
١٠٠	١	١٠٠
١٠٠	١,٢٥	١٢٥

- نلاحظ أن الناتج المحلي الاسمي ارتفع بمقدار ٢٥ ريال برغم أن الكمية المنتجة لم تتغير.
- نستنتج أن استخدام الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لقياس معدل التغيير في النشاط الاقتصادي يعطي مؤشرا مضللا وغير دقيق ولهذا يلجا الاقتصاديون الى استخدام مقياس أفضل لقياس النشاط الاقتصادي الحقيقي وهو ما يطلق عليه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و الحقيقي

•هو حاصل ضرب الكميات المنتجة بصفة نهائية في أسعارها الحقيقية في السوق وهو عبارة عن إجمالي الناتج المحلي ولكن بالأرقام الثابتة أى ان الناتج المحلي لهذه السنة منسوب الى سنة أساس معينه

• نفترض أن الاقتصاد ينتج سلعة واحدة وأنها خلال السنتين الأولى والثانية تم إنتاج ١٠٠ وحدة من السلعة كل سنة.

• نفترض أن سعر وحدة السلعة ١ ريال في السنة الأولى و الثانية إذا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة الأولى و الثانية سيكون 100إذن استخدام سعر سنة الأساس كنقطة للمقارنة يوضح لنا عدم وجود زيادة في الناتج المحلي الحقيقي حيث لم يكن هناك بالفعل أي زيادة في الإنتاج

- الجدول التالي يوضح حالة اقتصاد ينتج ٣ سلع فقط حيث بلغت كمية الإنتاج والأسعار فى ٢٠٠٨ , ٢٠٠٩ كما يلي

السلعة	2008		2009	
	Q1	P1	Q2	P2
A	100	10	120	12
B	50	70	70	80
C	80	20	100	23

- المطلوب ايجاد قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسنة ٢٠٠٩

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و الحقيقي

•الناتج المحلي لكل سنة يمكن إيجاده بضرب الكميات المنتجة في تلك السنة في أسعارها وللحصول على الناتج الحقيقى ثم نقوم بضرب الكميات المنتجة في سنة في أسعار عام 2008 وهي سنة الأساس وهي كالأتي:

السلعة	الناتج المحلى الأسمى		الناتج المحلى الحقيقى	
	2008	2009	2008	2009
	P_1Q_1	P_2Q_2	P_1Q_1	P_1Q_2
A	1000	1440	1000	1200
B	3500	5600	3500	4900
C	1600	2300	1600	2000
	6100	9340	6100	8100

•إذا الناتج المحلي الحقيقي عام 2009 هو 8100 قد حقق زيادة قدرها 2000 , في حين أن الناتج المحلي الاسمي لهذه السنة قد حقق زيادة قدرها ٣٢٤٠ وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والكميات

العلاقة بين الناتج المحلى والدخل المحلى(القومي)

- بداية المفهومين وجهان لعملة واحدة، ولكن الناتج المحلى يشكل وجه الإنتاج للسلع والخدمات، أما الدخل فيمثل وجه القيم النقدية للإنتاج.فالعلاقة بينهما لابد أن يتساوى الدخل القومي مع إجمالي الناتج المحلى.
- الدخل المحلي لابد ان يساوي إجمالي الناتج المحلي وهذه ينسجم مع القاعدة العامة التي تقول ان كل دخل لابد ان يقابله إنتاج ولهذا فإن قيمة السلع المنتجة تساوي دخول عوامل الإنتاج التي ساهمت في عملية إنتاج هذه السلع وهذه هي العلاقة بين الناتج المحلي والدخل المحلي
  - **إجمالى الدخل المحلى = إجمالى الناتج المحلى**

التدفق الدائري للإنتاج والدخل

• بعد أن يحصل المستهلكون على دخولهم النقدية(في شكل رواتب وأجور) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمونها للمنتجين، تقوم المنشآت الإنتاجية بتحويل الموارد الإنتاجية(من عمل ومواد خام) إلى سلع وخدمات وبيعها مرة أخرى إلى المستهلكين الذين يدفعون دخولهم النقدية مقابل الحصول على هذه السلع، وتسمى هذه العملية التدفق الدائري للدخل والإنتاج. وهكذا لو كانت القطاعات إثنين ثم أربعة قطاعات.

حلقة التدفق في اقتصاد مكون من قطاعين

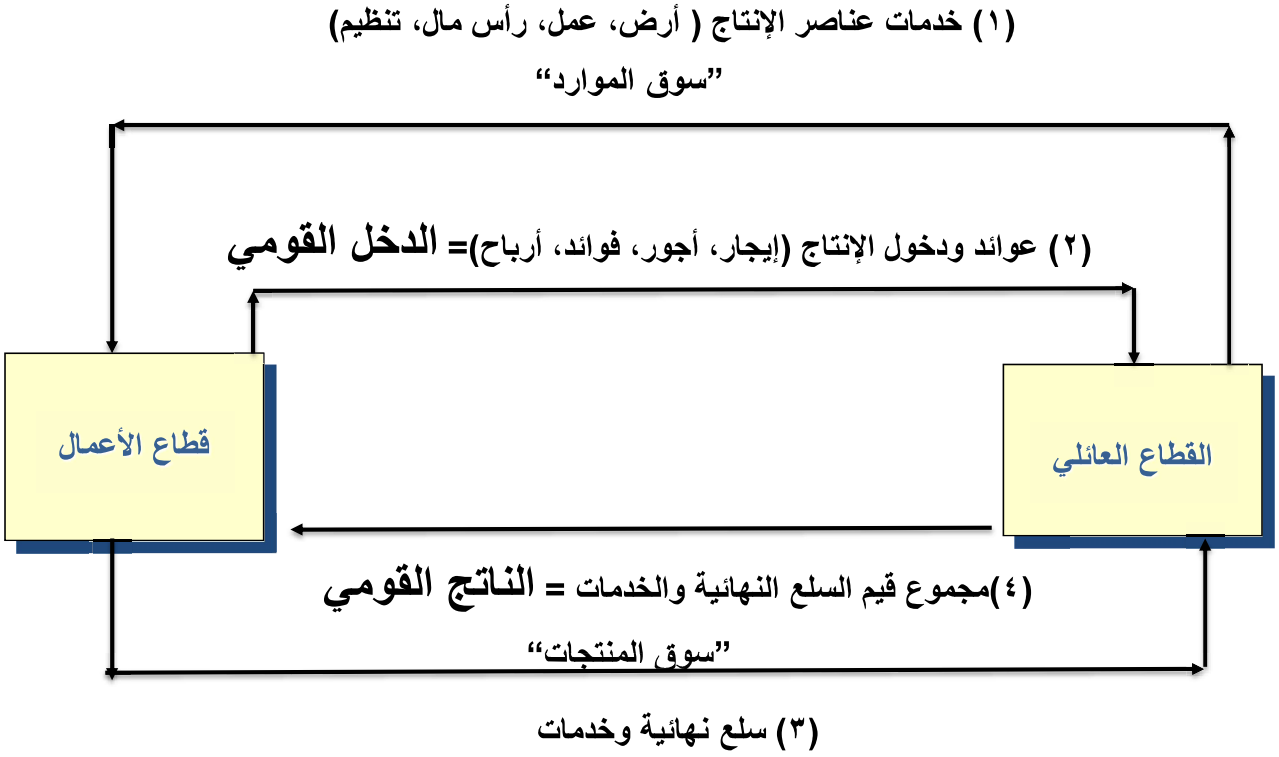

الدخل الذي يحصل علية القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال

1. يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، أرض، رأس مال وتنظيم لقطاع الأعمال
2. الدخل الذي يحصل علية القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع قطاع الأعمال
3. يقدم القطاع قطاع الأعمال سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي .
4. يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع قطاع الأعمال، ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة "الناتج القومي"

حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات

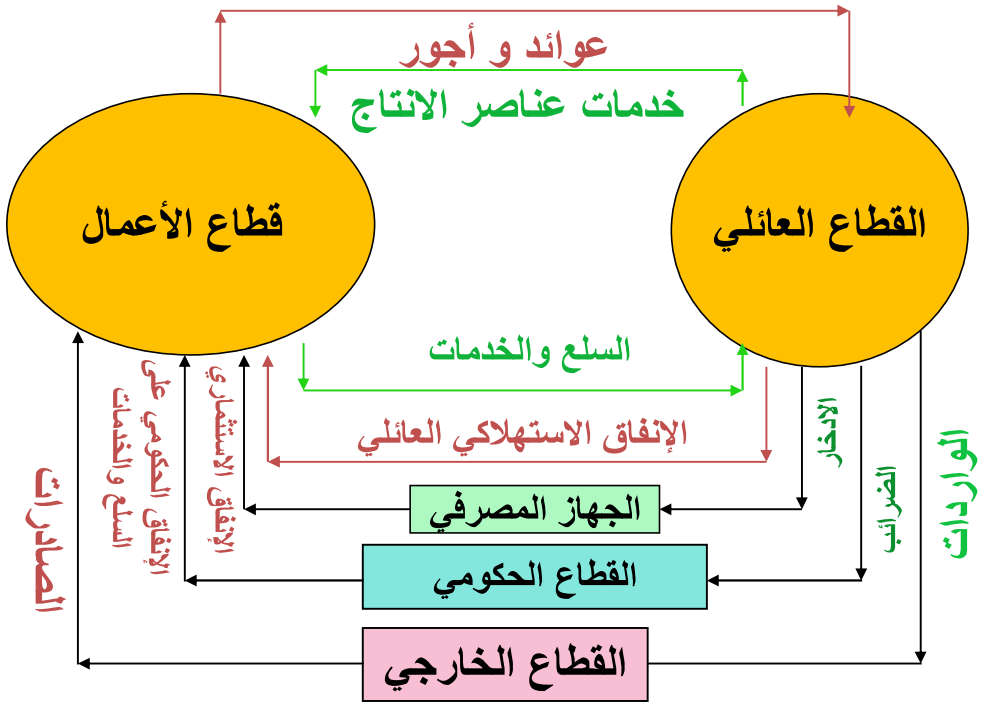

حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات

١) يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج التي يمتلكها من عمل ورأس مال وموارد طبيعية لقطاع الأعمال وكذلك الحكومي

٢) يستخدم قطاع الأعمال عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات التي يمثل مجموع قيمتها إجمالي الناتج المحلي

٣) يحصل القطاع العائلي على عوائد، أي دخول مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية

٤) ينفق القطاع العائلي هذه الدخول على شراء السلع والخدمات التي ينتجها المنتجون.

٥) يذهب صافي الضرائب، وهو الجزء المقتطع من الدخل مباشرة الى الحكومة لتمويل نفقاتها على السلع والخدمات التي تشتريها من قطاع الأعمال، كما تدفع الحكومة أيضا رواتب وإعانات للأفراد والموظفين، وهؤلاء يمثلون جزءا من القطاع العائلي.

٦) وأخيرا يستورد القطاع العائلي بعض السلع والخدمات من الخارج (مدفوعات) أو يحصل على عوائد استثمار من الخارج في صورة مقبوضات، وفي المقابل يصدر قطاع الأعمال بعض السلع والخدمات المنتجة محليا الى الخارج على هيئة صادرات، ويحصل على مقبوضات من الخارج بقيمة هذه الصادرات أو يشتري مواد خام من الخارج تأخذ صورة مدفوعات

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

- تعريفه: هو رقم نسبى يستخدم كأداة لقياس التغيرات التي تحدث من وقت لآخر ،فهو يقيس التغير الذي يحدث في أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها المجتمع خلال فترة زمنية معينة.
- يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عن طريق قسمة الأسعار السوقية لمجموعة مختارة من السلع والخدمات في سنة معينة يطلق عليها سنة المقارنة على الأسعار السوقية لنفس مجموعة السلع والخدمات في سنة الأساس

$$\text{الرقم القياسي للأسعار المستهلكين} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع والخدمات في السنة المقارنة}}{\text{مجموع أسعار السلع والخدمات في سنة الأساس}} \times ١٠٠\%$$

نفترض أن القيمة السوقية لمجموعة من السلع خلال سنتين مختلفتين كالأتي

السلعة	السعر في سنة الأساس 2008	السعر في السنة المقارنة 2009
A	50	60
B	30	40
C	90	100
المجموع	170	200

المطلوب إيجاد الرقم القياسي للأسعار لسنة ٢٠٠٩ .

الرقم القياسي لأسعار 2009= $\frac{200}{170}$ × ١٠٠% = 117%

هذا يعني أن الأسعار لعام ٢٠٠٩ قد ارتفعت بنسبة ١٧% عما كانت عليه سنة 2008
ويفيد حساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في معرفة التغييرات التي تحدث على المستوى العام للأسعار حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي الى خفض القوة الشرائية للدخل النقدي ولهذا يعتبر مؤشرا هاما لقياس معدل التضخم في الأسعار .

مخفض الناتج المحلي الإجمالي

بالإضافة الى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين هناك رقم قياسي أخر يطلق عليه مخفض الناتج المحلي الإجمالي وهو عبارة عن نسبة الناتج المحلي الاسمي الي الناتج المحلي الحقيقي مضروبا في ١٠٠ ويستخدم التغيير النسبي في مخفض الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لمعدل التضخم في الاقتصاد. فيما يلي البيانات الخاصة باقتصاد دولة ما :

السلعة	الناتج المحلي الاسمي 2009	الناتج المحلي الحقيقي 2009
	P2Q2	P1Q2
A	1440	1200
B	5600	4900
C	2300	2000
المجموع	9340	8100

المطلوب إيجاد مخفض الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩

مخفض الناتج المحلي الإجمالي= $\frac{\text{الناتج المحلي الاسمي 2009}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي 2009}} \times ١٠٠\%$

مخفض الناتج المحلي الإجمالي= $\frac{9340}{8100} \times ١٠٠\% = 115,3\%$

- أن تكلفة الإنتاج قد ارتفعت بمقدار 15,3 % خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام الذي قبله
- إن مخفض الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مقياسا أكثر شمولا من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لأنه يمثل الرقم القياسي لجميع السلع المنتجة فى الاقتصاد سواء كانت سلع استهلاكية أو سلع استثمارية، في حين ان الرقم القياسي لأسعار المستهلكين يمثل أسعار السلع الاستهلاكية فقط

المشاكل والعيوب التي وجهت إلى استخدام الناتج المحلى الإجمالي كمؤشر للرفاهية

١) انخفاض معدل الجريمة مؤشر مهم على تحقق الرفاهية الاجتماعية ولكن هذا الأثر لا يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي لأنه لا يؤدى إلى زيادة الإنتاج

٢) لا يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي أوقات الفراغ التي تعتبر زيادة في الرفاهية الاجتماعية.

٣) عدم اعتبار بعض الأنشطة غير السوقية كالعمل المنزلي ورعاية الأطفال من ضمن حسابات الناتج المحلى الإجمالي على الرغم من أنها إنتاج حقيقي.

٤) الكوارث الطبيعية كالزلازل وغيرها تؤثر على الرفاهية الاجتماعية ومع ذلك فهي تزيد من الناتج المحلى الإجمالي الأمر الذي قد يعطى صورة غير صحيحة من أن هناك زيادة في الرفاهية الاجتماعية.

٥) الناتج المحلى الإجمالي لا يعكس الآثار السلبية التي تسببها بعض المصانع كتلوث الهواء ومياه الأنهار والبحار وغيرها.

٦) الأنشطة غير النظامية رغم أنها تشكل نسبة لا بأس بها من الناتج المحلى ورغم ذلك لا تدخل حساباته

٧) هناك بعض الدخول والأنشطة المهمة كإيجارات المنازل وبيع السلع المستعملة كالسيارات وغيرها لا تدخل في حسابات الناتج المحلى الإجمالي.

الموضوع الثالث
الدخل والإنفاق

مقدمة

- يتحقق المستوى التوازني للناتج المحلي عندما يتساوى الناتج المحلي الاجمالي(GDP) أو (Y) مع الطلب الكلي أو الانفاق الكلي (AD) (النموذج الكينزي)
- يعد الناتج المحلي الإجمالي مقياس للنشاط الاقتصادي الكلي فوفق آلية السوق يلبي الناتج المحلي الاجمالي الطلب الكلي على السلع و الخدمات النهائية من قبل كل القطاعات (عائلي, الاعمال, الحكومي و الخارجي)
- يعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل مثل الاسعار و الدخل و اذواق المستهلكين و السياسة العامة للحكومة و الوضع الاقتصادي للدولة و غيرها.

أولا :الإنفاق الاستهلاكي

- يتحقق المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي عندما تتساوى الكمية المنتجة في الاقتصاد مع الإنفاق الكلي (النموذج الكينزي)
- **العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي**
- تقوم الحكومات باستخدام السياسة الضريبية للتأثير على الانفاق الاستهلاكي حيث تقوم بخفض الضرائب في حالة وجود ركود اقتصادي أو زيادة في حالة الازدهار.
- الضرائب تؤثر على الاستهلاك من خلال الدخل المتاح للإنفاق لذا لابد من دراسة هذه العلاقة بين الدخل و الاستهلاك :
- نلاحظ في هذه العلاقة: أن الاستهلاك يسير جنباً إلى جنب مع الدخل فيزداد بزيادة الدخل ويقل عندما يقل الدخل، مع ملاحظة أنه كلما ارتفع الدخل تقل النسبة الموجهة للاستهلاك وتزداد النسبة الموجهة للادخار

١- دالة الاستهلاك

- توضح دالة الاستهلاك العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الكلى والدخل المتاح في الاقتصاد، بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها
- يمكن تمثيل دالة الاستهلاك رياضيا حيث يتم تجزئها إلى جزئيين: الاستهلاك التلقائي أو الذاتي و الجزء الثاني يعتمد على الدخل المتاح

$$C = a + b(Yd)$$

حيث أن:

C: إجمالي الاستهلاك

Yd : الدخل المتاح

a:الاستهلاك الذاتي

(تمثل مستوى الاستهلاك عندما يكون الدخل صفر)

b: الميل الحدي للاستهلاك

bYd: الاستهلاك التبعي

- دالة الاستهلاك يتم تمثيلها عادة بخط مستقيم أي أننا نفترض وجود علاقة خطية بين الدخل و الاستهلاك
- نستطيع حساب الميل الحدي للاستهلاك عن طريق المعادلة التالية:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d} = b$$

- MPC : الميل الحدي للاستهلاك
- ΔC : مقدار التغير في الإنفاق الاستهلاكي
- ΔY : مقدار التغير في الدخل المتاح
- b : الميل الحدي للاستهلاك يوضح نسبة الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي عندما يزيد الدخل المتاح بمقدار وحدة واحدة

نفترض بيانات عن الدخل المتاح و الاستهلاك لعدة سنوات

السنة	الاستهلاك (C)	الدخل المتاح(Yd)	MPC
2001	2700	3200	-
2002	3000	3600	0.75
2003	3300	4000	0.75
2004	3600	4400	0.75
2005	3900	4800	0.75
2006	4200	5200	0.75

نستطيع من خلال الجدول إيجاد الميل الحدي للاستهلاك

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d} = b = 0.75$$

كما يمكن إيجاد الميل الحدي للاستهلاك من خلال الرسم البياني نستطيع من خلال نقطتين AوB ايجاد الميل الحدي للاستهلاك عن طريق المعادلة التالية:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d} = \frac{3600-3300}{4400-4000} = \frac{300}{400} = 0.75$$

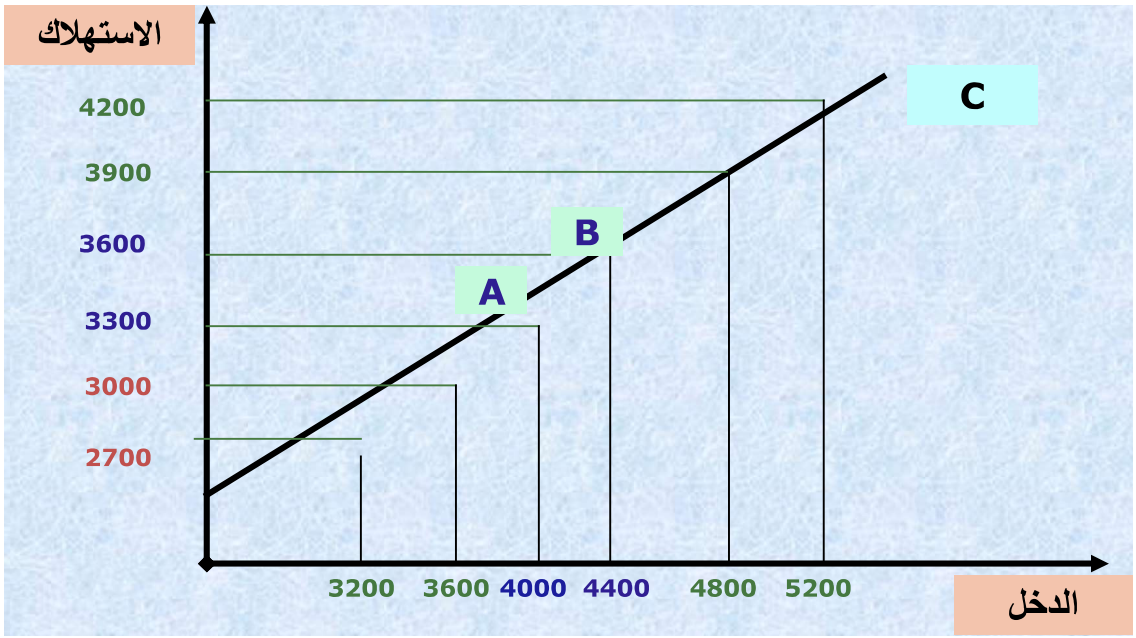

التحرك على منحنى الاستهلاك و انتقال منحنى الاستهلاك

- منحنى الاستهلاك يعكس العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي و الدخل المتاح إلا انه يتأثر بعدة عوامل أخرى غير الدخل المتاح تؤدي إلى تحرك المنحنى للأعلى أو للأسفل.
- هنالك فرق بين التحرك على نفس منحنى الاستهلاك وبين تحرك المنحنى نفسه
- التغير فى الدخل المتاح يؤدي إلى التحرك على نفس منحنى دالة الاستهلاك من النقطة A إلى النقطة B. أما في حالة حدوث تغير في أحد العوامل اللأخرى التي تأثر على مستوى الانفاق الاستهلاكي ذلك يؤدي انتقال المنحنى للأعلى أو للأسفل

التحرك على منحنى الاستهلاك و انتقال منحنى الاستهلاك

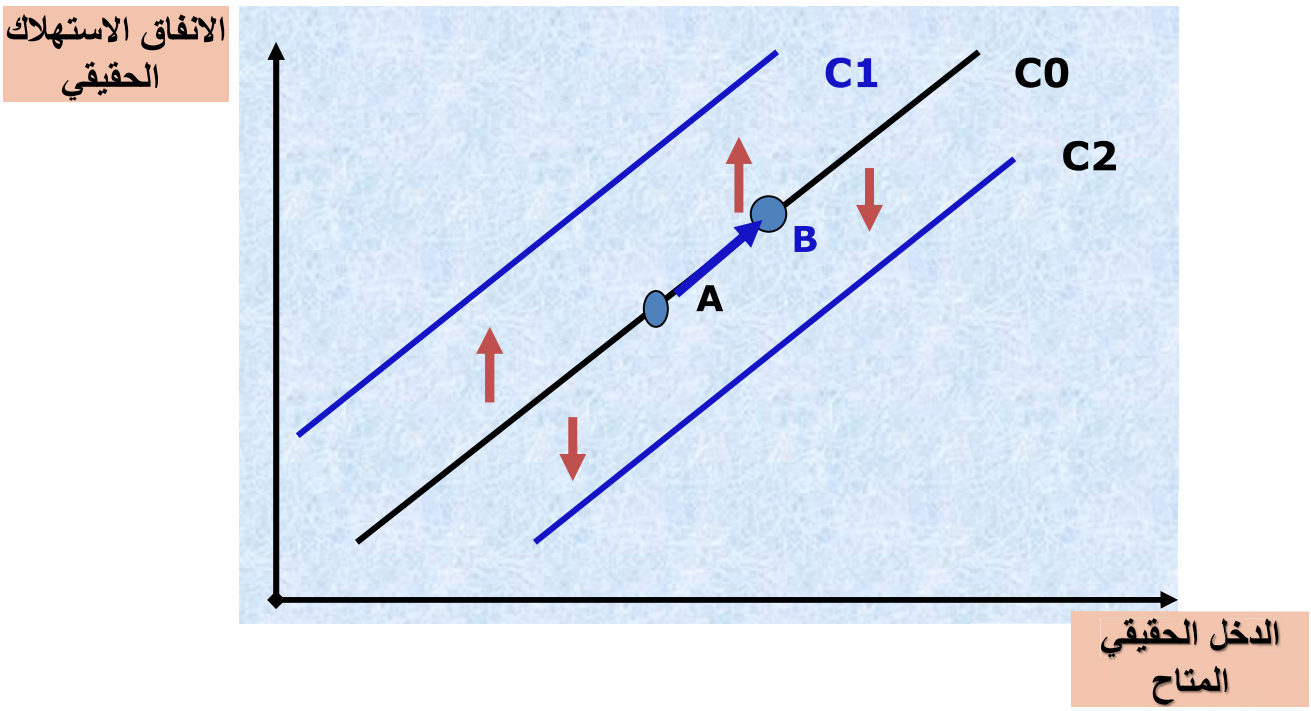

٢- العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي

هناك عدة عوامل تؤثر على منحنى الاستهلاك أهمها:

أ) ثروة المستهلك

يقصد بالثروة الموارد المالية التي يحصل عليها المستهلك,مثل امتلاك الأسهم والسندات أو ارتفاع قيمتها بشكل كبير أو الحصول على ميراث أو دخل آخر غير متوقع. فالثروة تعتبر مصدرا للقوة الشرائية, وعليه نتوقع أن الشخص سينفق أكثر في ذلك العام مما يؤدي إلى تحرك دالة الاستهلاك للأعلى من C0 إلى C1 كما أن انخفاض الثروة لأي سبب, سيؤدي الى تحرك دالة الاستهلاك للأسفل C2

٢- العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي

ب) المستوى العام للأسعار

يحتفظ الأغلبية من المستهلكين بثرواتهم في شكل أصول سائلة, كما تحتفظ الحكومة أيضا بأرصدة نقدية وودائع بنكية في شكل أصول سائلة والودائع قد تتعرض عادة للانخفاض عند ارتفاع مستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لهذه الاصول و يؤدى إلى تآكل القوة الشرائية للدخل والثروة ومن ثم خفض الطلب على السلع والخدمات عند مستوى محدد للدخل الحقيقي ومن ثم تحرك دالة الاستهلاك إلى أسفل، وعلى العكس فإن انخفاض الأسعار يؤدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم تحرك دالة الاستهلاك إلى أعلى ويجب الانتباه إلى أن تأثير مستوى العام للأسعار على الإنفاق الاستهلاكي يأتي من خلال أثره على الثروة, وليس من خلال الدخل

٢- العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي

ج) معدل سعر الفائدة الحقيقي

يعتقد الكثير إن الزيادة في سعر الفائدة يؤدي إلى التشجيع على الادخار وتقلل بالتالي من معدلات الإنفاق الاستهلاكي ,إلا أن الدراسات الإحصائية التي أجريت في هذه العلاقة لا تعطي تأييد قوي لهذا الاعتقاد. فباستثناء حالات محدودة جدا, ووجدت معظم الدراسات أن سعر الفائدة ليس لها اثر واضح على قرارات الاستهلاك, وبالتالي سنفترض أن التغيير في سعر الفائدة لا يؤدي الى تحرك منحنى الاستهلاك.

د) مستوى التضخم

لا يوجد دليل قوي على أن مستوى التضخم يؤدي إلى تحرك منحنى الاستهلاك في أي اتجاه فإننا سنفترض أن مستوى التضخم لا يؤثر على الاستهلاك

٣- العلاقة بين الاستهلاك والادخار

- يمثل الادخار الجزء المتبقي من الدخل المتاح بعد خصم قيمة الاستهلاك , ويلعب دورا في حشد التمويل اللازم للاستثمار في الاقتصاد
- يوضح الجدول حجم الإنفاق الاستهلاكي والادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل المتاح

الدخل المتاح	الاستهلاك(c)	الادخار (s)
٣٧٠	٣٧٥	٥-
٣٩٠	٣٩٠	٠
٤١٠	٤٠٥	٥
٤٣٠	٤٢٠	١٠
٤٥٠	٤٣٥	١٥
٤٧٠	٤٥٠	٢٠
٤٩٠	٤٦٥	٢٥
٥١٠	٤٨٠	٣٠
٥٣٠	٤٩٥	٤٠

٣- العلاقة بين الاستهلاك والادخار

•من الجدول السابق يتضح ما يلى :-

1) هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك, فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك

2) في البداية الاستهلاك أكبر من الدخل, حيث تمثل مقدار الزيادة في الاستهلاك عن الدخل الحد الأدنى للاستهلاك اللازم لبقاء على قيد الحياة عندما يكون الدخل مساويا لصفر, هذا الاستهلاك يطلق عليه الاستهلاك الذاتي أو التلقائي, يعرف على أنه ذلك الاستهلاك الذي لا يعتمد على مستوى الدخل

3) الفرد الذي ليس له أي مصدر دخل يجب أن يستهلك هذا المقدار, أما عن طريق الاقتراض وهو ما يسمى بالادخار السالب, أو عن طريق مساعدات الحكومة أو من الأقارب

4) تزايد الادخار مع كل زيادة في الدخل, ويكون صفرا عند ٣٩٠ حيث في هذه الحالة ينفق الفرد جميع دخله دون أن يحتفظ بأي مدخرات, ويطلق على هذا المستوى من الدخل نقطة التعادل, أي أن الاستهلاك يستحوذ على كامل الدخل

5) الدخل المتاح يتم توجيهه, أما إلى الاستهلاك أو إلى الادخار و في حالة بقاء الدخل ثابتا فان الوسيلة الوحيدة لزيادة الادخار هو خفض الاستهلاك والعكس صحيح.

• لهذا نستطيع إيجاد دالة الادخار بيانيا عن طريق استخدام منحنى الاستهلاك مع إضافة خط 45°الذي يعبر أيضا عن مستوى الدخل

دالة الاستهلاك

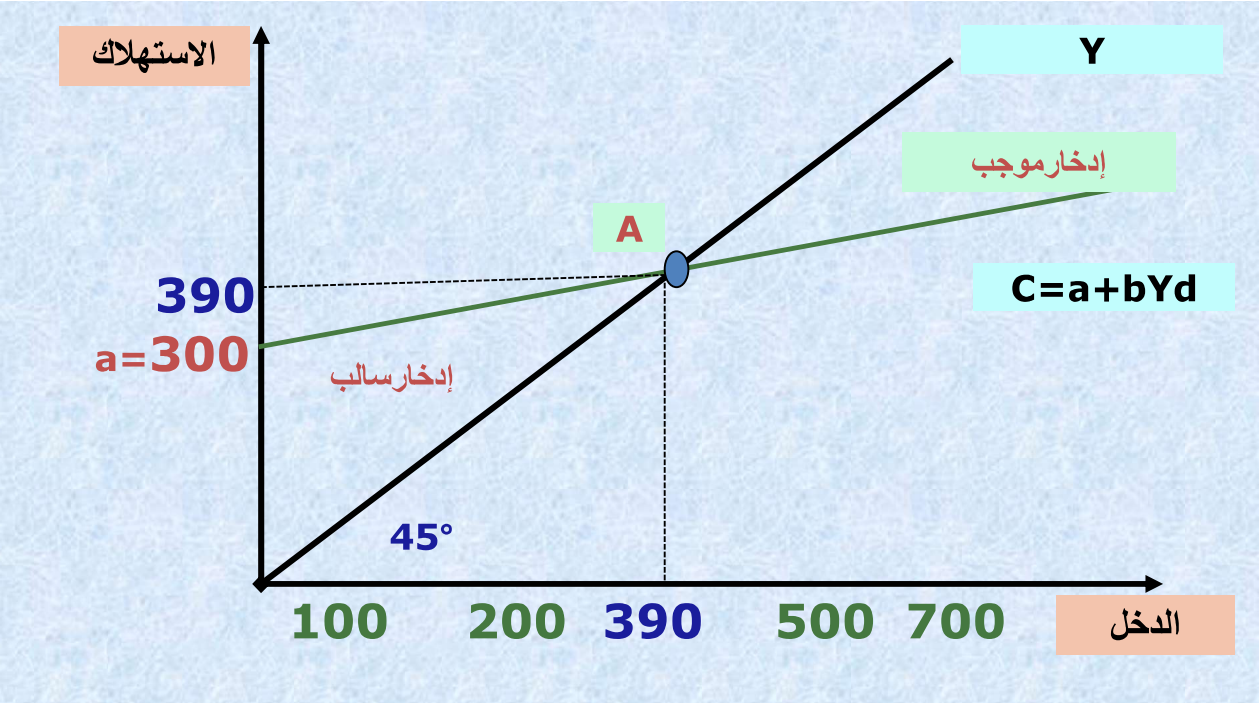

٣- العلاقة بين الاستهلاك والادخار

•من الشكل السابق نلاحظ

•النقطة A(390,390)هي نقطة التعادل أي أن الاستهلاك يستحوذ على كامل الدخل (Yd=Cو S=0) ينفق الفرد جميع دخله الذي يحصل عليه دون أن يحتفظ بأي مدخرات.

• الخط ٤٥° يوضح مستوى الدخل.

• دالة الاستهلاك فوق خط ٤٥°: الاستهلاك(C) > الدخل(Yd) هذا يعني أن الادخار سالب S<0 (التمويل يكون عن طريق الاقتراض)

• دالة الاستهلاك تتقاطع مع خط ٤٥° النقطة A الاستهلاك(C) = الدخل (Yd)و الادخار (S)=٠.

• دالة الاستهلاك تحت خط ٤٥°: الاستهلاك < الدخل هذا يعني أن الادخار موجبS>0

دالة الاستهلاك و دالة الادخار

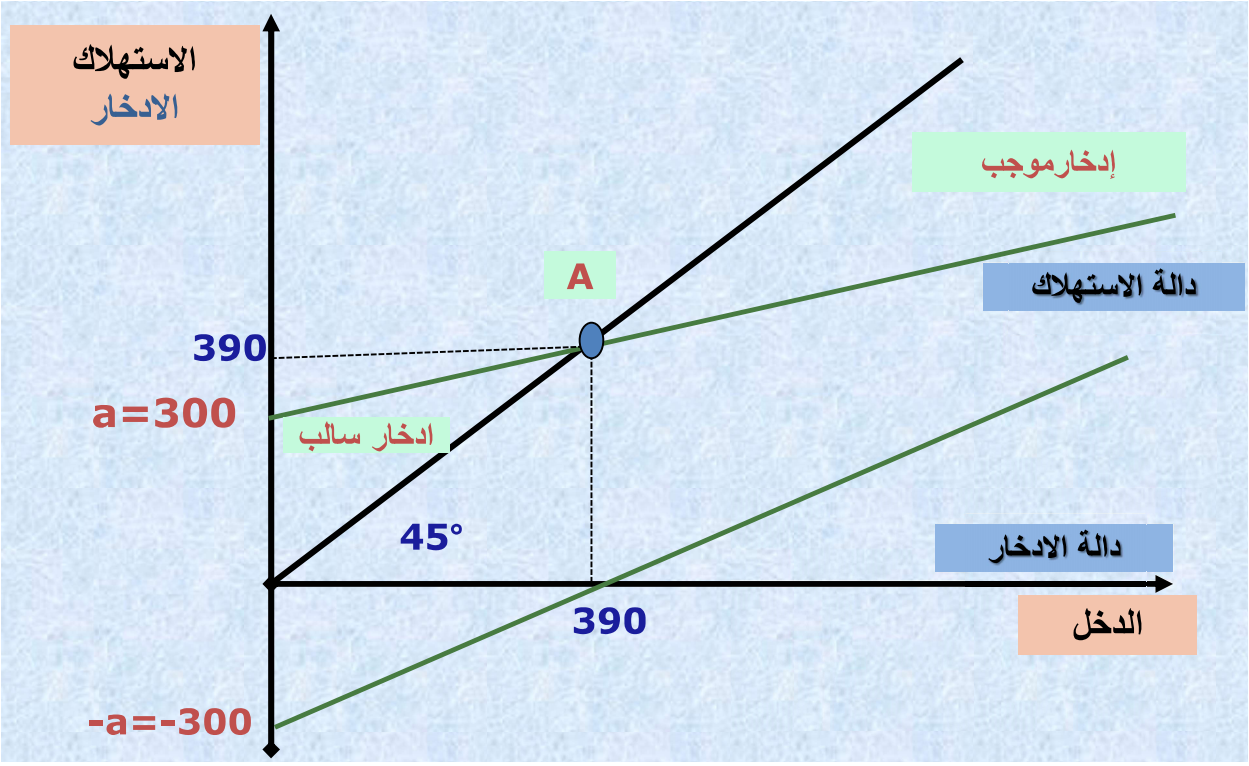

٣- العلاقة بين الاستهلاك والادخار

ويمكن اشتقاق دالة الادخار رياضيا من خلال دالة الاستهلاك وذلك على النحو التالي:

يتم توزيع الدخل المتاح بين الاستهلاك والادخار

$$Y_d=C + S$$

الادخار هو الفرق بين الاستهلاك والدخل

$$S=Y_d - C$$

دالة الاستهلاك هي :

$$C=a + b(Y_d)$$

بتعويض قيمة (C) في المعادلة نحصل على دالة الادخار:

$$S=-a +(1-b)Y_d$$

(1-b):الميل الحدي للادخار حيث أن مجموع الميل الحدي الاستهلاك و الميل الحدي للادخار يساوي الواحد

٤- الميل الحدي و الميل المتوسط للاستهلاك والادخار

- عندما يزداد الدخل بمقدار ريال واحد فان الاستهلاك سيزداد بمقدار 75 هللة $MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d} = 0.75$
- **الميل الحدي للادخار :** هو نسبة التغير فى الادخار نتيجة تغير الدخل بمقدار ريال واحد ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية: $MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y_d}$
- **الميل المتوسط للاستهلاك**: يساوي نسبة ما تم استهلاكه من الدخل القابل للتصرف فيه
- تعريفه: يوضح قيمة الاستهلاك مقسوما على الدخل.
- الميل المتوسط للاستهلاك لا يساوي الميل الحدي للاستهلاك الفرق هو أن الميل الحدي للاستهلاك هو عبارة عن نسبة ما أنفق على الاستهلاك من الدخل الاضافي و هذه النسبة مختلفة عن نسبة متوسط ما أنفق على الاستهلاك $APC = \frac{C}{Y_d}$

- **الميل المتوسط للادخار**: يساوي نسبة ما تم ادخاره من الدخل القابل للتصرف فيه:
- تعريفه :يوضح قيمة الادخار مقسوما على الدخل $APS = \frac{S}{Y_d}$
- يمكن استنتاج أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك و الادخار يساوي واحد صحيح

$$APC + APS = 1$$

- يمكن استنتاج أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك و الادخار يساوي واحد صحيح

$$MPC + MPS = 1$$

٤- الميل الحدي و الميل المتوسط للاستهلاك والادخار

الدخل المتاح	الاستهلاكC ()	الادخار (S)	الميل المتوسط للاستهلاك $APC=\frac{C}{Y_d}$	الميل المتوسط للادخار $APS=\frac{S}{Y_d}$	الميل الحدي للاستهلاك $MPC=\frac{\Delta C}{\Delta Y_d}$	الميل الحدي للادخار $MPS=\frac{\Delta S}{\Delta Y_d}$
370	375	-5	1.01	-0.01	_	_
390	390	0	1	0	0.75	0.25
410	405	5	0.99	0.01	0.75	0.25
430	420	10	0.98	0.02	0.75	0.25
450	35	15	0.97	0.03	0.75	0.25
470	450	20	0.96	0.04	0.75	0.25
490	465	25	0.95	0.05	0.75	0.25
510	480	30	0.94	0.06	0.75	0.25
530	495	35	0.93	0.07	0.75	0.25

أحسب الميل الحدي للاستهلاك و للادخار و الميل المتوسط للاستهلاك و للادخار من معادلة دالة الاستهلاك 200=a +bYd

الدخل	الاستهلاك	الادخار	APC	APS	MPC	MPS
صفر						
100						
200						
300						
400						
500	500					
600						
700						
800						

أحسب الميل الحدي للاستهلاك و للادخار و الميل المتوسط للاستهلاك و للادخار من معادلة دالة الاستهلاك 200=a +bYd

MPS	MPC	APS	APC	الادخار	الاستهلاك	الدخل
						صفر
						100
						200
						300
						400
				صفر		500
						600
						700
						800

أحسب الميل الحدي للاستهلاك و للادخار و الميل المتوسط للاستهلاك و للادخار من معادلة دالة الاستهلاك 200=a +bYd

MPS	MPC	APS	APC	الادخار	الاستهلاك	الدخل
-	-	-	-	200-	200	صفر
0.4	0.6	1.6-	2.6	160-	260	100
0.4	0.6	0.6-	1.6	120-	320	200
0.4	0.6	0.3-	1.3	80-	380	300
0.4	0.6	0.1-	1.1	40-	440	400
0.4	0.6	صفر	1	صفر	500	500
0.4	0.6	0.07	0.93	40	560	600
0.4	0.6	0.11	0.89	80	620	700
0.4	0.6	0.15	0.85	120	680	800

ثانيا : الإنفاق الاستثماري

- **١- تعريف الاستثمار:**

يعرف الاستثمار بأنه الاضافات التي تحدث على الأصول الإنتاجية أو ما يعرف بالأصول الرأسمالية كشراء المعدات والآلات ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الإنتاجية إضافة إلى التغيرات التي تحدث في المخزون السلعي سواء كانت هذه السلعة مواد أولية أو وسيطة أو سلع نهائية وذلك خلال فتره زمنية معينة.

وتمكن أهمية الانفاق الاستثماري للاقتصاد القومي في أن كثيرا من التقلبات الاقتصادية يكون مصدرها التغيرات التي تحدث في الاستثمارات حيث ما يمثل الانفاق الاستثماري ما بنسبة 15%-20%من الناتج المحلي الاجمالي في معظم اقتصاديات دول العالم.

ثانيا : الإنفاق الاستثماري

- يمكن تقسيم الإنفاق الاستثماري إلى جزأين رئيسيين هما :

1. **التكوين الرأسمالي الثابت** Fixed Capital Formation: يشمل شراء السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات، وكذلك المباني والعقارات، والأجهزة المختلفة المستخدمة في عملية الإنتاج
2. **التغير في المخزون السلعي** Change in Stock :ويشمل السلع بمختلف أنواعها وكذلك يشمل قطع غيار الآلات والمعدات التي لابد من شرائها وتخزينها لحين الحاجة

- ويجب ملاحظة أن:

•الأصول الرأسمالية لها عمر محدد تصبح بعده غير صالحة للاستخدام و لابد من إحلال أصول جديدة محل القديمة أو إجراء إصلاحات و ترميمات على القائم منها لذا خصص جزء من إجمالي الاستثمار يسمى باستهلاك رأس المال وهو يشمل كافه المبالغ النقدية التي تخصص لصيانة الآلات أو لإحلال آلات جديدة محل الآلات التي أهلكت خلال العملية الإنتاجية

•صافي الاستثمار = إجمالي الاستثمار – استهلاك رأس المال

ثانيا : الإنفاق الاستثماري

٣- قرار الاستثمار

•يتسم الإنفاق الاستثماري بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات التي تجعل من التنبؤ بحجمه لفترات مستقبلية طويلة أمرا صعبا نظرا لطبيعة العوامل المتعددة التي تأثر في قرار الاستثمار مثلا عندما يرغب احد المستثمرين بشراء ألة فانه يقارب بين تكلفة تمويل شراء هذه الالة وبين العائد من استخدامها في عملية الإنتاج فإذا كان العائد من استخدام هذه الالة يفوق تكلفة تمويلها فان المستثمر يقوم بشرائها والعكس صحيح

•يستدل على تكلفة شراء الالة عن طريق سعر الفائدة السائد في السوق حيث يمثل هذا السعر تكلفة الاقتراض من البنك كما يمثل تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة لتمويل الذاتي

- **تكلفة الاستثمار** : يعرف بأنه المبلغ الذي يدفعه المستثمر مقابل الأموال التي يقترضها، وعادة ما تكون العلاقة عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة
- **عائد المشروع** : فهو الإيرادات المستقبلية المتوقع الحصول عليها نظير إنتاج الالة خلال فترة ويتم خصم كافة التكاليف السنوية المتعلقة بالإنتاج.

ثانيا : الإنفاق الاستثماري

- يعتمد قرار الاستثمار علي مقارنة العائد المتوقع من المشروع مع سعر الفائدة السائد في السوق ولكي نقوم بذلك نستخدم طريقة القيمة الحالية لمبلغ مستقبلي وذلك عن طريق استخدام الفائدة المركبة أي الفائدة التي تدفع علي المبلغ و الفائدة معا:

$$P_f = P_0(1+r)^n$$

P_f : القيمة المستقبلية

P_0 : القيمة الحالية

r : سعر الفائدة

n : عدد السنوات

لتوضيح ذلك: افترض أن شخص أودع مبلغا قدره ١٠٠ ريال في أحد البنوك بسعر فائدة قدره ١٠% لمدة ثلاث سنوات فما المبلغ الذي نحصل عليه في نهاية ثلاث سنوات

المبلغ في نهاية السنة الأولى	المبلغ في نهاية السنة الثانية	المبلغ في نهاية السنة الثالثة
$P_1 = P_0(1+r)$ $=100(1+0.10)$ $=110$	$P_2 = P_1(1+r)$ $=110(1+0.1)$ $=121$	$P_3 = P_2(1+r)$ $=121(1+0.1)$ $=133.1$

- إذن من المتوقع أن يحصل هذا الشخص علي ١٣٣.١ ريال بعد ٣ سنوات من الآن إذا أودع ١٠٠ ريال بفائدة ١٠ سنويا.
- يمكن اختصار ذلك كما يلي :

$$P_f = P_0(1+r)^n$$
$$= 100(1+0.1)^3$$
$$= 133.1$$

- يمكن النظر للأمر بطريقة أخرى أي نحاول أن نحصل على القيمة الحالية (P_0) لمبلغ مستقبلي (P_f) معنى ذلك أن لدينا القيمة المستقبلية و سعر الفائدة و عدد السنوات و نريد أن نحصل على القيمة الحالية باستخدام نفس المعادلة:

$$P_0 = P_f /(1+r)^n$$

- وللتوضيح نفترض أن صديقك طلب استشارتك في تحديد جدوى القيام بمشروع صغير تبلغ تكلفته ١٢ مليون ريال وسعر الفائدة ١٠% و يتوقع أن تكون إيراداته خلال ٥ سنوات كالتالي

السنة	1	2	3	4	5
الايراد	1	1	4	5	5

- هل هذا المشروع مربح؟

أي أن المشروع يدر خلال ٥ سنوات ١٦ مليون ريال في حين أن تكلفته ١٢ مليون ريال فقط فهل تنصح صديقتك بالدخول في هذا المشروع نقوم أولا بحساب القيمة الحالية للمشروع

- حيث نحصل على القيم التالية لسنوات المشروع

السنة	القيمة المستقبلية P_f	مقسومة على	القيمة الحالية P_0
1	1	$(1.1)^1$	0.9091
2	1	$(1.1)^2$	0.8265
3	4	$(1.1)^3$	3.0053
4	5	$(1.1)^4$	3.4151
5	5	$(1.1)^5$	3.1046
الاجمالي	16		11.2606

- إجمالي القيمة الحالية للمشروع 11.2606 أقل من تكلفته 12 فانه من الافضل عدم دخول في هذا المشروع

ثانيا : الإنفاق الاستثماري

- **٣- منحنى الاستثمار**

- يعتبر سعر الفائدة هو المحدد الرئيس للاستثمار ويعرف على أنه المبلغ الذي يدفعه المقترض (المستثمر) مقابل الأموال التي يقترضها وعادة تكون العلاقة عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة

سعر الفائدة (%)	حجم الاستثمار (مليون)
4%	10
5%	8
6%	6
7%	4
8%	3

ثانيا : الإنفاق الاستثماري

٣- منحنى الاستثمار

من خلال البيانات في الجدول يمكن رسم منحنى الطلب على الاستثمار من خلال الشكل البياني التالي

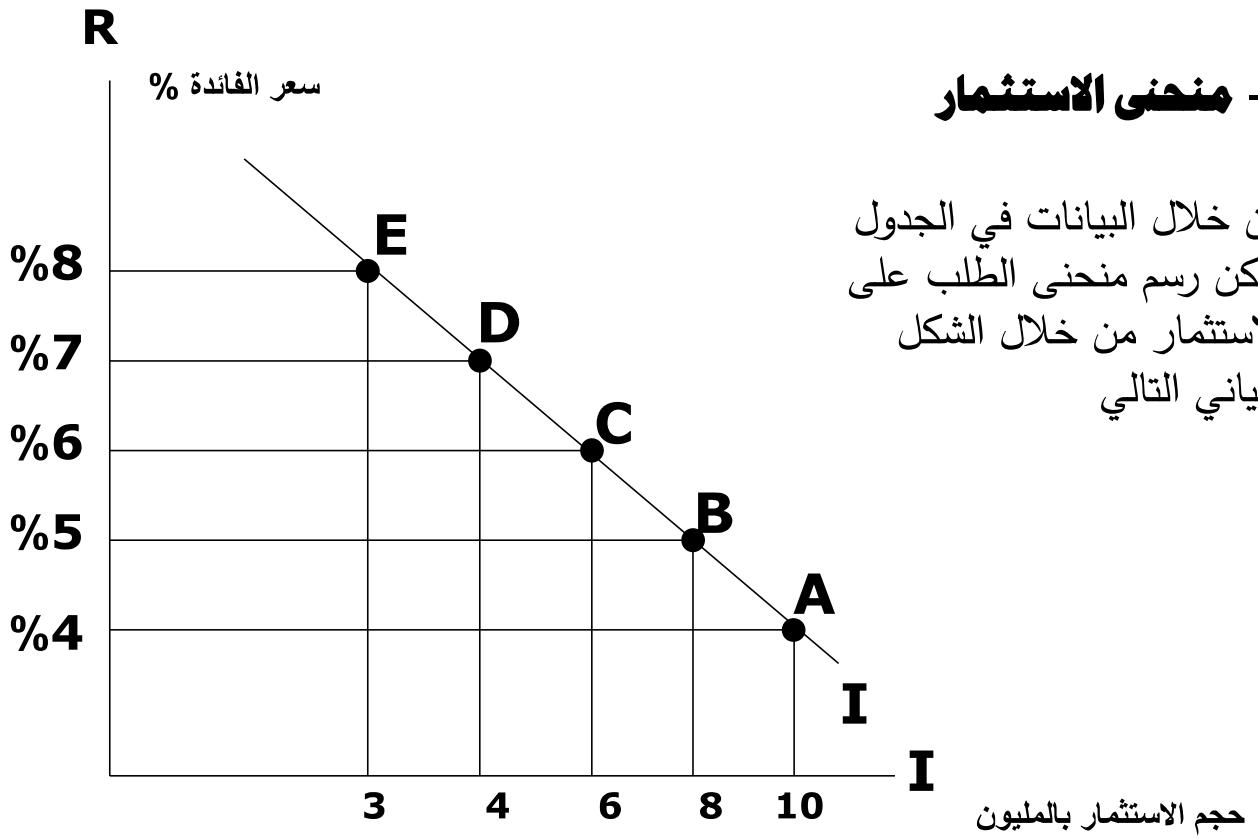

ثانيا : الإنفاق الاستثماري

- **٣- منحنى الاستثمار**

❑من خلال الشكل البياني نلاحظ أن منحنى الطلب على الاستثمار ذا ميل سالب بمعنى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار فكلما ارتفع سعر الفائدة يقل حجم الاستثمار والعكس صحيح

❑ والمعروف أن الانتقال من نقطة لأخرى على منحنى الطلب على الاستثمار يكون ناتج عن تغير سعر الفائدة مع ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على منحنى الطلب على الاستثمار، فمثلاً ارتفاع سعر الفائدة من 4% إلى 5% يؤدي إلى الانتقال من النقطة A إلى النقطة B على نفس منحنى الطلب الاستثماري

ثانيا : الإنفاق الاستثماري

- **٤- دالة الاستثمار**

▪ رغم أن منحنى الاستثمار يوضح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب الاستثماري إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر عل الطلب الاستثماري وتتسبب بتحرك المنحنى إلى اليمين (الأعلى) أو اليسار (الأسفل) هذه العوامل تتضمن مستوى الدخل والتوقعات و النمو السكاني وغيرها

▪ يمكن تسمية العلاقة بين الدخل والاستثمار بدالة الاستثمار ويعبر عنها رياضياً كالتالي: $I=I_0+iY$

▪ حيث تشير(I) إلى إجمالي الاستثمار، بينما تشير (I_0)إلى الاستثمار التلقائي ، في حين يشير الجزء (iY) إلى الاستثمار التبعي وهو عبارة عن حاصل ضرب الميل الحدي للاستثمار (i)في مستوى الدخل (Y)

ثانيا : الإنفاق الاستثماري

٥- العوامل المحددة لحجم الاستثمار

أ) التوقعات : تمثل التوقعات المستقبلية بشان النشاط الاقتصادي في الدولة عاملا مهما في التأثير على قرارات الاستثمار فعدم التأكد أو عدم وضوح الرؤية بشان المستقبل الاقتصادي يحد من قدرة المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب فقرار الاستثمار يعتمد على العائدات المتوقعة في فترة زمنية مستقبلية وهذه العائدات تعتمد على العمر الإنتاجي للمشروع والتكاليف والتطورات الخاصة بالأساليب الفنية في الإنتاج و أحوال السوق وخاصة الطلب على السلع المنتجة وغيرها من العوامل التي قد يصعب التأكيد منها في الوقت الحالي خاصة اذا كانت الفترة الزمنية طويلة

• فعندما يسود شعور التشاؤم بالمستقبل لدى المستثمرين فقد نجد انه حتى عندما يكون سعر الفائدة اقل من معدل الكفاية الحدية للاستثمار فان هذا التشاؤم يجعل المستثمرين يحجمون عن القيام بالاستثمار والعكس صحيح

ب) مستوى الدخل :يمثل مستوى الدخل احد العوامل المهمة التي تؤثر على الاستثمار والتي تودي إلى تحريك منحنى الطلب الاستثماري بالرغم من ثبات سعر الفائدة هذا الجزء من الاستثمار المرتبط بالدخل هو ما اطلقنا عليه الاستثمار التبعي ففي حالة الازدهار (زيادة معدل نمو الدخل) يرتفع مستوى الإنتاج والمبيعات فترتفع الأرباح مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار

ج) السكان: يساهم النمو السكاني في زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية الأمر الذي يودي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية المنتجة للسلع الاستهلاكية مما يودي إلى تحريك منحنى الاستثمار إلى اليمين أيضا تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الاستثمار في المباني السكنية

د) التقديم الفني :يؤدي اكتشاف طرق جديدة للإنتاج إلى زيادة الطلب على الراس المال (الآلات والمعدات الجديدة)ويترتب على هذا تحريك منحنى الاستثمار إلى اليمين

ثالثا : الإنفاق الحكومي

- يمثل الإنفاق الحكومي أحد العناصر الهامة من بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم حيث يلعب أدوارا مختلفة بعضها إنتاجي وخاصة الخدمات ومعظمها تنظيمي ورقابي ويمكن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى ثلاثة بنود رئيسة هي: المشتريات الحكومية من السلع والخدمات والمدفوعات التحويلية ومدفوعات الفائدة

1. **مشتريات الحكومة** من السلع والخدمات تتضمن ذلك الجزء من الناتج المحلي الذي تستخدمه الحكومة خلال فترة زمنية محددة عادة سنة كشراء السيارات والمستلزمات المكتبية وكذلك المرتبات والأجور التى تدفع لموظفي الدولة نظير الخدمات التي يقدمونها
2. **المدفوعات التحويلية** فتشمل مستحقات الضمان الاجتماعي والمساعدات والإعانات التي تقدم للأفراد(مثل إعانات البطالة)
3. **مدفوعات الفائدة :** هي عبارة عن مدفوعات نقدية لأولئك الذين يملكون السندات الحكومية

جدول:الإنفاق الحكومي حسب البنود في المملكة العربية السعودية

السنة	خدمات عامة	الدفاع	التعليم	الصحة	التأمينات الاجتماعية	الإسكان	أخرى	الإجمالي
١٩٨٢	٢٠٠٤٨	٤٥٠٠٨	١٩١٢٨	٦٥٤٨	٣٤٢	٤٤٨٤	١٨٨٣٠	١١٤٣٨٨
١٩٩٠	٥٣٢١٥	٤٤٤٧٧	١٤٥٤٢	١٠٨١	٤٦١	١٦٢	١٠٧٦٦	١٢٤٧٠٤
١٩٩٥	٢٥١٣٦	٤٤٨٩٥	٢٦٥٦٨	٨٠٣٢	٥٢٠	٤٦٠٦	١٣٠٩٢	١٢٢٨٤٩
٢٠٠٠	٣٣٠١٠	٥١٣٥٧	٤٩٦٤٩	١٢٥٦٦	٨٦٤	٩٦٩١	١٧٦٦٧	١٨٣٨٠٤
٢٠٠٣	٣٦١٥٠	٥١٧٧٣	٥٧٨٤٧	٢٣٣٠٦	٩٦٢	١٠٥٢٨	١٧٥٨٤	١٩٨١٤٨

ثالثا : الإنفاق الحكومي

•إن الإنفاق على الدفاع يستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق الحكومي وتقوم الحكومات عادة بتمويل نفقاتها عن طريق الإيرادات التي يحصل عليها من الضرائب المباشرة على دخل الأفراد أو ضرائب دخل الشركات أو ضرائب المبيعات أو الرسوم الجمركية أو رسوم الخدمات أو من بيع ما تملكه من موارد طبيعية كالبترول والغاز في حالة المملكة العربية السعودية

• يعتمد حجم الإنفاق الحكومي على مدى حاجات المجتمع من بنية أساسية و أمن وصحة وتعليم وهو بهذا يعتبر مستقلا عن حسابات الأرباح والخسائر

رابعاً : صافى الصادرات

- يشكل الميزان التجاري أو صافي الصادرات المكون الرابع للإنفاق الكلي :
- **فالصادرات** :هي تلك السلع والخدمات التي تنتج محليا ويتم تصديرها إلى العالم الخارجي وهي تعتبر جزءا من الطلب الخارجي على السلع والخدمات المنتجة محليا .
- **الواردات** : تمثل الإنفاق المحلى على السلع والخدمات الأجنبية
- **صافي الصادرات** : فهو الفرق بين ما نصدره وما نستورده يطلق عليه صافي الإنفاق الخارجي ويدخل ضمن الطلب الكلي (أو الإنفاق الكلي)
- تعتمد الصادرات والواردات على عدة عوامل من أهمها الدخل القومي فعندما يزداد الطلب على السلع والخدمات في دولة ما فان جزءا من هذه السلع هي سلع أجنبية من دول أخرى

•الواردات تزداد بزيادة الدخل القومي وتقل عندما يقل الدخل القومي وكذلك الصادرات تعتبر واردات لدول أخرى وبالتالي تعتمد الصادرات على الدخل القومي لتلك الدول.

•فورقات الأسعار العالمية تؤثر أيضاً على الصادرات الدول من السلع والخدمات فارتفاع أسعار السلع الأمريكية مقارنة بأسعار السلع اليابانية تصبح السلع الأمريكية أكثر غلاء من أسعار اليابانية وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلع اليابانية ومن ثم ارتفاع واردات أمريكا من اليابان ويحدث العكس في اليابان .

•انخفاض الأسعار الخارجية للسلع والخدمات لدولة ما بالمقارنة بالدول الأخرى يزيد من صافي الصادرات لتلك الدول وزيادة الأسعار الخارجية يقلل صافي الصادرات لتلك الدول المعينة

صادرات وواردات المملكة العربية السعودية

السنة	الصادرات	الواردات (-)	صافي الصادرات
١٩٩٠	١٦٦٣٣٩	٩٠٢٨٢	٧٦٠٥٧
١٩٩٥	١٨٧٤٠٣	١٠٥١٨٧	٨٢٢١٦
٢٠٠٠	٢٩٠٥٥٣	١١٣٢٤٠	١٧٧٣١٣
٢٠٠٢	٢٧١٧٤١	١٢١٠٨٩	١٥٠٦٥٢
٢٠٠٤	٤٧٢٤٩١	١٧٧٦٥٩	٢٩٤٨٣٢
٢٠٠٦	٧٩١٣٣٩	٢٦١٤٠٢	٥٢٩٩٣٧

• يوضح جدول حركة الصادرات والواردات للملكة العربية السعودية لعدة سنوات مختارة حيث نلاحظ أن المملكة تمتعت بصافي صادرات موجب خلال الأعوام المذكورة ولعل الفضل في ذلك يعود إلى صادرات المملكة البترولية التي تشكل النسبة العظمي من إجمالي الصادرات ويجب ملاحظة أن الصادرات هي الصادرات هي جزاء من الإنتاج المحلى الإجمالي ويجب بالتالي إضافتها إلى حين أن الواردات هي جزء من النتاج الأجنبي رغم أنها تمثل جزاءا من الاستهلاك المحلى ولهذا يجب خصمها من الناتج المحلي وألا يكون قد حسبنا الإنتاج الأجنبي ضمن الناتج المحلى الإجمالي

٤- الميل الحدي و الميل المتوسط للاستهلاك والادخار

الدخل المتاح	الاستهلاك (C)	الادخار (S)	الميل المتوسط للاستهلاك $APC = \frac{C}{Y_d}$	الميل المتوسط للادخار $APS = \frac{S}{Y_d}$	الميل الحدي للاستهلاك $MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d}$	الميل الحدي للادخار $MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y_d}$
370					–	–
390		0			0.75	0.25
410					0.75	0.25
430					0.75	0.25
450					0.75	0.25
470					0.75	0.25
490					0.75	0.25
510					0.75	0.25
530					0.75	0.25

الموضوع الرابع
توازن الدخل القومي

مقدمة

تشمل مكونات الطلب الكلي الإنفاق الاستهلاكي الخاص(C) ,والاستثمار (I),والإنفاق الحكومي (G),وصافي الصادرات (X-M).

❑ نفترض ثبات كل من المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة وسعر صرف العملة المحلية وعدم تدخل الدولة بسياستها المالية أو غيرها من السياسات

• نفترض كذلك أن الإنفاق الاستهلاكي هو المتغير الوحيد في حين أن المكونات الثلاثة الأخرى للطلب الكلي (الاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات) ثابتة (سنتجاهل بعض هذه الافتراضات عندما نتناول حالة توازن العرض الكلي للاقتصاد حيث سنسمح للمستوى العام للأسعار بالتغير)

ماهية توازن الدخل القومي

- تستطيع الدولة عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية مثل الضرائب أو الإنفاق الحكومي التأثير على النشاط الاقتصادي الكلي إما بتحفيزه وإنعاشه في فترات الركود أو ببطئه في فترات النمو السريع. ويرى بعض علماء الاقتصاد مثل جون كينز أن ديناميكية السوق وحدها غير قادرة على تحقيق مستوى التوظيف الكامل في الاقتصاد وإنما لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
- ولغرض التحليل نفترض عدم تدخل الدولة سواء لتنظيم الطلب الكلي أو للتأثير على النشاط الاقتصادي
- من الضروري أن يتساوى الدخل الكلي مع الإنتاج الكلي في الاقتصاد, ولكن ليس بالضرورة أن يتساوى الدخل الكلي مع الإنفاق الكلي
- نفترض أن الإنفاق الكلي[C+I+G+ (X-M)] أكبر من قيمة الإنتاج الذي تم تحقيقه في الاقتصاد بواسطة قطاع الأعمال في هذه الحالة, يمكن توقع حدوث أحد أمرين إما زيادة في مستوى الإنتاج أو زيادة في مستويات الأسعار

١) الطلب (الإنفاق)الكلي أكبر من الإنتاج الكلي في هذه الحالة سيقوم رجال الأعمال بالسحب من المخزون لمواجهة الزيادة في الطلب فسيحدث نقص في حجم المخزون مما يعطيهم مؤشرا لزيادة الإنتاج

٢) إذا توقع رجال الأعمال والتجار أن الزيادة في الطلب قد تستمر لفترة زمنية وأن هذه الزيادة ليست مؤقتة فقد يدفعهم ذلك إلى زيادة الأسعار

وفي كلتا الحالتين فهذا يعني أن مستوى الأسعار أو الإنتاج فى حالة عدم توازن أي أن الإنفاق الكلي أكبر من قيمة الإنتاج

قد يحدث عدم التوازن عندما يكون الإنفاق الكلي[C+I+G+ (X-M)] أقل من قيمة الإنتاج مما يؤدي إلى تراكم المخزون وعدم القدرة على تحديد الكميات الصحيحة المطلوب إنتاجها من السلع وهذا يعطي مؤشرا لقطاع الأعمال بأن قرارات الإنتاج ليست صحيحة ومن ثم سيتم تخفيض حجم الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي

وفي حالة استمرار عدم التوازن فإن ذلك سوف يؤدي إلى خفض الأسعار لتشجيع المبيعات وزيادة الطلب ما لم يكن الهبوط في الطلب مؤقتا فسيكون الخيار الأول هو خفض الإنتاج

التوازن في جانب الطلب في الاقتصاد

يتضح لنا ان الناتج المحلي الإجمالي سيزداد (ينخفض) عندما يكون أقل (أكبر) من مستوى الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وأن التوازن يتحقق عندما يستوعب الإنفاق الكلي جميع الإنتاج الحالي للاقتصاد إذا يكون المنتجون في هذه الحالة على قناعة أن سياسات الإنتاج والأسعار يتم تنفيذها بصورة صحيحة

وتبرز هنا ثلاثة أسئلة يجب الانتباه إليها و هي:

1. ما هو مستوى التوازن للناتج المحلي الإجمالي ؟
2. هل سيعاني الاقتصاد عند هذا المستوى التوازني من البطالة, أم من التضخم, أم من الاثنين معاً ؟
3. هل سيرغب المنتجين في الاستمرار في الإنتاج في ظل هذا التوازن؟

إنشاء قائمة بيانات الإنفاق

المثال التالي يوضح مستوى توازن الناتج المحلي الإجمالي و يبين العلاقة بين الإنفاق الكلي والناتج المحلي الإجمالي في إحدى الدول

الإنفاق الكلي (AD)	صافي الصادرات (X-M)	الإنفاق الحكومي(G)	الاستثمار (I)	الاستهلاك (C)	الناتج المحلي الإجمالي (y)
5100	-100	1300	900	3000	4800
5400	-100	1300	900	3300	5200
5700	-100	1300	900	3600	5600
6000	-100	1300	900	3900	6000
6300	-100	1300	900	4200	6400
6600	-100	1300	900	4500	6800
6900	-100	1300	900	4800	7200

الإنفاق الكلي و الدخل

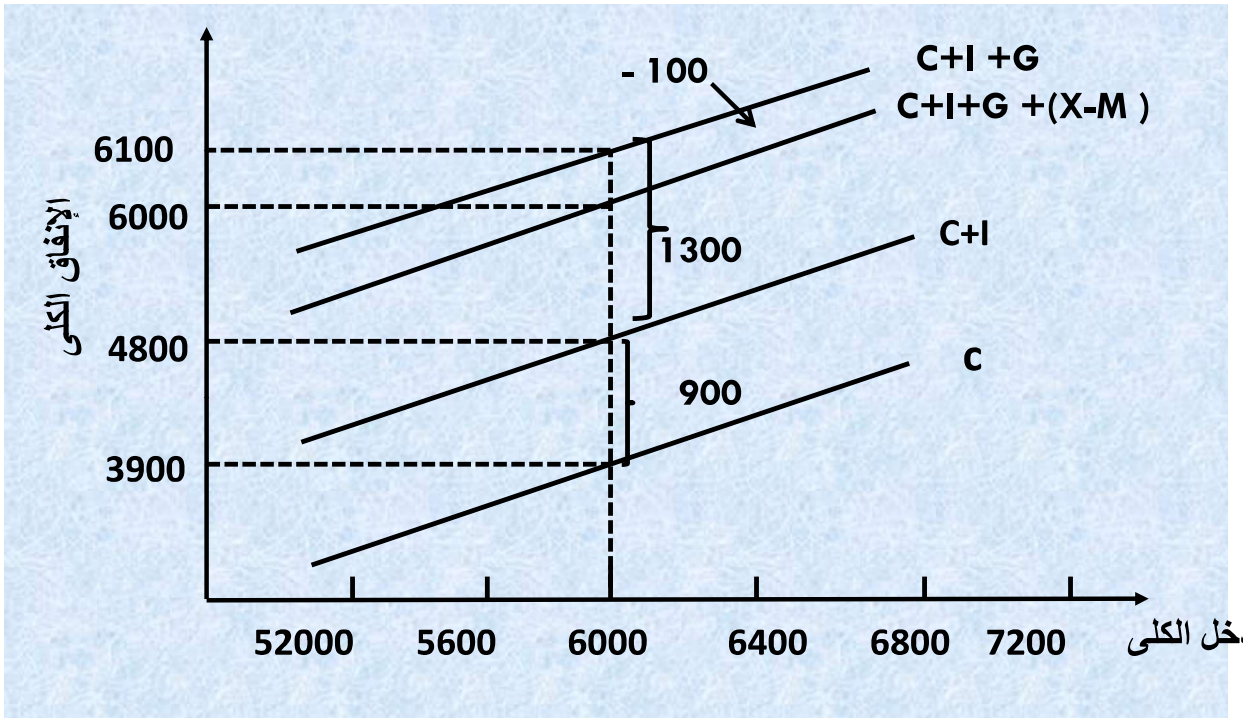

التوازن في جانب الطلب في الاقتصاد

☐ نفترض أن هناك علاقة موجبة بين الإنفاق الاستهلاكي والناتج المحلي وأن مكونات الإنفاق الإجمالي الثلاثة الأخرى (I, G , X-M) ثابتة

☐ نفترض أن الإنفاق الاستثماري يساوي 900 والإنفاق الحكومي 1300 وصافي الصادرات (100-) أي أن الواردات اكبر من الصادرات أي أن هناك عجز في الميزان التجاري

☐ يوضح الشكل دالة الاستهلاك التي تم رسمها وفق البيانات الموجودة في الجدول أما الخط (C+I) فنحصل عليه بإضافة 900 قيمة الاستثمار

☐ الخط (C+I+G) نحصل عليه عن طريق إضافة الإنفاق الحكومي 1300 إلى الخط

☐ أما الخط (C+ I+ G+(X-M) فنحصل عليه بإضافة صافي الصادرات حيث نلاحظ أن هذا الخط موازٍ للخط (G+I+C) ولكنه منخفض عنه بقيمة 100 قيمة صافي الصادرات

آلية تحديد توازن الدخل

يمكننا تحديد توازن الدخل في اقتصاد إما عن طريق بيانات الجدول, أو عن طريق استخدام الرسم البياني بعد إضافة خط ٤٥ درجة (خط الإنتاج)

الجدول يوضح الإنفاق الكلي [C + I+ G+ (X-M)] عند مستويات مختلفة نلاحظ أن التوازن يتحقق عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي مساوى للانفاق الكلى (عند ٦٠٠٠) وأن أي نقطة خلاف ذلك تعني أن الناتج المحلي الإجمالي في حالة عدم توازن

1. عندما يكون الإنتاج أقل من 6000 مثلاً 5200 سيكون الإنفاق الكلي 5400 أي أن الإنفاق الكلي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 200 ما سيؤدي إلى انخفاض المخزون وهو مؤشر ودافع للمنتجين لزيادة الإنتاج

2. عندما يكون الإنتاج أكبر من 6000 فانه لن يحقق التوازن المطلوب لان الإنتاج سيكون في هذه الحالة اعلى من الإنفاق الكلي فعند مستوى إنتاج قيمته 6800سيكون هناك انفاق إجمالي قيمته 6600 ما يعني أن هناك فائض في الإنتاج قدره 200 ويعطي مؤشرا للمنتجين بان معدل الإنتاج الحالي مرتفع وان معدلات مخزون السلع في تزايد.

آلية تحديد توازن الإنتاج

الناتج المحلي الإجمالي	الطلب الكلّي	وضع الإنتاج والإنفاق	وضع المخزون	وضع الانتاج
4800	5100	الإنتاج أقل من الإنفاق	في حالة نقصان	إنتاج أكثر
5200	5400	الإنتاج أقل من الإنفاق	في حالة نقصان	إنتاج أكثر
5600	5700	الإنتاج أقل من الإنفاق	في حالة نقصان	إنتاج أكثر
6000	6000	الإنتاج يساوي من الإنفاق	ثابت	لا تغيير في الإنتاج
6400	6300	الإنتاج أكبر من الإنفاق	في حالة ارتفاع	إنتاج أقل
6800	6600	الإنتاج أكبر من الإنفاق	في حالة ارتفاع	إنتاج أقل
7200	6900	الإنتاج أكبر من الإنفاق	في حالة ارتفاع	إنتاج أقل

توازن الدخل والإنفاق

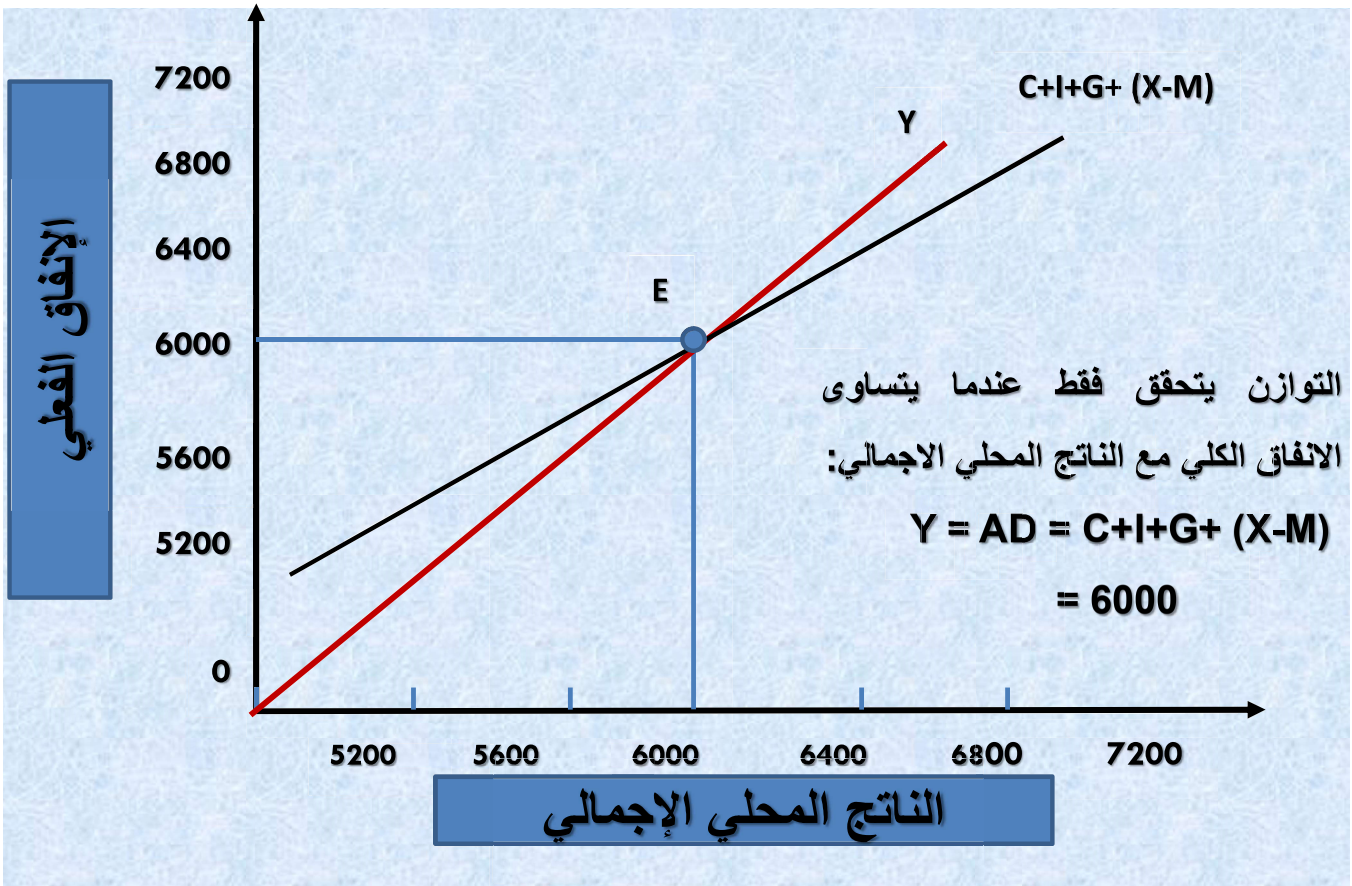

آلية تحديد توازن الدخل

•أي تحرك يسار النقطة (E) يعني ان الانفاق الكلي اكبر من الانتاج وهذا سيؤدي الى انخفاض المخزون وهو مؤشر لزيادة معدلات الانتاج الى ان تصل الى النقطة (E)

• اما اذا تحركنا الي يمين النقطة (E) فان العكس سيحدث اذ سيكون خط الانفاق اقل من خط الانتاج مما يؤدي الى تزايد المخزون وهو مؤشر لتخفيض الانتاج حتى نصل الى النقطه النقطة (E)

•يعنى ذلك ان الية السوق ستعمل على اعادة الاقتصاد الى نقطة التوازن كلما حدث خلل في العلاقة التوازنيه بين الانفاق والدخل

تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على توازن الدخل

سنتعرف في هذا الجزء على تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على الطلب الكلي ومن ثم تأثير ذلك على توازن الدخل ويوضح الرسم التالي تأثير التغير في الأسعار إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأصول والثروات التي يمتلكها الأفراد فينخفض الاستهلاك ويتحرك خط الإنفاق الكلي إلى اسفل كما هو موضح في الجزء (a) مما يؤدي إلى تحرك نقطة التوازن من E_0 إلى E_1 و انخفاض الناتج المحلي من Y_0 إلى Y_1

أما انخفاض الأسعار فيؤدي إلى عكس ذلك تماما كما هو موضح في الجزء (b) إذ يتحرك خط الإنفاق إلى الأعلى ومن ثم تنتقل نقطة التوازن من E_0 إلى E_2 ويرتفع الناتج المحلي من Y_0إلى Y_2

أثر انخفاض الاسعار (b)	أثر ارتفاع الاسعار (a)

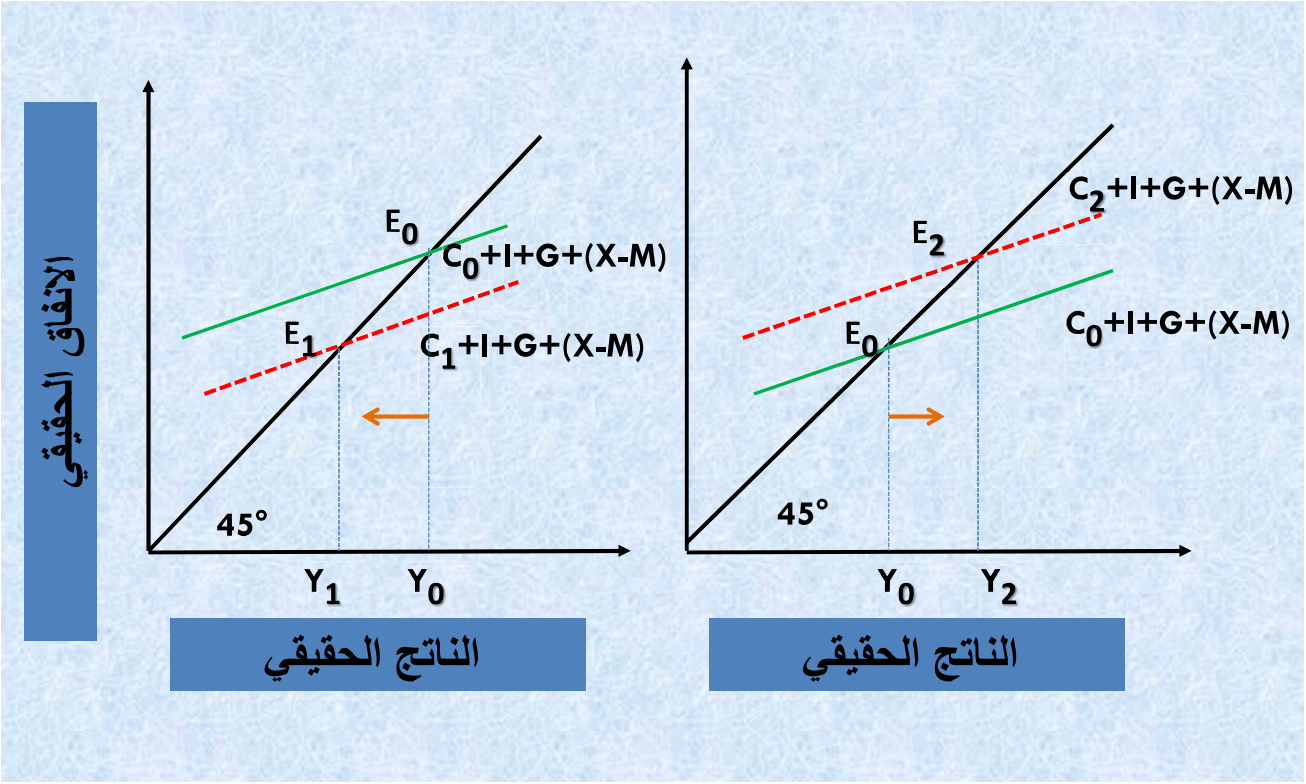

تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على توازن الدخل

1. منحنى الطلب الكلي يوضح العلاقة العكسية بين الطلب الكلي و المستوى العام للأسعار إذ ينحدر من الأعلى إلى الأسفل ومن اليسار إلى اليمين
2. انخفاض الأسعار يؤدي إلى ارتفاع القيم الحقيقة للأصول والثروات التي يمتلكها الأفراد ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والعكس صحيح
3. تغير الأسعار المحلية يؤثر أيضا على التجارة الدولية ومن ثم على منحنى الطلب الكلي فعند ارتفاع أسعار السلع القابلة للتصدير من P_0 إلى P_1 فان ذلك سيؤدي إلى انخفاض الصادرات X وارتفاع الواردات M ومن ثم ينخفض الإنفاق الكلي فيتحرك خط الطلب الكلي إلى الأسفل مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من Y_0 إلى Y_1
4. أما انخفاض الأسعار من P_0 إلى P_2 يؤدي إلى ارتفاع الناتج من Y_0 إلى Y_2

العلاقة بين مستوى العام للأسعار و الطلب الكلي

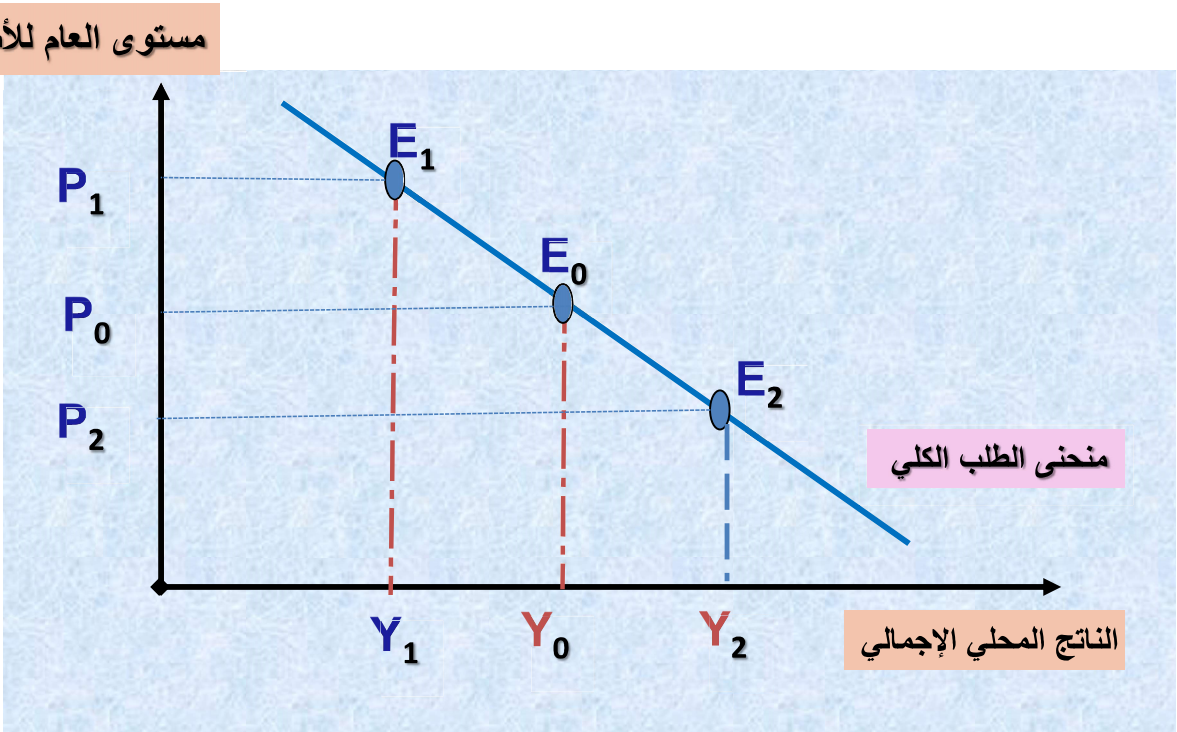

التوازن و التوظيف الكامل

إن مستوى الدخل التوازني لا يعني أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل وقد يحدث أن يتحقق التوازن عند نقطة أقل او أعلى من مستوى التوظيف الكامل

فإذا كان التوازن عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل, فنقول أن لدنيا فجوة انكماشية, وتحقق التوازن عند نقطة أعلى من مستوى التوظيف الكامل فيكون لدنيا فجوة تضخمية

1 الفجوة الانكماشية

توازن الناتج المحلي الإجمالي يحدث عند تقاطع خط الإنفاق مع خط 45° عند النقطة Eعند مستوى 6000, في حين أن الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن تحقيقه عند مستوى التوظيف الكامل يبلغ 7000 ومن ثم فان F هي نقطة التوازن التي يمكن للاقتصاد تحقيقها

إذا عندما يكون مستوى توازن الناتج الإجمالي اقل من مستوى التوظيف الكامل يكون الاقتصاد في حالة ركود, وتسمى المسافة بين التوازن للناتج المحلي و التوازن في مستوى التوظيف الكامل (EA) بالفجوة الانكماشية.

توضح هذه الحالة عدم رغبة المستهلكين والمستثمرين في الإنفاق في ظل الأسعار الحالية أو لانخفاض الإنفاق الحكومي أو لضعف الطلب الخارجي على السلع وتؤدي جميع هذه العوامل إلى انخفاض الإنفاق الكلي وينتج من ذلك بطالة عالية لعدم وجود طلب كافي يحقق توظيف الأيادي العاملة والوصول لمستوى التوظيف الكامل وإزالة الفجوة الانكماشية و يمكن أن يتحقق ذلك برفع خط الإنفاق الكلي وذلك بتحريك المنحنى C+I+G+(X-M) إلى الأعلى حتى يتقاطع مع الخط 45° عند النقطة F

فهل يمكن تحقيق ذلك دون تدخل الحكومة ؟

الفجوة الانكماشية

مستوى الدخل التوازني أقل من مستوى التوظيف الكامل

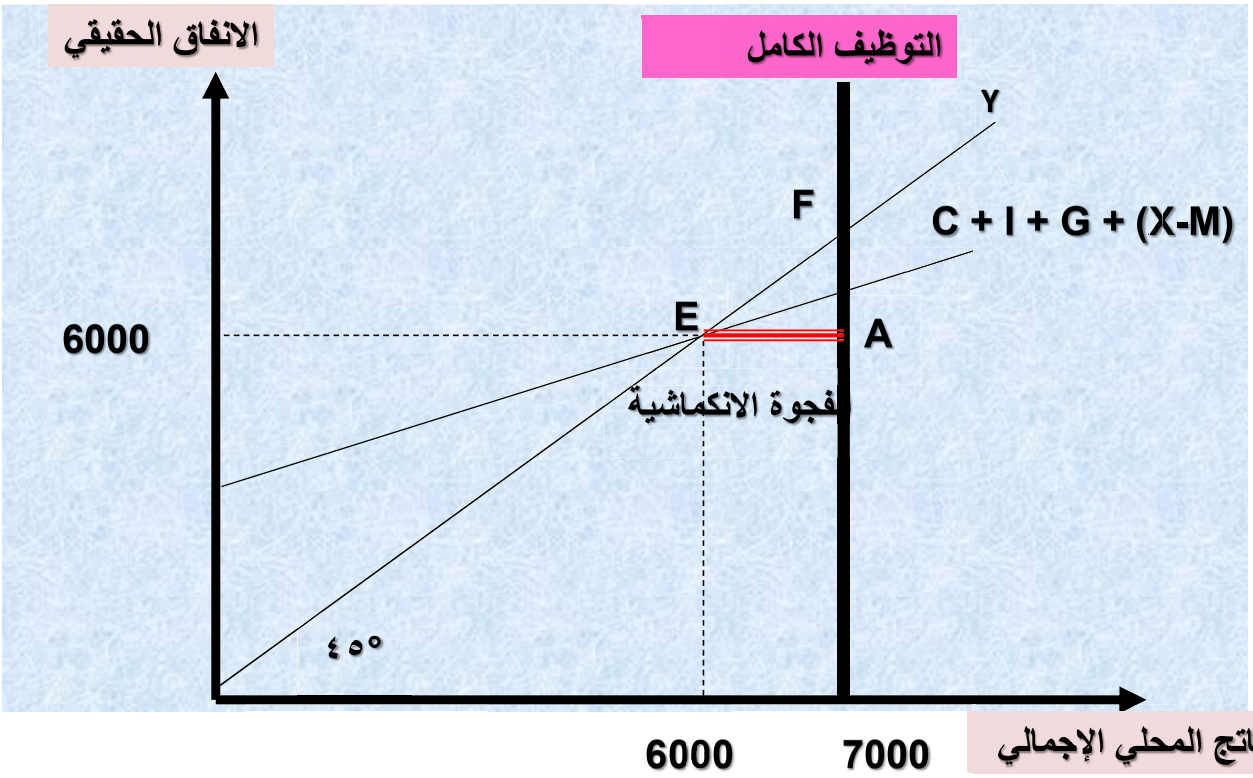

التوازن و التوظيف الكامل

2 الفجوة التضخمية

توازن الناتج المحلي الإجمالي يحدث عند تقاطع خط الإنفاق مع خط 45° عند النقطة Eعند مستوى 8000, في حين أن الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن تحقيقه عند مستوى التوظيف الكامل 7000 ويحدث هذا الوضع عندما يكون الإنفاق الكلي يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بالإضافة إلى ذلك فان انخفاض الأسعار قد يساهم أيضا في تحرك منحنى الإنفاق إلى الأعلى وللوصول إلى مستوى توازن التوظيف فانه لابد من خفض مستوى الإنفاق الكلي بحيث يؤدي ذلك إلى تحرك خط الإنفاق إلى الأسفل حتى الوصول إلى النقطة F يمكن تحقيق ذلك بتدخل من الحكومة وذلك بزيادة الأسعار أو بزيادة الضرائب أو بخفض الإنفاق الحكومي حتى الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل

يرى الاقتصاديين أن التنسيق بين الادخار والاستثمار له دور مهم في عدم ظهور الفجوات الانكماشية أو التضخمية

الفجوة التضخمية

مستوى الدخل التوازني أكبر من مستوى التوظيف الكامل

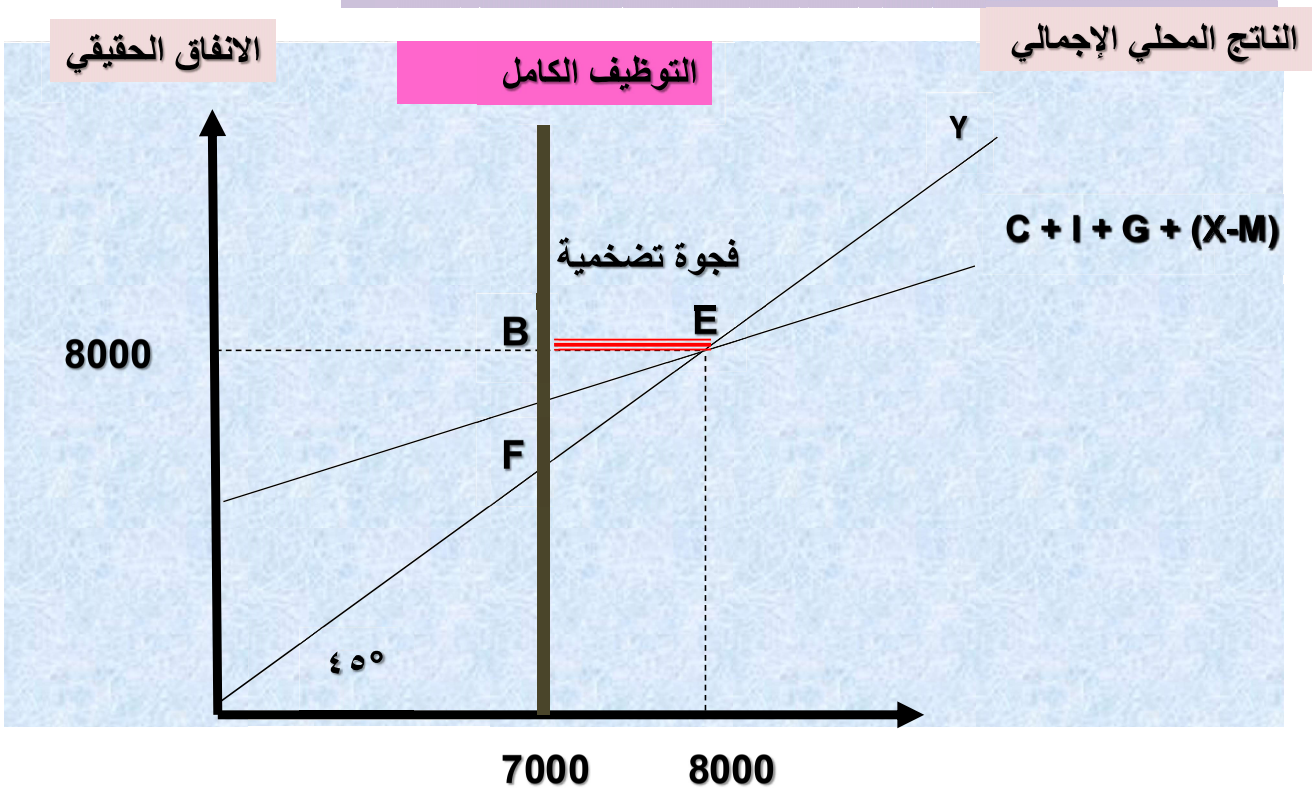

التوازن و التوظيف الكامل

1. كان المفهوم العام لدى الاقتصاديين إن مستوى التوظيف الكامل يتحقق عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي في حالة التوازن ,ووفقا للنظرية الكينزية ليس بالضرورة أن يتحقق مستوى التوظيف الكامل عند نقطة توازن الناتج المحلي الإجمالي.
2. سيكون الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى التوظيف الكامل فقط عندما تتعادل الكمية التي يرغب المستهلكون في ادخارها مع الكمية التي يرغب المستثمرون استثمارها
3. يعاني الاقتصاد من **الفجوة الانكماشية** عندما **يفوق الادخار حجم الاستثمار** لان الإنفاق الاستثماري الذي تمت إضافته سيكون اقل من مستوى الادخار الذي تم تسريبه من دائرة الدخل وعلى العكس ستحدث **الفجوة التضخمية عندما يفوق حجم الاستثمار المدخرات المحلية** لان الطلب على الإنتاج سيكون في هذه الحالة اعلى من مستوى الإنتاج المحلي الحقيقي

دور الادخار في معالجة الفجوات الانكماشية والتضخمية:

يرى الاقتصاديين أن التنسيق بين الادخار والاستثمار له دور مهم في عدم ظهور الفجوات الانكماشية أو التضخمية، وقد اعترض على ذلك بأن المستثمرين والمدخرين لا يشكلون فئة واحدة في الاقتصاد الحر بل مجموعات منفصلة، مما يصعب من عملية التجانس والتنسيق بينهم، والدول التي تستطيع فعل ذلك هي الدول التي تأخذ بالتخطيط المركزي.

الموضوع الخامس
نظرية المضاعف

٠١/١١/١٤٣٩

مقدمة

تعرفنا على الطلب الكلي والذي يتكون من الانفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي.

ويعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل مثل الأسعار والدخل وأذواق المستهلكين وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والسياسة المالية. اذا تغيرت واحدة أو اكثر من هذه العوامل فإن منحنى الطلب الكلي قد يتحرك الى أعلى (اليمين) أو إلى أسفل (اليسار).

وتؤثر هذه العوامل على الطلب الكلي من خلال نظرية المضاعف والتي تتلخص في أن الزيادة في الانفاق ستؤدي الي زيادة أكبر في مستوى توازن الناتج المحلي الاجمالي.

٠١/١١/١٤٣٩

أولا: مبدأ المضاعف (Multiplier)

نفترض أن قطاع الاعمال قرر زيادة الاستثمار بمقدار ٢٠٠ مليون دولار إضافة للاستثمار السابق ٩٠٠ (من الجدول السابق تتلخص فكرة المضاعف في أن الناتج المحلي الاجمالي سيزيد بمقدار أكبر من قيمة الزيادة في الاستثمار البالغة ٢٠٠ مليون دولار وتكون قيمة المضاعف ويرمز له Mr عبارة عن نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي التوازني الى التغير في الانفاق الاستثماري أي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = Mr$$

$$Mr = \frac{\text{التغير في الناتج المحلي الاجمالي}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

ويطلق عليه مضاعف الاستثمار

- وبعد زيادة الاستثمار إلى ١١٠٠(٩٠٠+٢٠٠) ارتفع مستوى الطلب الكلي (الانفاق الكلي) الى ٦٨٠٠ مليون دولار وبيانيا ارتفع خط الطلب الكلي الى أعلى والمسافة بين الخطين تمثل زيادة الطلب الناتجة من زيادة الاستثمار (٢٠٠).
- وارتفع المستوى التوازني بزيادة قدرها ٨٠٠ مليون دولار.
- ويمكن ايجاد قيمة المضاعف كالاتي :
- $Mr = \frac{800}{200} = 4$
- وهذا يعني زيادة الاستثمار بمقدار دولار واحد تؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار ٤ دولار.

أولا: مبدأ المضاعف (Multiplier)

ويمكن توضيح هذا الوضع بيانيا

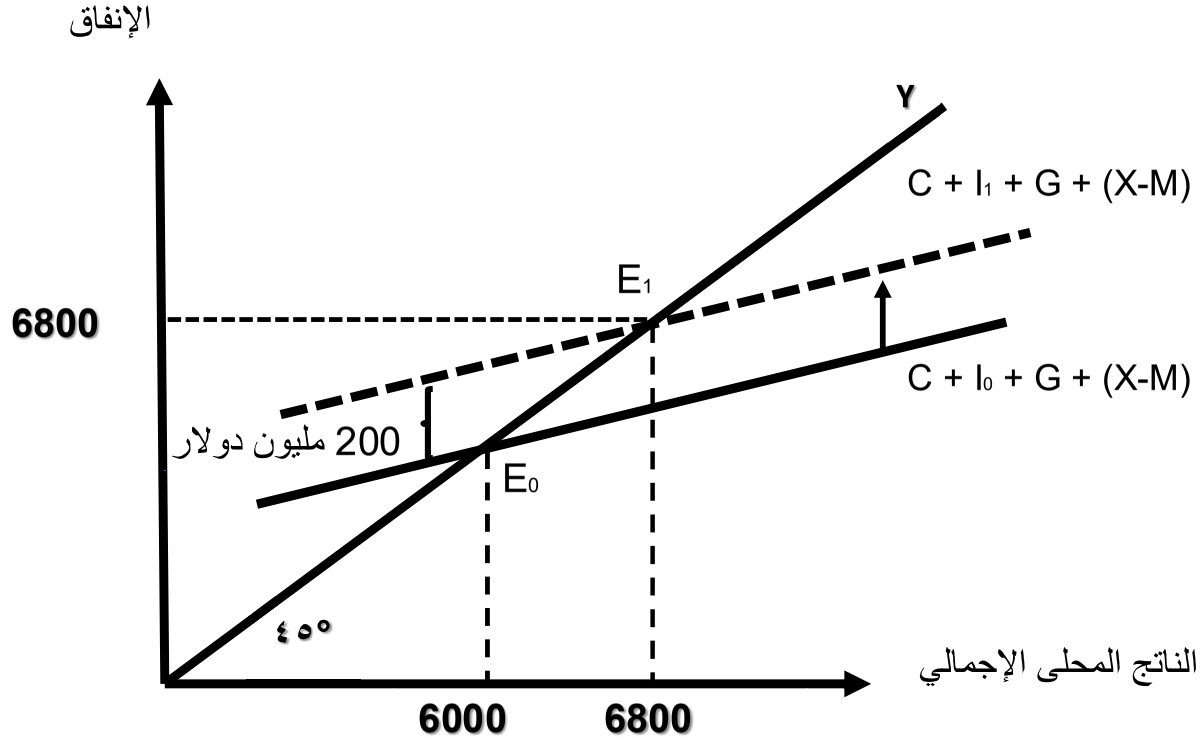

٠١/١١/١٤٣٩

ثانيا: كيفية عمل المضاعف

جدول تسلسل مضاعف الأنفاق

رقم الدورة	قيمة الإنفاق في الدورة	الإجمالي التراكمى
1	1000000	1000000
2	750000	1750000
3	562500	2312500
:	:	:
20	4228	3987317
:	:	:
مالا نهاية	0	4000000

ثانيا: كيفية عمل المضاعف

- **اشتقاق المضاعف رياضيا**
- يتحدد مستوى توازن الدخل عندما :

الدخل = الإنفاق الكلي , أي :

$$Y_0 = C + I$$

وحيث أن دالة الاستهلاك بفرض عدم وجود ضرائب هي:

$$C = a + bY_0$$

والاستثمار مستقل عن الدخل أي

$$I = I_0$$

بالتعويض بمعادلتي الاستهلاك والاستثمار في معادلة التوازن:

$$Y_0 = a + bY_0 + I_0$$
$$Y_0 - bY_0 = a + I_0$$
$$Y_0(1 - b) = a + I_0$$
$$Y_0 = \frac{1}{1-b}(a + I_0)$$

وبما أن مستوى الدخل التوازني سينتقل إلى مستوى آخر نتيجة زيادة الاستثمار وباتباع نفس الخطوات السابقة نحصل على :

$$Y_1 = \frac{1}{1-b}(a + I_1)$$

وبطرح العادلتين الأخيرتين من بعضهما :

$$Y_1 - Y_0 = \frac{(a + I_1)}{1-b} - \frac{(a + I_0)}{1-b}$$

وحيث أن الفرق بين شيئين هو عبارة عن التغير يمكن كتابة هذه المعادلة :

$$\Delta Y = \frac{\Delta I}{1-b}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على ΔI نحصل على المضاعف وهو في هذه الحالة مضاعف الاستثمار :

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

٠١/١١/١٤٣٩

مضاعف الاستهلاك

مضاعف الاستهلاك : ينشأ المضاعف أيضاً نتيجة زيادة الانفاق الاستهلاكي كما علمنا سابقا قد تحدث زيادة في الانفاق الاستهلاكي نتيجة لتغير الدخل الاستهلاك المستحث والأخر الاستهلاك التلقائي بسبب عوامل اخرى غير الدخل.

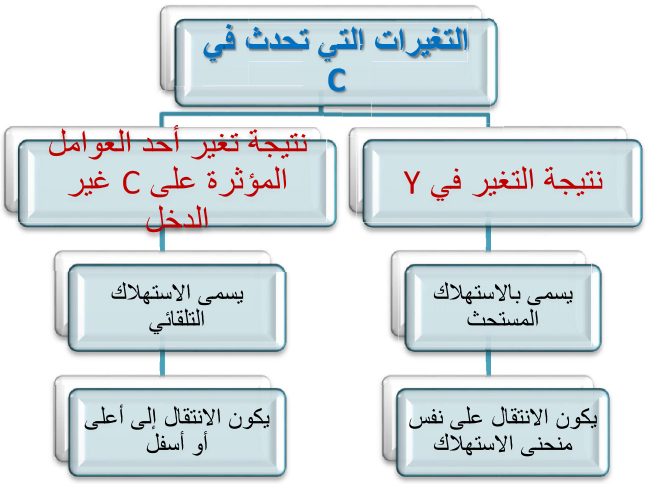

ثانيا: كيفية عمل المضاعف

مضاعف الاستهلاك

ويمكن توضيح هذا الوضع بيانيا

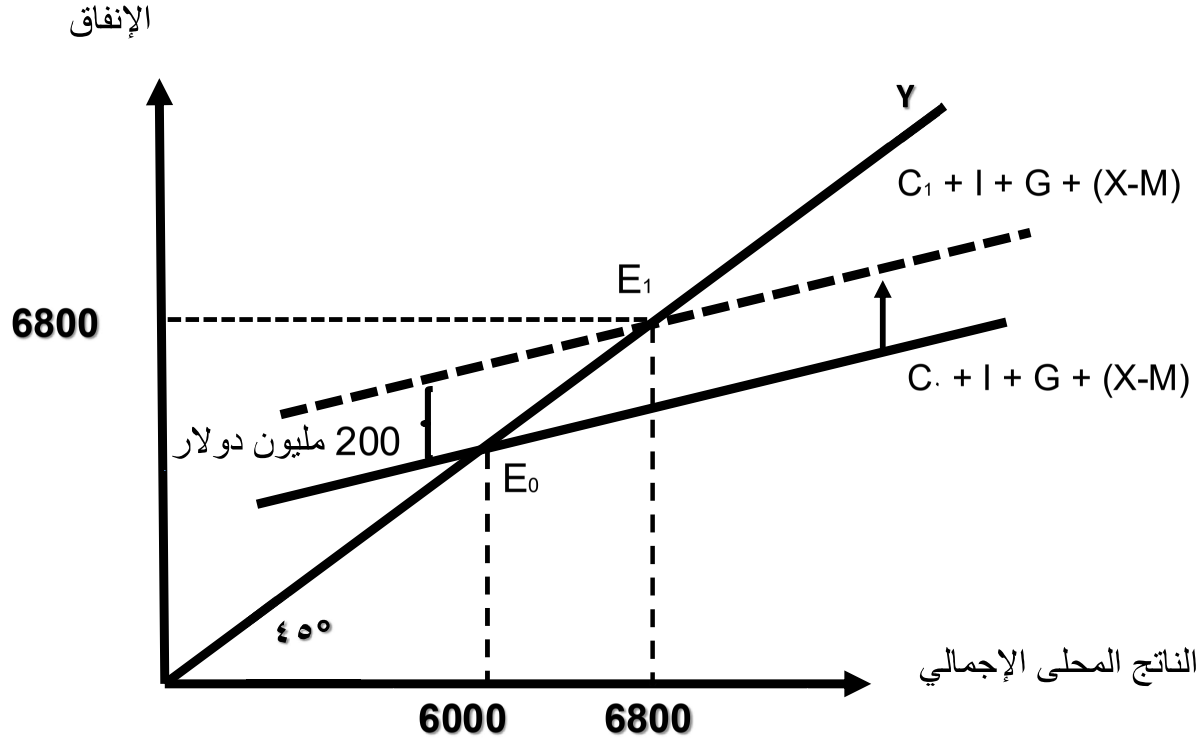

مضاعف الإنفاق الحكومي

- **مضاعف الإنفاق الحكومي**
- يعتبر المضاعف الذى ينشا نتيجة زيادة الانفاق الحكومي مماثل للمضاعف الذى ينتج عن زيادة الانفاق الاستهلاكي أو الاستثماري
- وينعكس التغير في الانفاق الحكومي (G) الذى يمثل احد عناصر الطلب الكلى (الانفاق الكلى) مباشرة على مستوى الناتج المحلى الإجمالي الذى يزداد بمقدار الزيادة في الانفاق الحكومي مضروبا في قيمة مضاعف الانفاق حيث
  - $\Delta Y = \frac{\Delta G}{1-b}$
- وبقسمة الطرفين على ΔG نحصل على
  - $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$
- ومن ثم فإن مضاعف الانفاق الحكومي هو
  - $Mr = \frac{1}{1-b}$

مثال

بفرض ان اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات وقامت الحكومة بزيادة انفاق بمبلغ 400 مليون دولار وكان MPC=0.8 فان قيمة المضاعف هى

$$Mr = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

- ويكون مقدار التغير في الدخل
  - $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$
  - $\frac{\Delta Y}{400} = \frac{1}{1-0.8}$
  - $\frac{\Delta Y}{400} = 5$
  - $\Delta Y = 400 \times 5 = 2000$
- وهذا يعنى ان الدخل التوازني ارتفع بمقدار 2000 مليون دولار

ثانيا: كيفية عمل المضاعف

مضاعف الإنفاق الحكومي

يوضح الشكل التالي عملية انتقال دالة الطلب الكلى إلى أعلى نتيجة الزيادة في الإنفاق الحكومي

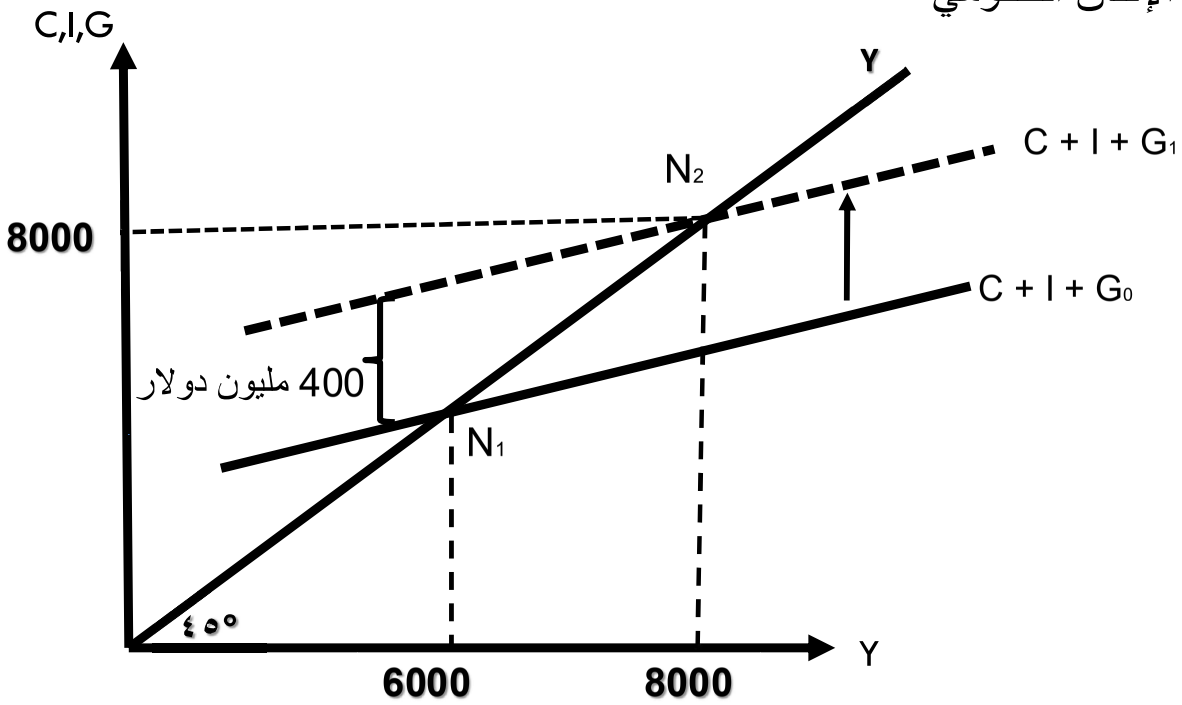

مضاعف الاقتصاد المفتوح بدون ضرائب

- **مضاعف الاقتصاد المفتوح بدون ضرائب**
- الاقتصاد المفتوح يتطلب إدخال القطاع الخارجي كمتغير يؤثر على الطلب الكلي أولا ثم على الناتج المحلي الإجمالي أي سنضيف قطاع الصادرات التي تمثل إضافة (حقن) للاقتصاد والواردات التي تمثل تسرب من الاقتصاد .

الاقتصاد المفتوح	الاقتصاد المغلق
الحقن = التسرب	الحقن = التسرب
T+S+M = G+I+X	T+S = G+I

- وتكون دالة الواردات كما يلى :-
- $M = M_0 + mY$
- حيث
- M_0 الواردات التلقائية
- m (MPM) الميل الحدي للاستيراد الذى يوضح التغير في الواردات نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة

ويمكن اشتقاق مضاعف الاقتصاد المفتوح كما يلى:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$C = a + bY$$

$$I = I_0\,, \quad G = G_0\,, \quad X = X_0\,,$$

$$M = M_0 + mY$$

$$Y = a + bY + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y - bY + mY = a + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y(1 - b + m) = a + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y = \frac{1}{1-b+m}(a + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

حيث يمثل الجزء

$$Mr = \frac{1}{1-b+m}$$

مضاعف الاقتصاد المفتوح

المضاعف العكسي

- **المضاعف العكسي**

ذكرنا أن الزيادة في أحد مكونات الناتج ستؤدي لزيادة الناتج بنسبة أكبر, كذلك فإن الانخفاض في أحد هذه المكونات تؤدي إلى انخفاض أكبر في الناتج وتساوي سالب الانخفاض مضروبة في قيمة المضاعف.

مثال

بفرض خفض الانفاق الاستهلاكي بمبلغ 200 مليون دولار وكان MPC=0.75 فان قيمة المضاعف هي

$$Mr = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{0.25} = 4$$

ويكون مقدار التغير في الدخل

$$\Delta Y = -200 \times 4 = -800$$

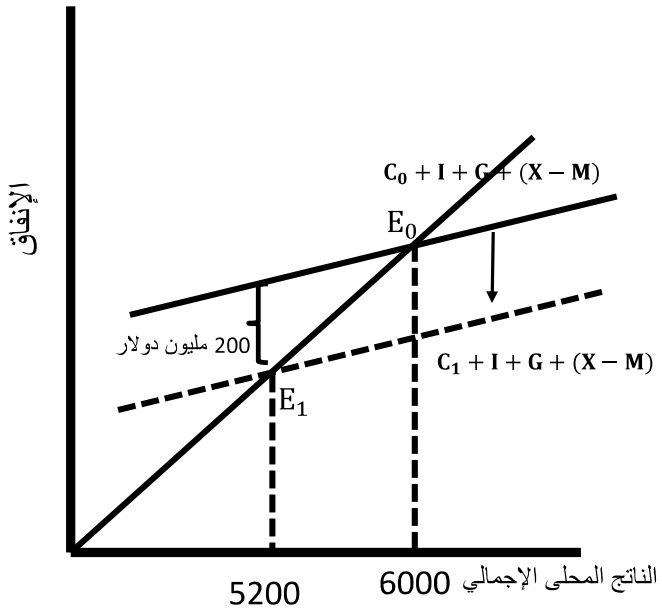

أقسام الضريبة من حيث طريقة تحصيلها

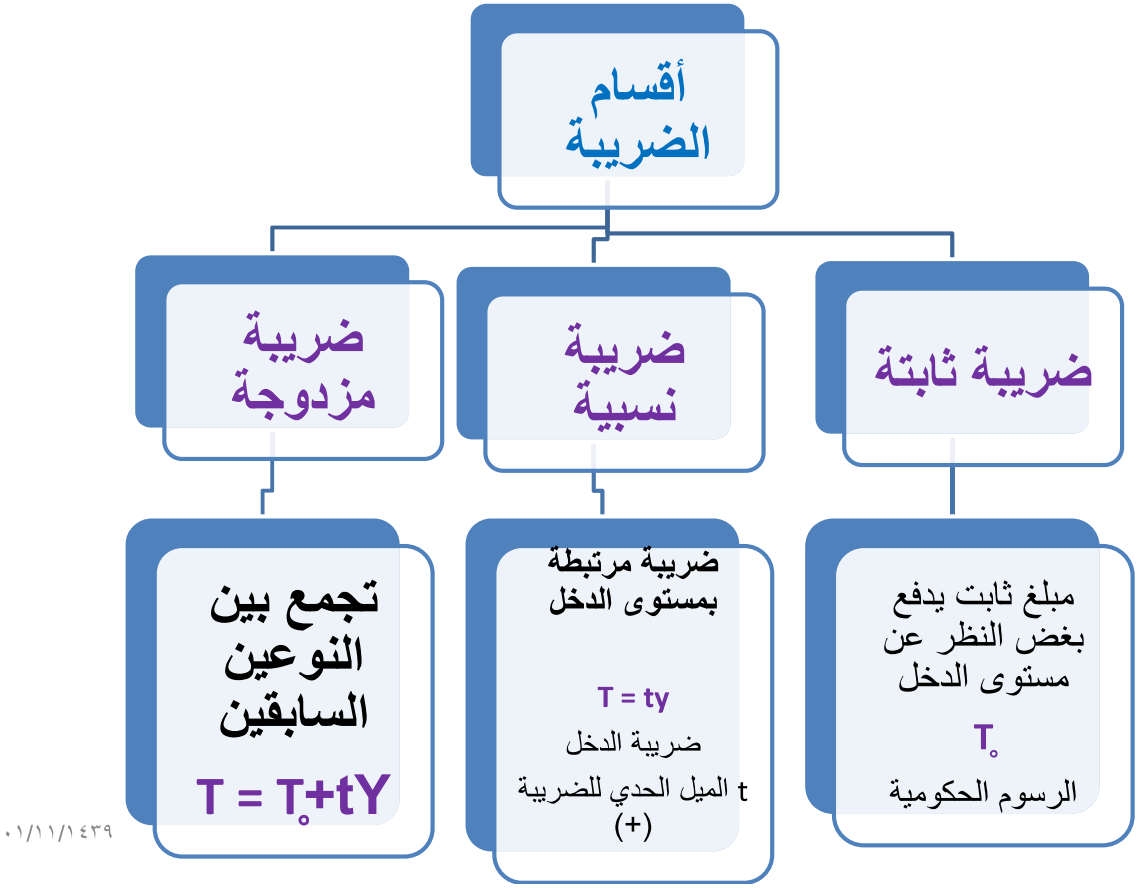

مضاعف الضريبة

مضاعف الضريبة

الضريبة هي من أدوات السياسة المالية قد تفرض الحكومة ضريبة مباشرة على دخل الاشخاص أو ضريبة غير مباشرة كالضريبة على الإنتاج أو على المبيعات.

وتقسم الضريبة من حيث طريقة تحصيلها إلى :

- الضريبة الثابتة
- الضريبة النسبية

مضاعف الضريبة الثابتة

وهي مستقلة عن الدخل وهي مبلغ ثابت كرسوم الرخص والبلدية والطرق , ويمكن اشتقاقه كما يلى:-

$$Y = C + I + G$$

$$C = a + bY$$

$$I = I_0 \,, \quad G = G_0 \,,$$

$$T = T_0$$

$$Y_d = Y - T$$

$$C = a + b(Y - T_0)$$

$$Y = a + bY - bT_0 + I_0 + G_0$$

$$Y - bY = a - bT_0 + I_0 + G_0$$

$$Y(1 - b) = a - bT_0 + I_0 + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1-b}(a - bT_0 + I_0 + G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{\partial Y}{\partial T} = \frac{-b}{1-b}$$

ويكون

مضاعف الضرائب الثابتة في حالة الاقتصاد المغلق

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b}$$

مضاعف الضرائب الثابتة في حالة الاقتصاد المفتوح

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b+m}$$

مضاعف الضريبة الثابتة

مضاعف الضريبة الثابتة

مثال1 : قررت الحكومة زيادة إيراداتها من ضرائب الرخص بمقدار ٤٠٠ مليون دولار وكان MPC يساوى 0.8 والدخل التوازني يساوى 8000 مليون دولار أوجد

- قيمة مضاعف الضريبة الثابتة
- الدخل التوازني الجديد

الحل

قيمة مضاعف الضرائب الثابتة

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b} = \frac{-0.8}{1-0.8} = -4$$

لإيجاد الدخل التوازني الجديد يتم أولا حساب أثر مضاعف الضريبة الثابتة على التغير في الدخل حيث

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b}$$

$$\frac{\Delta Y}{400} = -4$$

$$\Delta Y = 400 \times -4 = -1600$$

الدخل التوازني الجديد

$$Y_1 = Y_0 + \Delta Y =$$

$$Y_1 = 8000 + (-1600) = 6400$$

مضاعف الضريبة النسبية

مضاعف الضريبة النسبية

ترتبط الضريبة النسبية بمستوى الدخل المكتسب ويمكن التعبير عنها رياضياً بالمعادلة التالية

$$T = tY$$

حيث تمثل t معدل الضريبة أي الميل الحدي للضريبة النسبية ويكون موجبا , ويمكن الجمع بين الضريبة الثابتة والضريبة النسبية وتأخذ دالة الضرائب في هذه الحالة الشكل التالي:-

$$T = T_0 + tY$$

حيث تمثل T_0 الضرائب الثابتة ويمثل tY الضرائب النسبية

- وفى حالة $T_0 = 0$ فإن مضاعف الضريبة النسبية يكون
- $Mr = \frac{1}{1-b+bt}$
- أما في حالة وجود ضرائب نسبية وثابتة يكون المضاعف
- $Mr = \frac{-b}{1-b+bt}$
- وفى حالة الاقتصاد المفتوح مع وجود ضرائب ثابتة ونسبية يصبح المضاعف
- $Mr = \frac{-b}{1-b+bt+m}$

وعند وجود تغير في الانفاق الحكومي G_0 ولا يوجد الا ضرائب نسبية فإن التغير في المستوى التوازني للدخل يكون

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+bt}$$

$$\Delta Y = \frac{\Delta G}{1-b+bt}$$

أما إذا كان التغير في الجزء T_0 بالإضافة الى الضريبة النسبية فان مستوى التغير في الدخل نتيجة تغير الضرائب يصبح

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-\mathrm{b}}{1-b+bt}$$

$$\Delta Y = \frac{-b(\Delta T)}{1-b+bt}$$

ثانيا: كيفية عمل المضاعف

مثال٣

بفرض أن الميل الحدي للضريبة (t) يساوى 0.25 و أن الميل الحدي للاستهلاك (MPC) يساوى 0.80 أوجد مقدار التغير في التغير التوازني اذا زادت حصيلة الضريبة بمقدار 200 مليون ريال

$$Mr = \frac{-b}{1-b+bt}$$

$$Mr = \frac{-0.8}{1-0.8+(0.8*0.25)}$$

$$Mr = \frac{-0.8}{0.4} = -2$$

ومن ثم فإن الدخل في الدخل سيكون

$$\Delta Y = -2 \times \Delta T$$

$$\Delta Y = -2 \times 200 = -400$$

أي أنه نتيجة لزيادة الضرائب بمقدار 200 مليون ريال فإن الدخل سينخفض بمقدار400 مليون ريال

ويلاحظ أن قيمة مضاعف الضريبة النسبية أقل من قيمة مضاعف الضريبة الثابتة

ثالثا: مضاعف الميزانية المتوازنة

تعني الميزانية المتوازنة أن التغير في الطلب الكلي الذي يكون مصدره تغير في الإنفاق الحكومي ويناظره تغيرا مماثلا في الإيرادات المتحصلة من الضرائب سوف يكون بنفس مقدار التغير في الانفاق

ولإثبات ذلك رياضياً نفترض اقتصاد مغلق تحدث به تغيرات متساوية في كل من الانفاق الحكومي والضرائب الثابتة وتكون قيم المضاعفات كما يلى :

مضاعف الانفاق الحكومي

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

مضاعف الضريبة الثابتة

$$Mr = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b}$$

مضاعف الميزانية المتوازنة

مضاعف الإنفاق الحكومي + مضاعف الضرائب أي

$$Mr = \frac{1}{1-b} + \frac{-b}{1-b} = \frac{1-b}{1-b} = 1$$

فإن المحصلة النهائية من زيادة الإنفاق الحكومي مع زيادة متوازية في الضرائب ستكون

$$\Delta Y = \Delta G\left(\frac{1}{1-b}\right) + \Delta G\left(\frac{-b}{1-b}\right)$$

$$= \Delta G\left(\frac{1-b}{1-b}\right) = \Delta G$$

$$\Delta Y = \Delta G$$

الموضوع السادس
العرض الكلى

النقاط الرئيسية

- منحنى الطلب لكلى
- منحنى العرض الكلى
- الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية
- التضخم الركودى الناتج من جانب الطلب

منحنى الطلب الكلى AD

- **منحنى الطلب الكلى**
- يوضح كمية السلع والخدمات النهائية التي يرغب المستهلكون في شرائها عند مستويات الاسعار المختلفة.
- ينحدر منحنى الطلب الكلي من أعلى إلى أسفل (ميله سالب) ويوضح العلاقة العكسية بين الناتج المحلي (الدخل Y) والمستوى العام للأسعار (P).

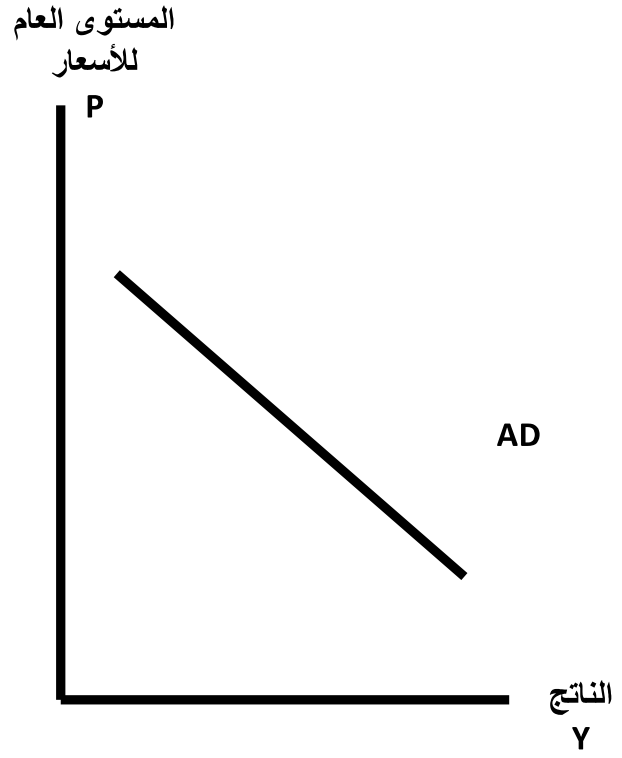

منحنى الطلب الكلى AD

- حدوث تغير في المستوى العام للأسعار ΔP يؤدى الى حدوث تغير في الناتج Y ويتمثل ذلك بيانيا بالحركة على منحنى AD
- **انزحاف (انتقال) منحنى AD**
- السياسات المالية والنقدية التوسعية تؤدى إلى انزحاف (انتقال) منحنى الطلب الكلي إلى اليمين AD2
- السياسات المالية والنقدية الانكماشية تؤدى إلى انزحاف (انتقال) منحنى تزحف الطلب الكلي إلى اليسار AD3

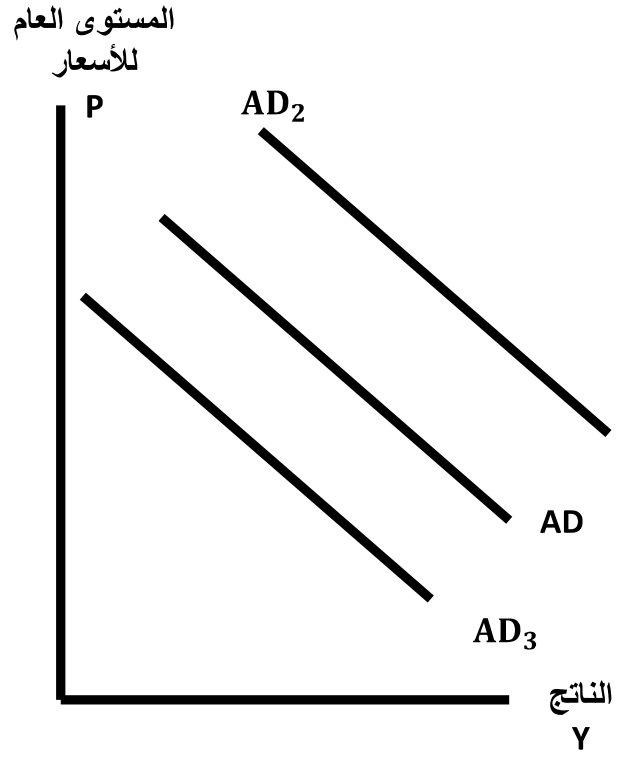

العرض الكلى AS

- **منحنى العرض الكلى**
- يوضح كمية السلع والخدمات
- التي ترغب الدولة في انتاجها عند
- مستويات الاسعار المختلفة، خلال فترة زمنية محددة مع افتراض ثبات محددات العرض الأخرى.
- يتجه منحنى العرض الكلي من أسفل إلى أعلى (ميله موجب) ويوضح العلاقة الطردية بين الناتج المحلي (الدخل Y) والمستوى العام للأسعار (P).

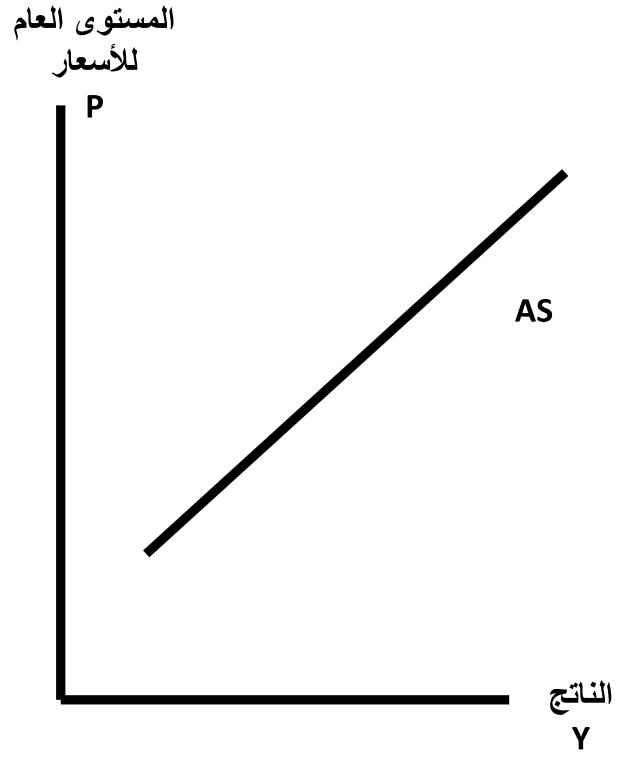

انزحاف (انتقال) منحنى العرض الكلى AS

- حدوث تغير في المستوى العام للأسعار ΔP يؤدى الى حدوث تغير في الناتج Y ويتمثل ذلك بيانيا بالحركة على منحنى SD
- **يزحف (ينتقل) منحنى AS بسبب**

1. **معدل الأجر النقدي** تعتبر الأجور من المحددات الأساسية لوضع منحنى العرض الكلي لأن عنصر العمل يعتبر من أهم العناصر التي تحدد تكلفة الإنتاج في أي منشأة , لذلك فزيادة الاجور ومن ثم زيادة تكاليف الانتاج ومن ثم انزحاف(انتقال) منحنى العرض الكلي إلى اليسار AS_3

- ويحدث العكس عند انخفاض الأجور

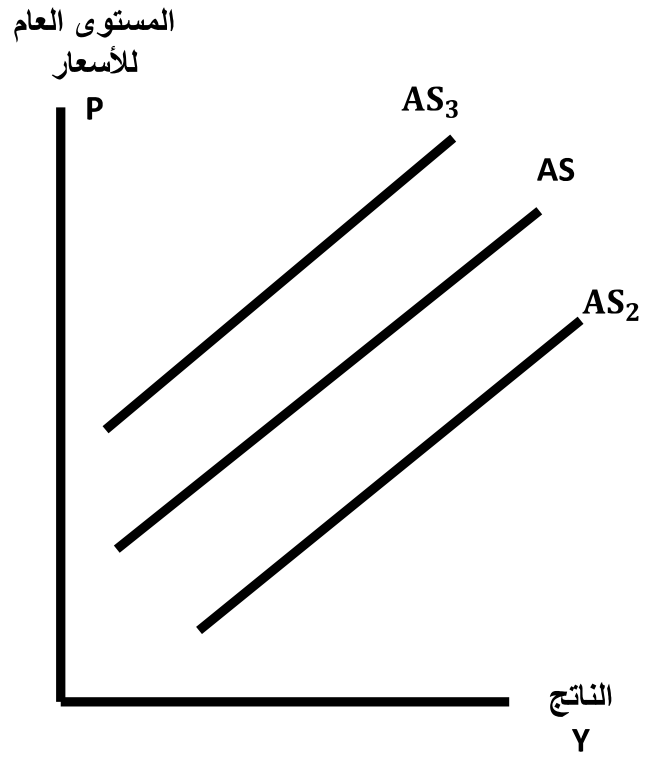

انزحاف (انتقال) منحنى العرض الكلى AS

2 تغير أسعار مدخلات الانتاج الاخرى

يؤدى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج إلي انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليسار والعكس صحيح في حالة انخفاضها حيث ينتقل المنحنى إلى اليمين فزيادة اسعار الطاقة مثلا ومن ثم زيادة تكاليف الانتاج ومن ثم انزحاف منحنى العرض الكلي $\mathbf{AS_3}$ إلى اليسار.

ويحدث العكس عند انخفاض أسعار الطاقة

3 التقنية والانتاجية

يؤدي التحسين في التقنية إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليمين ، فمثلاً إذا استحدث الإنسان تقنية جديدة تؤدى إلي زيادة الإنتاج ، وبافتراض أن الأجور ثابتة فإن ذلك سيؤدى إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية مما يشجع على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الكمية المعروضة ومن ثم انزحاف منحنى العرض الكلى جهة اليمين $\mathbf{AS_2}$.

- ويحدث العكس عند تدهور التقنية

توازن العرض الكلى والطلب الكلى

- تعريف حالة التوازن : هي الحالة التي يتساوى فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي عند كمية محددة وسعر ثابت .
- ـ تعريف كمية التوازن : هي الكمية التي يتساوى فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي عند كمية محددة وسعر ثابت وتسمى بنقطة التوازن.
- ـ تعريف سعر التوازن : هو السعر الذي يظل ثابتاً مع العرض الكلي و الطلب الكلي عند كمية محددة .
- وفيما يلي جدول يوضح توازن العرض والطلب :-

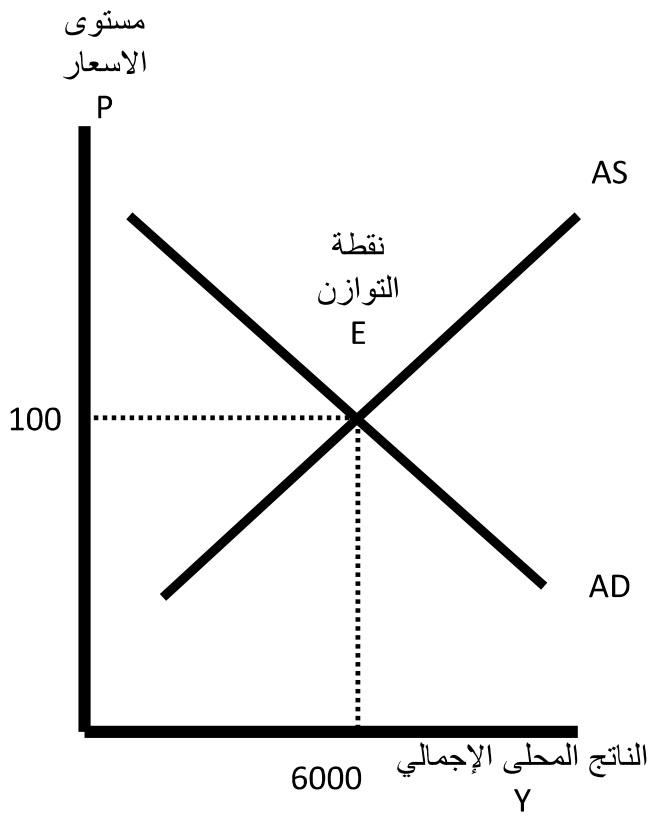

توازن العرض الكلى والطلب الكلى

- **جدول يوضح توازن العرض الكلي والطلب الكلي**

(١) مستوى الأسعار	(٢) إجمالي الكمية المطلوبة (مليون ريال)	(٣) إجمالي الكمية المعروضة (مليون ريال)	(٤) مستوى توازن العرض والطلب	(٥) التغير في المستوى العام للأسعار
80	6400	5600	الطلب أكبر من العرض	يرتفع
90	6200	5800	الطلب أكبر من العرض	يرتفع
100	6000	6000	الطلب يساوي العرض	ثابت
110	5800	6200	العرض أكبر من الطلب	يقل
120	5600	6400	العرض أكبر من الطلب	يقل

الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية

- يتحقق التوازن في الاقتصاد الكلى عند تساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى أى AD =AS
- ولكن يثار تساؤل أين يتحقق هذا التوازن وللإجابة على هذا التساؤل نجد أن هذا التوازن إما أن يكون

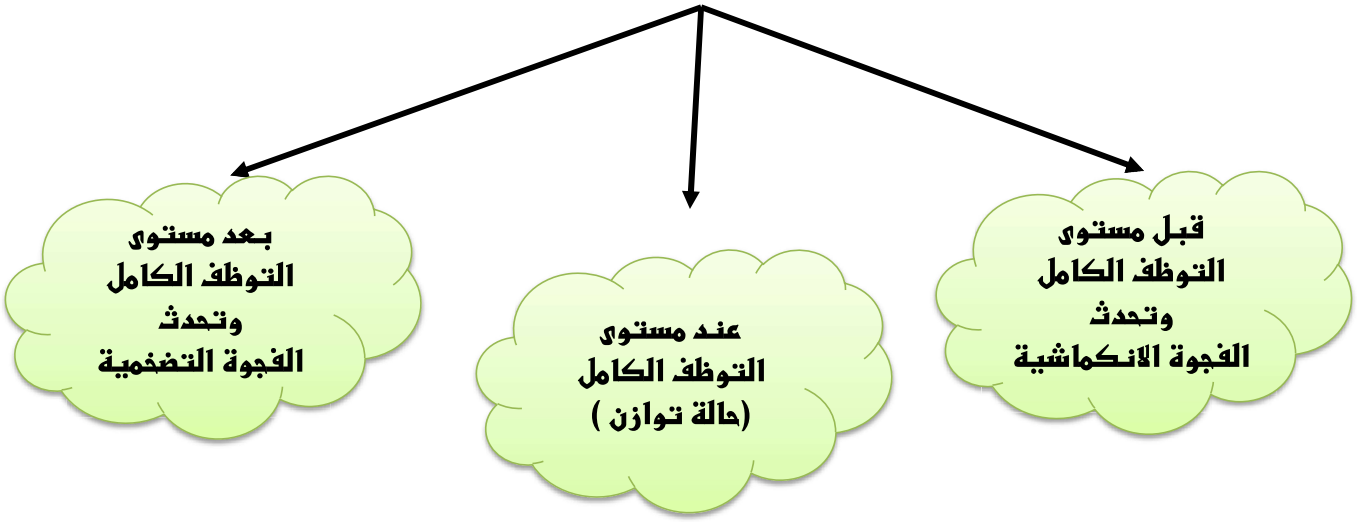

حالة اقتصاد يعانى من فجوة انكماشية

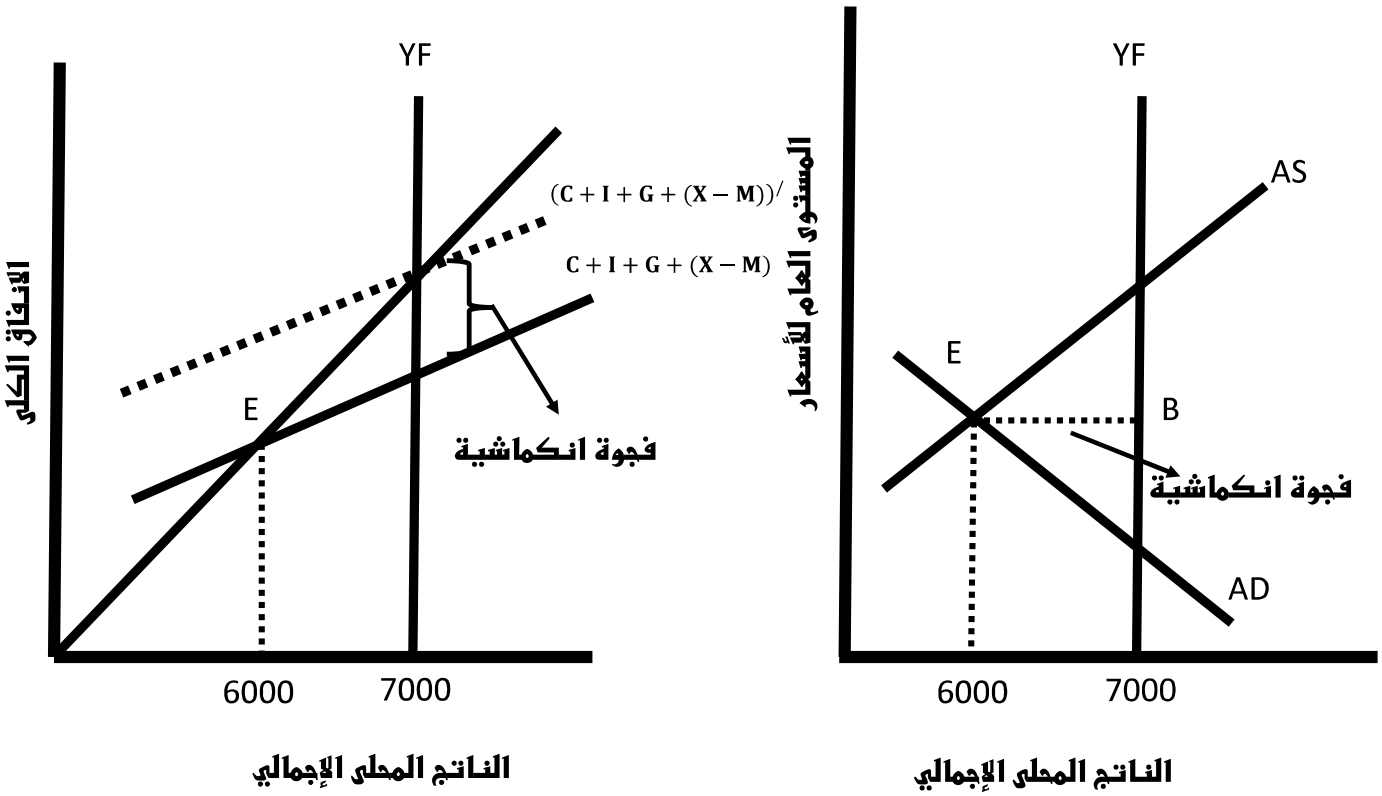

حالة توازن الطلب الكلى مع العرض الكلى عند مستوى التوظف الكامل

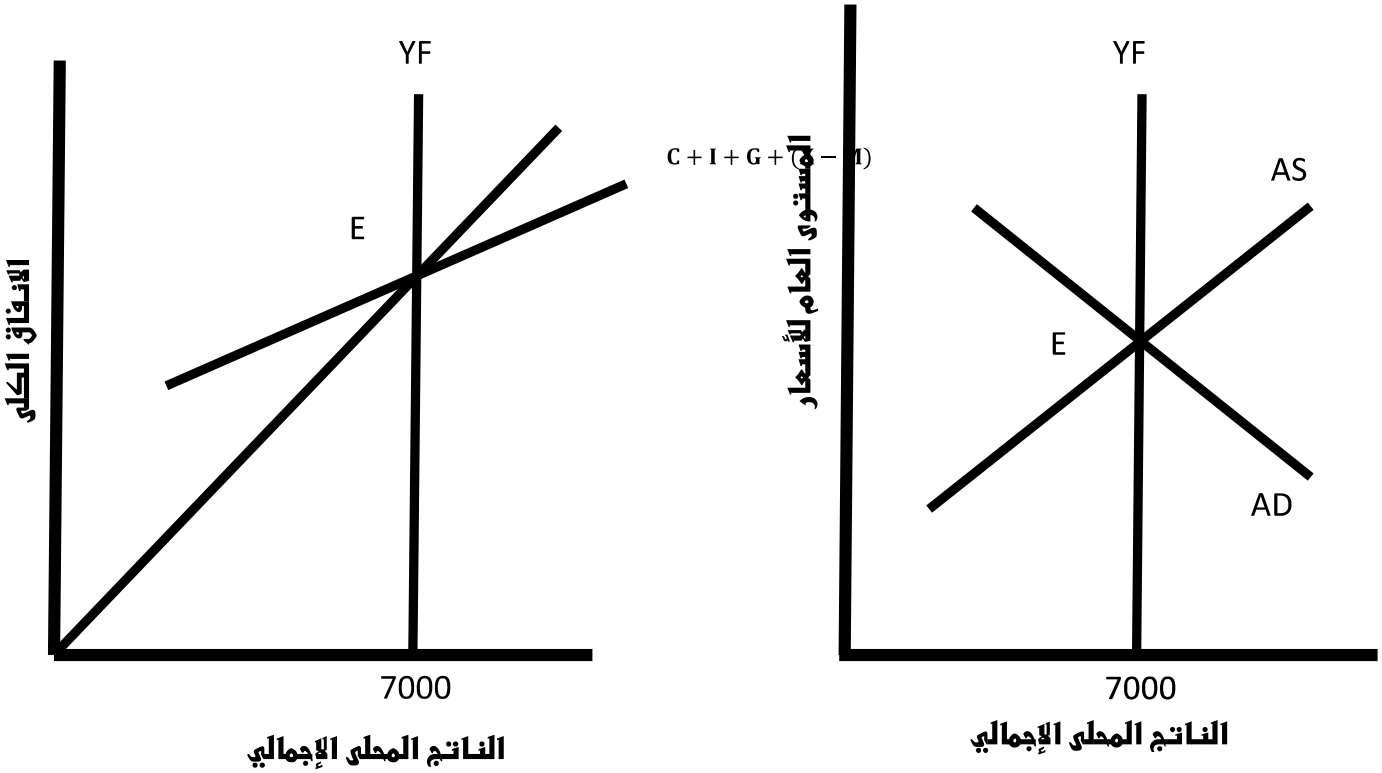

حالة اقتصاد يعانى من فجوة تضخمية

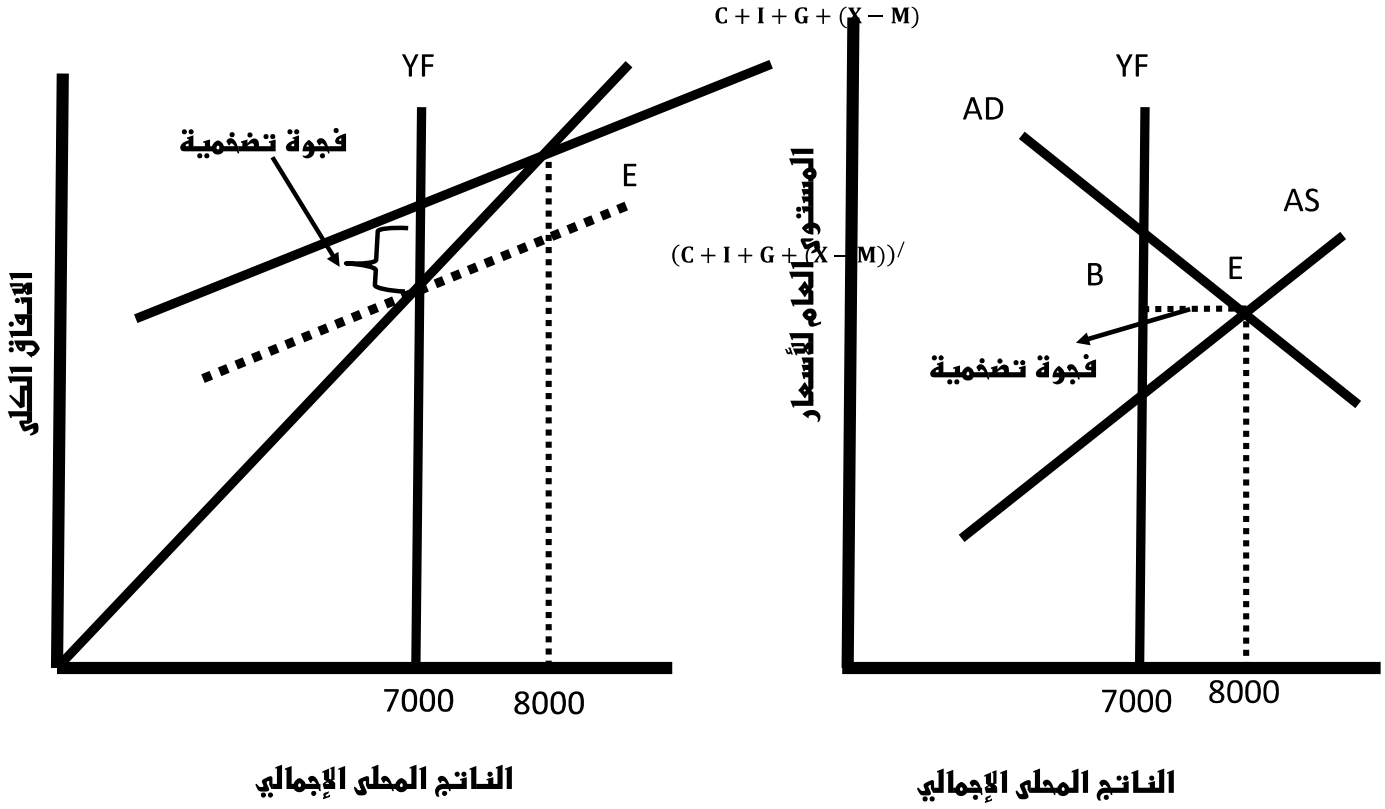

تعديل الفجوة الانكماشية

- بافتراض أن اقتصاد ما يعانى من وجود فجوة انكماشية ناتجة من ضعف أحد مكونات الانفاق الكلى , فإن نقطة التوازن تقع عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل فإن الاقتصاد سيعانى من البطالة وخاصة البطالة الدورية , وسيجد العمال صعوبة العمل وفى الحالات القصوى تتدنى مستويات الأجور ومن ثم انتقال منحنى العرض الكلى جهة اليمين من AS_0 إلى AS_1 مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الاسعار ومن ثم إزالة الفجوة الانكماشية وتحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل أى عند النقطة F.

تعديل الفجوة الانكماشية

- وتعديل الفجوات بهذه الطريقة يأخذ وقت طويل ,ونادر ما يحدث بسبب قوانين العمل , أو تدخل الحكومة في الاسعار.
- وعندما تكون وتيرة انخفاض الاسعار والاجور بطيئة فإن الاقتصاد يشهد فترة طويلة من انخفاض الانتاج الفعلي الذى سيكون أقل من الذى يمكن تحقيقه في حالة توظيف الموارد بالصورة المثلى كما هو موضح بالمسافة AB بالشكل المجاور

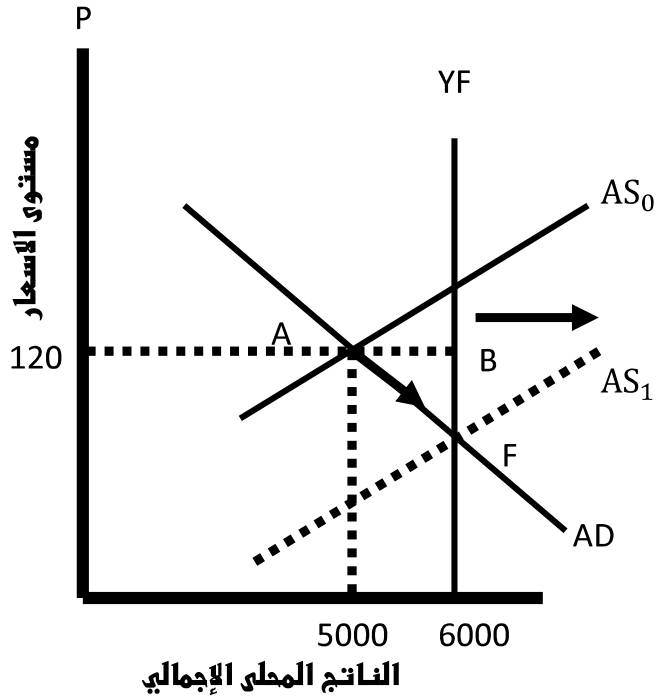

هل يملك الاقتصاد آلية للتصحيح الذاتي

- عندما تطول فترة الكساد وتتعمق ويزيد عدد العاطلين في تمسكهم بأجور مع عدم قدرة أصحاب الاعمال على دفع هذه الاجور بسبب ضعف الطلب الكلى.
- في نهاية الامر سيقبل العمال الاجور المتدنية كما سيضطر أصحاب الاعمال الى تخفيض أسعار السلع والخدمات.
- وحدث ذلك الأمر خلال فترة الكساد الكبير في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين.
- وهناك بعض الآراء التي تنادى بضرورة تدخل الدولة في حالة حدوث كساد في الاقتصاد وأنه ليس من الحكمة الانتظار لتدنى الأسعار والاجور لإزالة الفجوة الانكماشية , ولكن الجدل قائم حول كيفية وحجم وتوقيت التدخل

تعديل الفجوة التضخمية

- تعنى الفجوة التضخمية أن التوازن يتحقق عند مستوى أعلى من معدل التوظيف الكامل حيث يتقاطع العرض الكلى مع منحنى الطلب الكلى عند النقطة E ، وفى هذه الحالة تكون هناك منافسة بين أصحاب الأعمال على استقطاب العمال المهرة مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات الأجور، وبالتالي يؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج والضغط على منحنى العرض الكلى ليتحرك للأعلى من AS_0 إلى AS_1
- وبالتالي تختفي الفجوة التضخمية

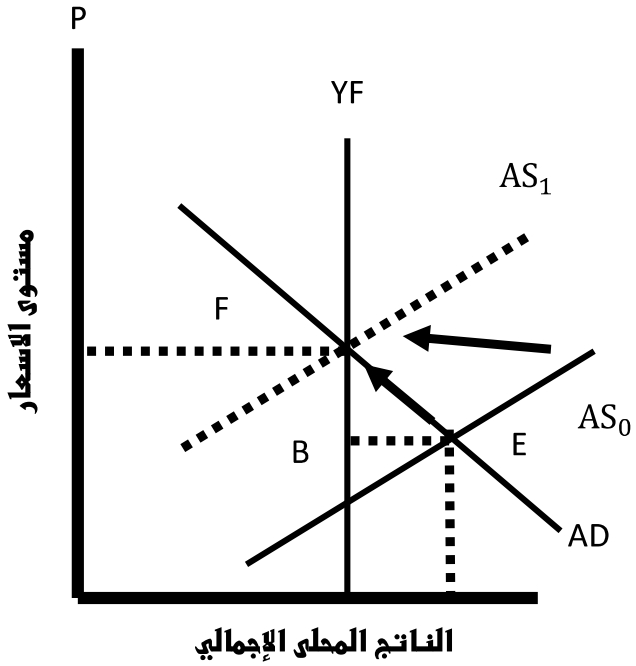

التضخم الركودى الناتج من جانب الطلب

- من العرض السابق لعلاج الفجوة التضخمية يتبين أهمية أن لا يكون هناك زيادة كبيرة في الطلب الكلى عند تحقق حالة التوازن في المدى الطويل (عند النقطة F) حتى لا يتحرك منحنى الطلب الكلى ويختل التوازن من جديد كذلك يلاحظ من الشكل السابق انه عندما تنقل نقطة التوازن من E إلى F فإن مستوى الناتج المحلى الإجمالي يقل في حين يرتفع مستوى الاسعار حيث تسمى هذه الظاهرة بالتضخم الركودى.
- وتنتج حالة التضخم الركودى عندما يكون هناك زيادة في الطلب الكلى أكثر من الطاقة الانتاجية الحالية للاقتصاد فتزداد الاجور نتيجة لزيادة الطلب على الأيدي العاملة كما ترتفع أسعار عوامل الانتاج الاخرى فترتفع تكاليف الانتاج فيلجا رجال الاعمال الى خفض الانتاج وزيادة أسعار السلع والخدمات مما ينتج عن ما يعرف بالتضخم الركودى في الاقتصاد

التضخم الركودي من جانب الطلب

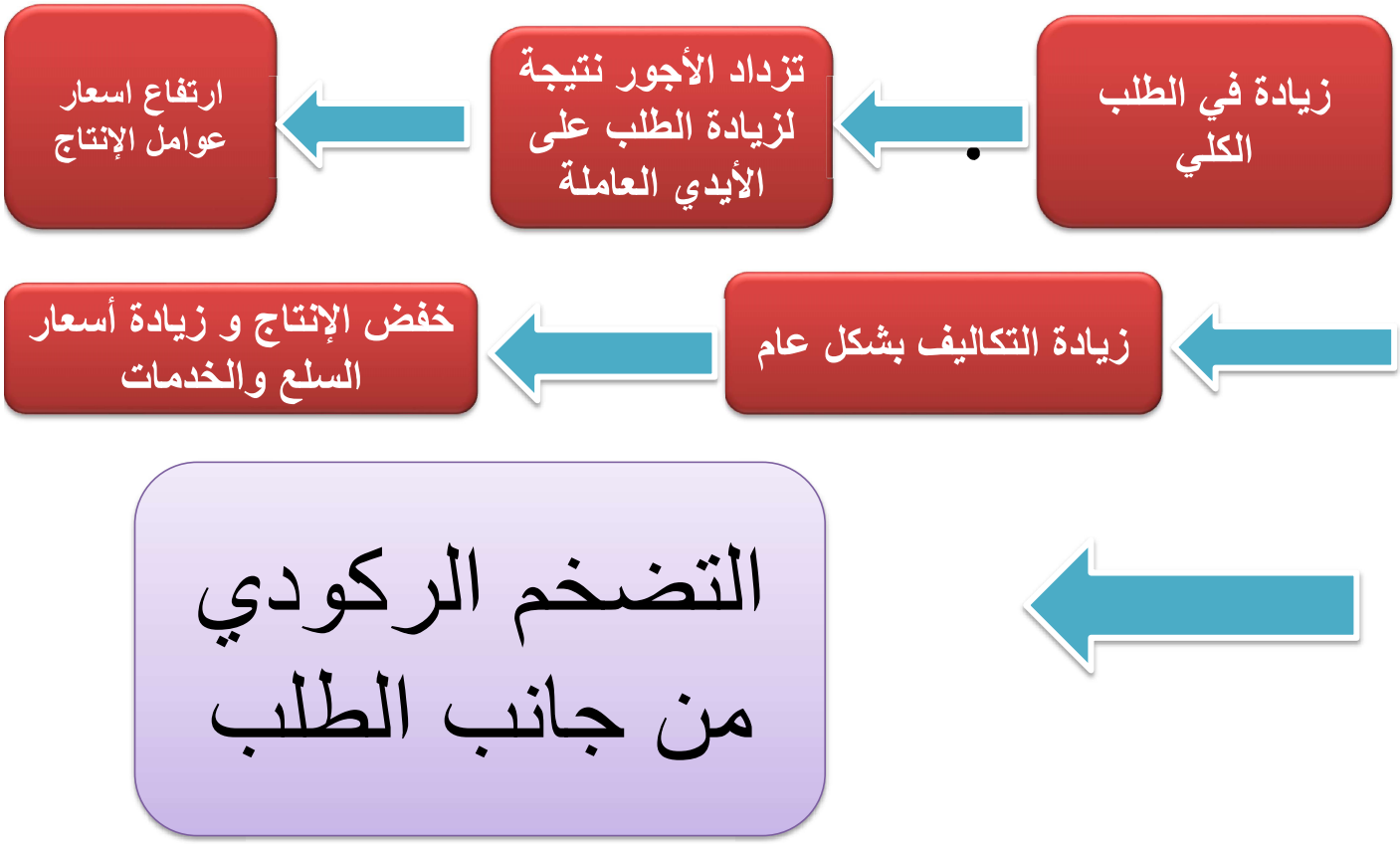

التضخم الركودى الناتج من جانب العرض

- يعتقد بعض الاقتصاديين ان التضخم الركودى الذى ساد أمريكا في عقدى السبعينيات والثمانينيات نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة ممثلة في ارتفاع اسعار البترول في الفترة ١٩٧٣ – ١٩٧٩ حيث ادى ذلك لارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم انتقال منحنى العرض الكلى الى اليسار وهو ما نتج عنه انخفاض الناتج المحلى الإجمالي مما دفع الاسعار الى الارتفاع وبالتالى حدوث توازن جديد عند النقطة A

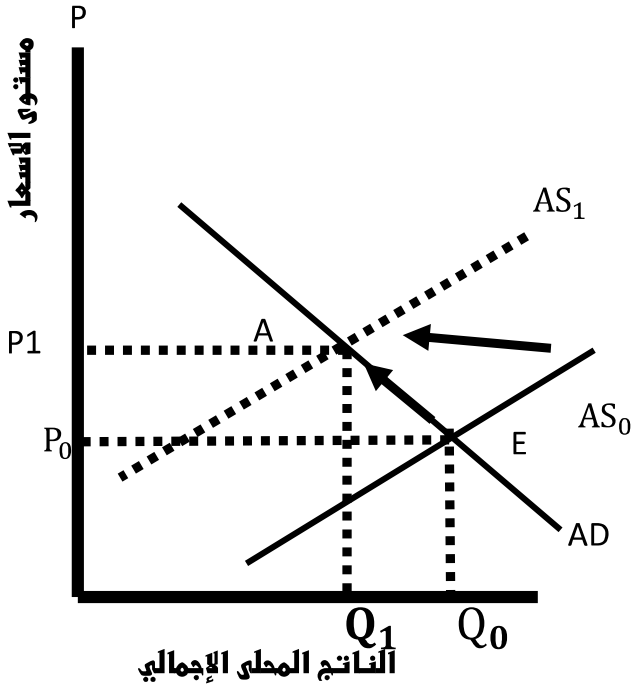

التضخم الركودي من جانب العرض

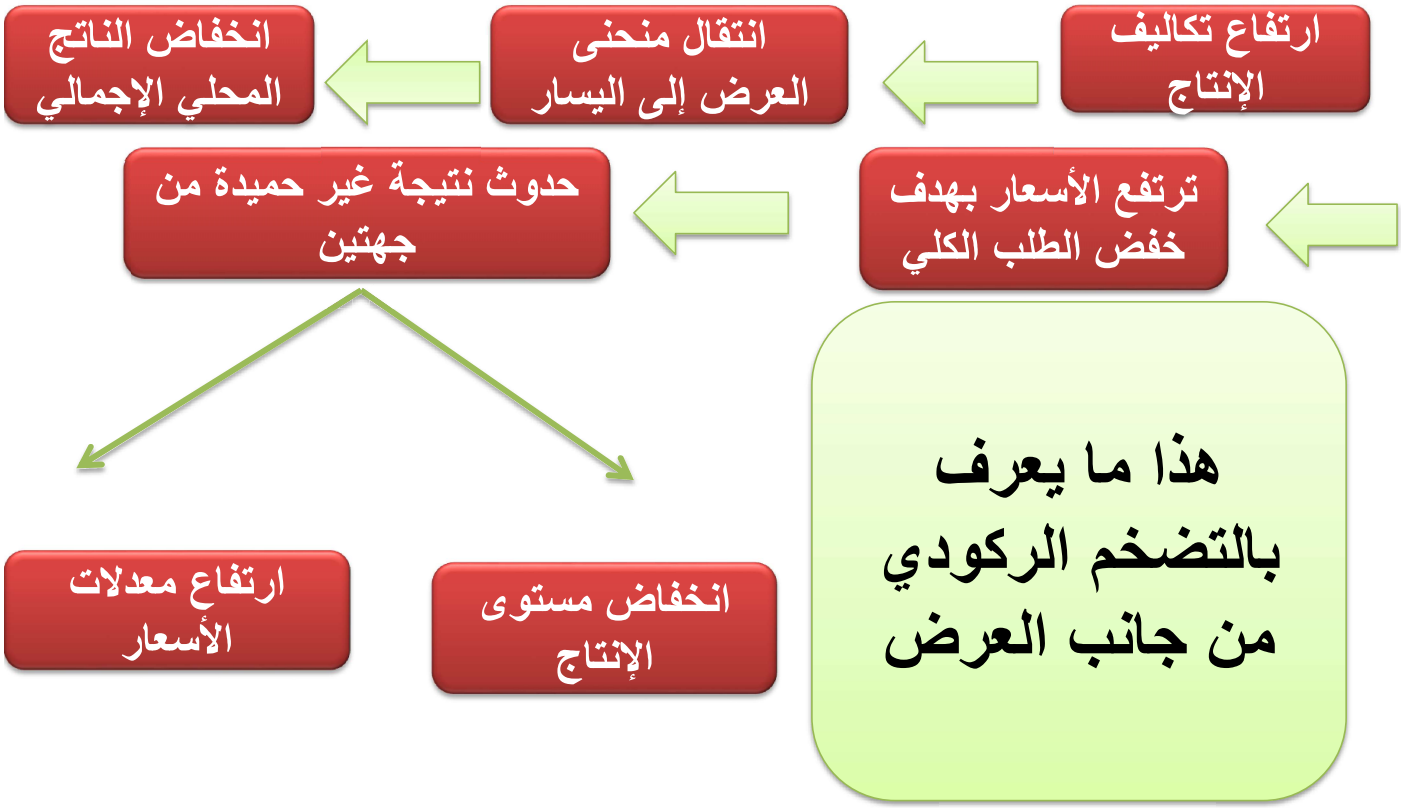

الموضوع السابع

البطالة والتضخم

مقدمة

في هذا الفصل سنناقش موضوعي البطالة والتضخم كمفهومين أساسيين في علم الاقتصاد الكلي, حيث أن فقدان العمل من أصعب التجارب التي يمكن أن يعاني منها الفرد, كما أن التضخم المستمر يؤدي إلى تأكل القوة الشرائية والثروة التي لدى الأفراد أو التجار, وهو أمر يخلق الكثير من القلق لدى الجميع

في حالات الركود الاقتصادي ينمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل متباطئ فيرفع بالتالي معدل البطالة إلى معدلات غير مرغوب فيها أما في فترات الأداء الاقتصادي الجيد والنمو السريع فإن معدل البطالة ينخفض إلى معدلاته الطبيعية, ولكن البطالة لا تختفي نهائيا

تعريف قوة العمل

تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل ممن يعملون أو يبحثون عن عمل ولديهم القدرة على العمل، حيث تشمل هذه الفئة جميع الأفراد ذكورا وإناثاً والذين هم في سن أكبر من ١٥ سنة وأقل من ٦٥ سنة ويستبعد منهم العاجزين عن العمل والطلاب على مقاعد الدراسة وربات البيوت غير الراغبات في العمل مع أن عملهم في البيوت يعتبر عملية إنتاجية

تعريف البطالة

التعطل (التوقف) الجبري لجزء من قوة العمل في المجتمع مع القدرة والرغبة في العمل والإنتاج وتقاس البطالة في المجتمع بما يسمى معدل البطالة وهي نسبة غير العاملين (العاطلين) من قوة العمل إلى إجمالي قوة العمل

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي قوة العمل}} \times ١٠٠$$

$$\text{(عدد العاطلين + عدد المشتغلين)}$$

أنواع البطالة

1. **البطالة الدورية** Cyclical Unemployment

وهى البطالة التي تحدث أثناء فترة الركود الاقتصادي وقبل أن يبلغ الناتج الحقيقي مستوى الطاقة الكاملة أي مستوى التشغيل الكامل وتنشا عندما تقوم المنشآت خلال فترات الركود بخفض الإنتاج, فتلجا بالتالي إلى تسريح جزء من الأيدي العاملة لتخفيض التكاليف, ويلعب الطلب الكلى دورا هاما في حدوث هذا النوع من البطالة فانخفاض الطلب سينتج عنه انخفاض في الانتاج والتوظيف.

ويرى بعض الاقتصاديين أن عكس اتجاه هذه الانخفاضات لن يتحقق بسرعة , فالمنشات التى خفضت انتاجها تحتاج لتكاليف كبيرة لعمليات تعديل الانتاج , كذلك فقد تراكم لديها مخزون من السلع الذى تكون خلال فترة انخفاض الانتاج ويحتاج لوقت لتصريفه

أنواع البطالة

2 البطالة الهيكلية Structural Unemployment

وهى بطالة اختيارية تحدث نتيجة لعوامل مختلفة :

أ- استمرار الأشخاص العاطلين في البحث عن وظيفة أفضل تتوافق مع طموحاتهم

ب- تشريعات الحد الأدنى للأجور وضغوط نقابات العمل، تفرض على المؤسسات ضرورة أن تكون الوظيفة ملائمة للمؤهل

ج- توافر بعض الوظائف الشاغرة في أقاليم أو مواقع جغرافية من الصعوبة الإقامة فيها لأسباب اقتصادية أو اجتماعية

د- تفاوت الأجور بين المناطق أو بين المؤسسات مما يدفع العاملين إلى ظاهرة الدوران في العمل والانتقال إلى عمل آخر

د- التغيرات التي تحدث في أذواق المستهلكين, أو في تقنية الإنتاج، أو حتى في المنافسة فتؤثر تحديد نوعية الطلب على مهارات معينة من الأيدي العاملة

ه- إدخال تحولات هيكلية في التنظيمات الإدارية والعسكرية كتقليص عدد العاملين في الجيش بقرار سياسي وهى بطالة اختيارية أيضاً لأشخاص يمتلكون مؤهلات أو خبرات مهنية معينة ولكن لا يجدون حالياً العرض المناسب للعمل

أنواع البطالة

3) **البطالة الاحتكاكية** Frictional Unemployment

وهى بطالة اختيارية أيضاً لأشخاص يمتلكون مؤهلات أو خبرات مهنية معينة ولكن لا يجدون حالياً العرض المناسب للعمل وتختلف البطالة الاحتكاكية عن البطالة الهيكلية في أن العمال في البطالة الاحتكاكية يملكون الخبرات المطلوبة لشغل هذه الوظائف، أما في البطالة الهيكلية فلا تتوفر مثل هذه الخبرات

4 البطالة المقنعة Underemployment or Disguised

ويختلف هذا النوع من البطالة عن الأنواع الأخرى في أنها تعطل غير ملموس وغير قابل للقياس الكمي، حيث يستمر العاطلون في حياتهم الاعتيادية ويتلقون دخولهم المحددة (أو غير المحددة) دون أي انقطاع ومن أهم القطاعات التي يكثر فيها هذا النوع من البطالة القطاع الزراعي والقطاع الحكومي

أنواع البطالة

5. **البطالة الموسمية** Seasonal Unemployment

وهذه البطالة غالبا ما تكثر في نشاطات البناء والإنشاءات والزراعة والسياحة خاصة في فصل الشتاء في الأقاليم التي تعاني من تقلبات شديدة في المناخ وبصفة عامة وبغض النظر عن نوع البطالة فإن معدل البطالة يرتبط عادة بحجم النشاط الاقتصادي في الدولة فالبطالة ترتفع بشدة خلال الفترات التي يتدنى فيها الناتج المحلي الإجمالي وتنخفض عندما ينمو الناتج بسرعة ففي فترات الركود, تقل فرص التوظيف, عكس ما يحدث في أوقات الازدهار, لان المنشآت تلجأ عادة خلال فترات الكساد إلى تخفيض إنتاجها وخدماتها بشكل كبير, مما يسهم في ارتفاع معدل البطالة

الآثار الاقتصادية للبطالة

من أهم الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد القومي, إلى جانب الآثار الاجتماعية والنفسية والسياسية, تتركز في هدر مورد من أهم الموارد الاقتصادية, ألا وهو مورد العمل, فعدم استغلال هذا المورد الهام بالشكل المناسب يضيع على المجتمع فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة على العمل والإنتاج, وهذا يعني أيضا فقدان جزء محتمل من الناتج القومي بسبب البطالة, ومن منطلق البعدين الاجتماعي والاقتصادي, فإن الحكومات تعمل جاهدة على الحد من معدل البطالة لتفادي آثاره السلبية المتمثلة في الفقر وتدني مستوى المعيشة

التضخم

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة فإذا ما علمنا أن المستوى العام للأسعار يتناسب تناسبا عكسيا مع القوة الشرائية للنقود فإن التضخم يمثل انخفاضا في القوة الشرائية للنقود ويجب ملاحظة أنه يشترط أن يكون الارتفاع في الأسعار ارتفاعا مستمرا وملموسا ولفترة زمنيه معينة حتى تسمى الحالة بالتضخم إما إذا ارتفعت الأسعار ثم عادت إلى مستواها قبل الارتفاع فإن ذلك لا يعد تضخما حقيقيا وإنما ارتفاع مؤقت في الأسعار

يمكن قياس المعدل العام لتضخم حسب المعادلة التالية

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة} - \text{المستوى العام للأسعار في سنة الأساس}}{\text{المستوى العام للأسعار في سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

يحسب المستوى العام للأسعار أو ما يعرف بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI عن طريق اخذ المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات المستهلكة في دولة ما ويستخدم هذا الرقم عادة لقياس التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات من فترة لأخرى أومن مكان لأخر

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة

1 الرقم التجميعي البسيط

- يقيس الرقم التجميعي البسيط لتكاليف المعيشة تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات في سنة من السنوات إلى نفس المجموع من السلع والخدمات في سنه قبلها يمكن حساب هذا الرقم عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي لتكاليف المعيشة} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الحالية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة

2 الرقم القياسي المرجح

للحصول على الرقم القياسي المرجح (WCPI)نقوم بضرب أسعار السلع والخدمات في سنة المقارنة وسنة الأساس بالوزن الترجيحي المعتمد ومن ثم يتم جمع الأرقام الناتجة، ثم نقوم بقسمة الرقم القياسي لسنة ٢٠٠٤ على الرقم القياسي لسنة ٢٠٠٠ لنحصل على الرقم القياسي المرجح و ذلك كالتالي :

السلع	أسعار سنة (P_1)2000	أسعار سنة (P_2)٢٠٠٤	الوزن W	ترجيح سنة (P_1W) 2000	ترجيح سنة (P_2W) 2004
A	1	2	45	45	90
B	3	4	30	90	120
C	2	3	25	50	75
الرقم القياسي			100	185	285

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع ضرب أسعار سنة المقارنة بالوزن الترجيحي}}{\text{مجموع ضرب أسعار سنة الأساس بالوزن الترجيحي}} \times ١٠٠$$

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{285}{185} \times 100 = 154\%$$

أسباب التضخم

1. **ضغط (سحب) الطلب** Demand Pull

يحدث التضخم المتولد عن ضغط أو زيادة الطلب, عندما تتجاوز الزيادة في الإنفاق الكلي (AD) حجم الزيادة في الكمية المعروضة من السلع و الخدمات (AS) فيزداد بالتالي الطلب الإجمالي بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج الكامن للاقتصاد ويرتفع نتيجة لذلك المستوى العام للأسعار وسوف ينعكس هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار على شكل زيادة في الطلب المشتق من سوق السلع والخدمات مع وجود تأثيرات التغذية الخلفية (Feedback) على سوق العمل وما يتولد عنها من ارتفاعات جديدة مماثلة في أسعار المنتجات والعمل, وتستمر هذه العملية حتى يتساوى إجمالي الطلب أو الإنفاق (AD) مع إجمالي العرض (AS)

أسباب التضخم

2. **ارتفاع (دفع) التكلفة** Cost Push

بغض النظر عن ما إذا كانت المنشاة تواجه ارتفاعا في الطلب أم لا فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج يدفع بالأسعار إلى الأعلى ويعود ارتفاع أو دفع التكاليف إلى عدة أسباب منها:

- دفع معدل الأجر النقدي إلى أعلي من قبل نقابات العمال
- زيادة تكاليف الإنتاج الأخرى من مواد خام وطاقة

3. **التوقعات** Expectations

تعتبر التوقعات من أحد العناصر المهمة في حدوث التضخم فسلوك تحديد الأجور والأسعار من قبل المنشآت يعتمد على ما يتوقعونه إن يحدث في المستقبل وبشكل خاص توقعاتهم بشان الأجور والأسعار التي ستضعها المنشآت الأخرى فلو افترضنا إن هناك توقعات بان التضخم في السنة القادمة سيكون ٥% المنشآت تقوم بوضع قراراتها على هّذا الأساس الأمر الّذي يجعل التضخم يحدث فعلا فالمنشآت تضع أسعار منتجاتها على أساس هذا التوقع كما تدخل هذه التوقعات فالتضخم عندما يكون مرتفعا فقد تحاول الحكومة خفضه عن طريق استخدام سياسات انكماشية ماليه ونقدية إما اذا كان ارتفاع الأجور والأسعار يعود إلى توقعات الإفراد يحتاج إلى وقت طويل نسبيا

أسباب التضخم

4 التضخم المستورد Imported Inflation

يظهر هذا النوع من التضخم بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى والتي تستورد معظم احتياجاتها من المواد الخام والسلع والخدمات النهائية في الأسواق العالمية بحيث ينعكس هّذا الارتفاع على أسعار بيع هّذه السلع والخدمات في الأسواق المحلية عندما يتم استيرادها وعادة لا تستطيع الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات المحدودة التأثير في أسعار السلع والخدمات في الأسواق العالمية ولهذا فإنها غالبا ما تعاني من التضخم المستورد

الآثار المختلفة للتضخم

إن للتضخم تأثيرات اقتصادية عديدة تتركز غالبيتها على اتجاهات و معدلات النمو الاقتصادي من جهة,و على توزيع الناتج الحقيقي من جهة أخرى, كما أن هذه التأثيرات تشتد أكثر كلما تصاعدت معدلات التضخم و استمرت هذه الظاهرة لفترات طويلة نسبياً.و بصورة عامة,و حيث أن التضخم يعني الارتفاع المستمر في الأسعار,فإن هذا يعني أن التضخم سينعكس سلباً على القوة الشرائية للنقود و سيتضرر أكثر ذوي الدخول المحدودة

الآثار السلبية للتضخم

1) **انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي**(GDP), وذلك لأن تصاعد المستوى العام للأسعار ينعكس سلباً على الطلب الكلي(AD), الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج بالإضافة إلى ذلك فإن تزايد معدل نمو السكان بنسبة أكبر من نمو الناتج المحلي الحقيقي , يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي , وبالتالي يقل الطلب على السلع والخدمات بشكل أكبر . أما بالنسبة للأسواق المالية فمن المتوقع أن تشهد انخفاضا في الأنشطة الاستثمارية في الأدوات المتاحة وهو ما يعني أن تفاقم ظاهرة التضخم قد يؤدي في النهاية (أو ما يرافقه في بعض مراحله) إلى ركود اقتصادي عام

الآثار السلبية للتضخم

2) **إعادة توزيع الدخل القومي لصالح دخول فوائض العمليات** (أرباح وفوائد و إيجارات) وعلى حساب أصحاب الأجور والرواتب الثابتة, هذا يعني أن التضخم إذا تصاعدت معدلاته فإن ذوي الدخول المنخفضة والثابتة سيكونون أكثر فقرا, نتيجة لذلك, سينخفض الطلب الاستهلاكي على السلع المعمرة, وسيتزايد عدد السكان الذين هم دون خط الفقر بسبب صعوبة إشباع الحاجات الأساسية وقد يمتد التأثير السلبي إلى بعض أصحاب المدخرات أيضا عندما ينخفض ميل ادخارهم بسبب انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية مع تزايد كمية النقود وبالرغم من ذلك, فإن ارتفاع معدلات نمو الأرباح وفوائض عمليات الإنتاج الأخرى بسبب التضخم سيزيد من معدلات تراكم رأس المال في الاقتصاد, وهذا يؤدي بالتالي إلى تعاظم قيم المدخرات المهيأة للطلب الاستثماري ما سيسهم مستقبلا في زيادة النمو الاقتصادي اي إن التضخم سيعيد توزيع الدخل القومي لصالح الاستثمار على حساب الاستهلاك وهو ما يعد من أهم التأثيرات الإيجابية للتضخم

الآثار السلبية للتضخم

3. **التضخم يجعل المقترضين بشكل عام أكثر ربحاً أو أقل خسارة من المقرضين**, لأنهم حصلوا على القروض في وقت ارتفاع القوة الشرائية للعملة و يسددونها في وقت انخفاض القوة الشرائية, لكن عندما تكون أسعار الفائدة الحقيقية أقل من الصفر فإن الدائنين و المدينين يخسرون معا

الموضوع الثامن

السياسة المالية

مقدمة

نتناول دور الحكومة في التأثير على الطلب الكلي لتحسين الاداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار السعري في الاقتصاد من خلال السياسات المالية المتاحة (السياسة الضريبية أو الانفاق الحكومي أو المدفوعات التحويلية) ومن جانب أخر فإن استخدام هذه السياسات يؤثر على وضع الميزانية الحكومية حيث يسود الكثير من الجدل حول كيفية معالجة عجز الميزانية وتهدف الدول عادة من وراء تخفيض عجز الموازنة إلى زيادة الاستثمار الخاص وضمان النمو الاقتصادي في المدى الطويل ولكن ذلك لن يتحقق إلا عن طريق اقتراض الحكومة من النظام المصرفي لتمويل العجز ما يؤدي إلى ارتفاع اسعار الفائدة ومن ثم زيادة التكاليف على القطاع الخاص الذي بدوره يسبب توترا في الاقتصاد في الجانب العرض نظرا لتأثيره على تكاليف الانتاج, من جهة اخرى فإن خفض المصروفات الحكومية بهدف تقليل عجز الموازنة سيؤدي هو الاخر إلى انخفاض الطلب الكلي وتباطؤ عملية النمو الاقتصادي

آليات السياسة المالية

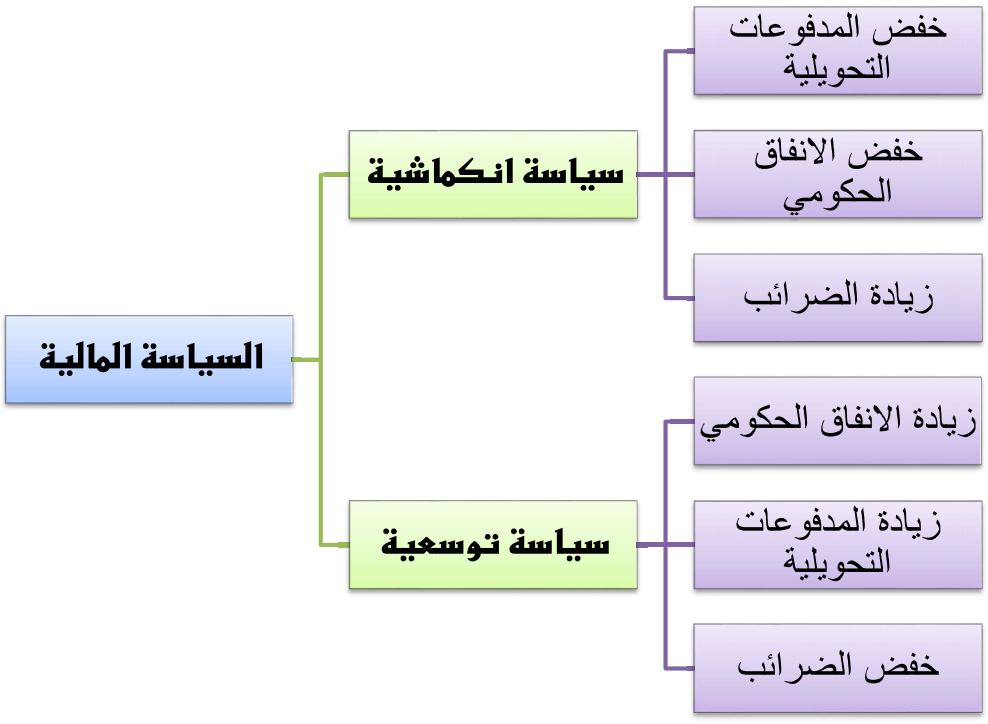

العلاقة بين ضريبة الدخل و الانفاق

هناك نوعين من الضرائب

- ضرائب متغيرة
- تتغير بتغير مستوى الدخل أما بشكل مباشر كضرائب الدخل النسبية $T = tY$ أو بشكل غير مباشر كضرائب المبيعات حيث تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي ترتفع حصيلة الضرائب المحصلة من المبيعات

- ضرائب ثابتة
- لا تتأثر بمستوى الدخل أو الناتج $T = T_0$
- كالرسوم الحكومية مثل رسوم الرخص والرسوم البلدية

وتكمن أهمية التمييز بين هذين النوعيين من الضرائب من حيث أن الضريبة هي عبارة عن الفرق بين الدخل(الناتج المحلي الاجمالي) والدخل المتاح للإنفاق $Y^d = Y - T$ وهذا يعني انه عندما تزداد الضرائب يقل الدخل المتاح للإنفاق حتى لو لم يكن هناك تغير في الناتج المحلي الاجمالي

العلاقة بين ضريبة الدخل و الانفاق

•يمكن توضيح ذلك بيانيا حيث نلاحظ كيف يتحرك منحنى الاستهلاك تبعا لتغير الضرائب فخفض الضرائب سوف ينقل خط الاستهلاك إلى أعلى لكن مقدار ونوعية انحراف خط الاستهلاك يعتمد على ما إذا كان التغير الضريبي ناتج من التغير في الضرائب الثابتة أم المتغيرة

•فعندما ترتفع الضرائب الثابتة فإن الدخل المتاح للإنفاق سيقل بنفس المقدار بغض النظر عن مستوى الناتج المحلي الاجمالي مما يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي بنفس المقدار و سوف ينخفض خط الاستهلاك بشكل موازي

• من ناحية أخرى هناك سياسات ضريبية يتم من خلالها التأثير على الدخل المتاح للإنفاق وفقا لمستوى الدخل إذ يكون معدل الضرائب أعلى عند مستويات الدخل المرتفعة مقارنة بالمعدل المفروض لمستويات الدخل المنخفضة ما يؤدي لان يكون انحراف منحنى الاستهلاك أكبر عند المستويات العليا للدخل

انحراف منحني الاستهلاك اثر التغير الضريبي

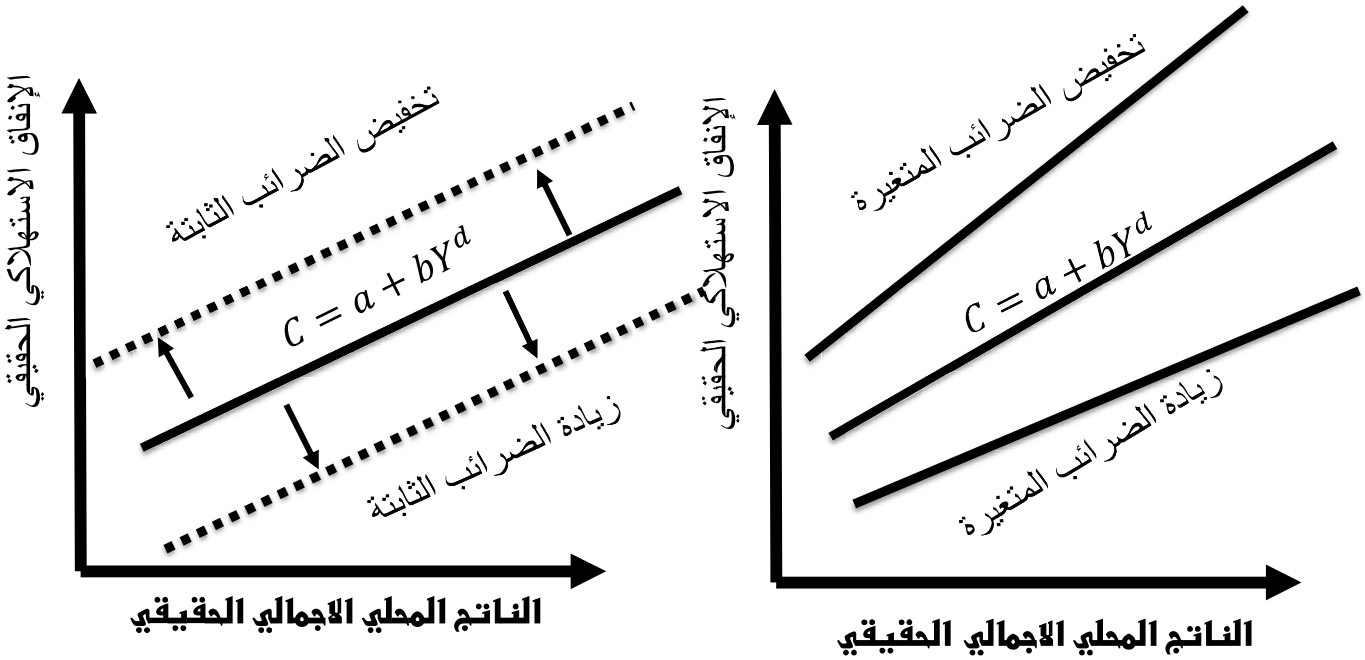

ضريبة الدخل والمضاعف

من خلال آلية عمل المضاعف وكيفية عمله من خلال سلسلة الإنفاق التي تؤدي إلى مضاعفة الإنتاج وكيف يؤدي الإنفاق إلى إنفاق أخر من خلال أن هذا الإنفاق دخل لفرد أخر ومن ثم يتحول هذا الدخل إلى إنفاق جديد لهذا الفرد وهكذا تستمر العملية

أما عندما يكون هناك ضريبة دخل فإن جزء من هذا الدخل سوف يتسرب من خلال تيار التدفق الدائري عند كل مرحلة من مراحل الدخل والإنفاق

فمثلا لو كانت ضريبة الدخل تساوي 20% فانه من مجموع 1000 رواتب يتم صرفها لموظفين فإن هؤلاء الموظفين سيستلمون

$$Y^d = (1 - t) = 1000 - (1 - 0.2) = 800$$

إذا ما افترضنا أن الميل الحدي للاستهلاك لهؤلاء العاملين يسأوي b= 0.75 وحيث ان مضاعف الانفاق هو

$$Mr = \frac{1}{1-b+bt}$$

$$Mr = \frac{1}{1 - 0.75 + (0.75)(0.2)}$$

$$Mr = \frac{1}{1 - 0.6} = 2.5$$

ضريبة الدخل والمضاعف

- وعليه فإن قيمة المضاعف ستنخفض من Mr=1/0.25=4 في حالة عدم وجود ضرائب إلى Mr =1/(0.25-0.15)=2,5
- عندما يكون هناك ضريبة دخل يجب ملاحظة أنه توجد عدة عوامل تجعل من هذه الصيغة المبسطة للمضاعف غير متوافقة مع الواقع وغير الدقيقة فهي لا تتضمن الواردات وتتجاهل التغير في مستوى الأسعار وهي عوامل تؤدي إلى خفض قيمة المضاعف

- ويوضح الرسم ان زيادة الانفاق بمقدار 400 أدت إلى زيادة الدخل بمقدار 1000ليصبح الدخل 7000

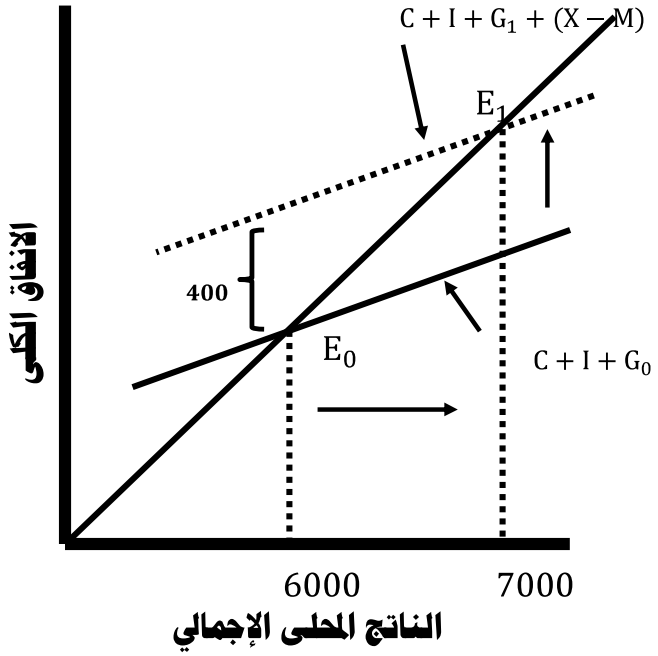

تأثير التغير الضريبي على المضاعف

- يعتبر قياس تأثير التغير الضريبي على المضاعف عملية أكثر تعقيداً من التغير في الانفاق الحكومي وذلك لان أثر الضرائب على المضاعف يحدث بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على الدخل أولاً ثم على الاستهلاك ومن المتوقع أن يكون لتخفيض الضرائب أثر ايجابي على الاستهلاك يمكن حساب قيمة هذا الأثر عن طريق ايجاد حاصل ضرب مقدار الانخفاض الضريبي في $C_0 + I + G + (X - M)$ قيمة الميل الحدي للاستهلاك

- ويوضح الرسم أن خفض الضرائب بمقدار 400 أدت إلى زيادة الدخل بمقدار 750 ليصبح الدخل 6750

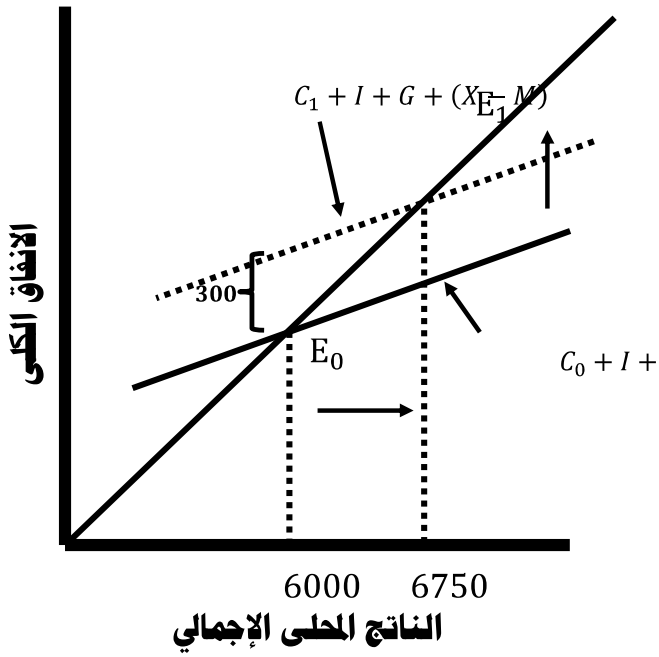

المدفوعات التحويلية الحكومية

- هي إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة
- وهي عبارة عن مدفوعات حكومية نقدية لفئة محددة من الافراد دون أن يطالبوا بتقديم مساهمة مباشرة في الانتاج المحلي
- ومن حيث التأثير على مستوى توازن الناتج المحلي الاجمالي فإن المدفوعات الحكومية تترك اثراً مماثلاً لذلك الذي يحدث عند اجراء خفض في الضرائب
- فمثلا عندما يتم صرف مقدار ٤٠٠ مليون ريال كمدفوعات تحويلية لمستحقيها فإن أثر ذلك سيكون مماثلا لما حدث في حاله تخفيض الضرائب بمقدار ٤٠٠ مليون ريال إذا سيتحرك منحني الإنفاق الكلي للأعلى بمقدار ٣٠٠ مليون ريال

التخطيط للسياسة المالية التوسعية

نفترض أن دولة ما تعاني من حالة ركود اقتصادي وتنوي إنعاش الاقتصاد عن طريق تنفيذ سياسة مالية توسعية تؤدي من جهة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وفي نفس الوقت تحقق هدفا أخر وهو الوصول إلى توظيف كامل لقوة العمل فكيف يمكن تحقيق ذلك خاصة إذا افترضنا أن المستوى العام للأسعار ثابت؟

ناقشنا في هذا الفصل ثلاث طرق لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وهي زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو زيادة المدفوعات التحويلية وذلك بالقدر الكافي لسد الفجوة الانكماشية بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن تحقيقه .

ويوضح الشكل التالي كيفية معالجة مشكلة الفجوة الانكماشية عن طريق زيادة الانفاق الحكومي ومن الشكل يتضح أن الناتج المحلى الذى يحقق التوظيف الكامل YF يقع عند مستوى 7000 ولذا تم زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 400 للوصول لهذا المستوى من الناتج حيث أن قيمة المضاعف هي 2.5.

كما يمكن الوصول لنفس الهدف أما بتخفيض الضرائب أو زيادة المدفوعات التحويلية الحكومية

آلية السياسة المالية لإزالة الفجوة الانكماشية

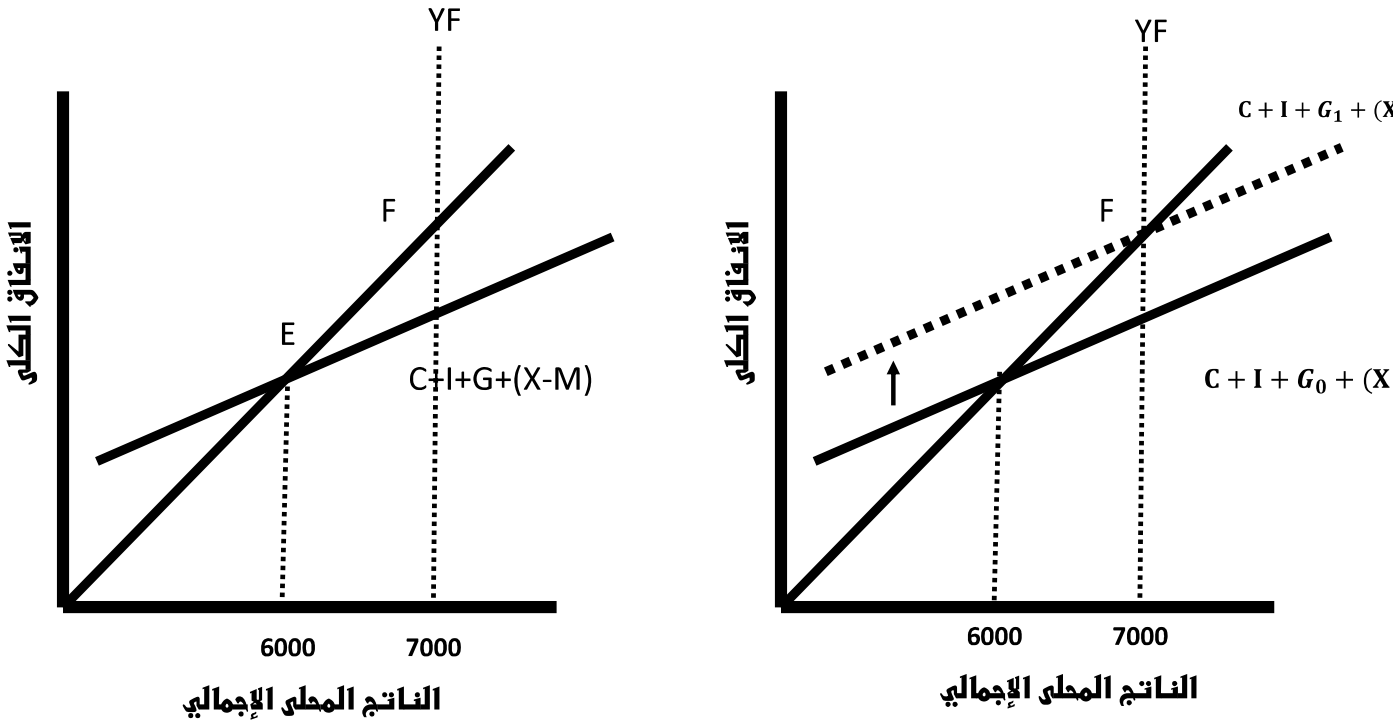

استخدام للسياسة المالية الانكماشية لتخفيض التضخم

عندما يكون الطلب الكلي أكبر من الانتاج عند مستوى التوظيف الكامل للاقتصاد ذلك يؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية وهي حالة عكس الفجوة الانكماشية ويتطلب التخلص من التضخم استخدام سياسة مالية انكماشية أما عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كلاهما بالشكل الذي يؤدي إلى تحرك خط الانفاق الكلي إلى أسفل حتى يصل إلى وضع غير تضخمي ومن ثم تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل

ويمكن ملاحظة الفرق بين هذه الطريقة للتخلص من الفجوة التضخمية وآلية التصحيح الذاتي التي ناقشنها في الفصول السابقة اذ لاحظنا أنه عندما يترك للاقتصاد استخدام أدواته الذاتية فإنه في النهاية سوف يتخلص من الفجوة التضخمية ويعيد الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل وإن كان ذلك سيستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا أما هنا فإن استخدام السياسة المالية سوف يؤدي إلي تلافي الوقوع في الضغوط التضخمية وسرعة الوصول إلى التوازن من خلال تخفيض الطلب الكلي إلى مستوي انتاج التوظيف الكامل

الموضوع التاسع

السياسة النقدية

مقدمة

يناقش هذا الفصل تعريف النقود ، وتاريخها ، وكيفية تأثير السياسة النقدية على الطلب الكلي من خلال استخدام الأدوات النقدية المتاحة للبنوك المركزية ؛ مثل : عمليات السوق المفتوحة ، أو تغيير سعر الخصم ، أو التحكم في نسبة الاحتياطي النظامي . وسنحاول في هذا الفصل التعرف على ماهية النظام النقدي وأصل النقود وكيف يتم قياسها ، كما سنتعرف على كيفية إيجاد النقود بهدف استيعاب السياسة النقدية ، ثم نوضح الأدوات المتاحة للرقابة على حجم النقود في الدولة .

تعريف النقود

هى أي شيء يستخدم في تبادل السلع والخدمات ويلقى قبولا عاما بين الأفراد , ومع القبول كوسيط للتبادل بين أفراد المجتمعات ،أصبح لزاما الاحتفاظ بكميات من تلك النقود لاستخدامها في عمليات المبادلة ،وهذا ما يسمى بعرض النقود.

ويمكن التمييز بين نوعين من عرض النقود:

1. **عرض النقود بمعناه الضيق** : يتكون من مجموع النقود المصدرة للتداول مضافا إليها مجموع الودائع تحت الطلب (وهي الودائع التي يمكن التصرف بها والسحب منها في أي وقت)؛أي :

عرض النقود(ن١)=النقود المتداولة +الودائع تحت الطلب

أو:M1=CR+CD

حيث (M1=عرض النقود CR= النقود المتداولة ، CD=الودائع تحت الطلب.

2. **عرض النقود بمعناه الواسع (ن٢):** هو عبارة عن عرض النقود بمعناه الضيق مضافا إليه الودائع لأجل ،فتصبح معادلة عرض النقود بمعناه الواسع (ن٢)عبارة عن:

عرض النقود(ن٢)=(ن١)+الودائع الآجلة.

أو:M2=CR+CD+SD

أو:M2=M1+SD

حيث M2=عرض النقود (ن١)، SD تمثل الودائع الآجلة .

ويخضع عرض النقود لتغيرات مستمرة تنشأ بسبب سياسات البنك المركزي ومجموعة البنوك التجارية ، إذ أن البنك المركزي يمثل قمة الجهاز المصرفي وهو الذي يدير السياسة النقدية وفقا لمقتضيات ومتطلبات الاقتصاد الوطني .

وظائف النقود

تتمثل أهم وظائف النقود فيما يلي :

أ)وسيط للتبادل :

تعتبر وساطة التبادل هي الوظيفة الرئيسية للنقود ، وتأتي هذه الوظيفة من مبدأ القبول العام من قبل أفراد المجتمع للعملة الورقية المتداولة، وقد أمكن عن طريق هذه الوظيفة التغلب على صعوبات نظام المقايضة وتسهيل عملية المبادلة ويعتمد مدى نجاح النقود في هذه الوظيفة على مدى توفرها واستقرار قيمتها وثقة الجمهور بها وعدم إمكانية تزويرها وتجانسها وقابليتها للتجزئة .

ب)مقياس للقيمة ووحدة للحساب :

تعمل النقود على قياس قيمة السلع و الخدمات ويمكن من خلالها المقارنة بين قيم السلع والخدمات المختلفة مثلا إذا كان ثمن كيلو الحليب ٤ ريالات وثمن كيلو السمك ٢٤ ريال هذا يعني أن كيلو السمك الواحد يعادل ٦ كيلو حليب .

ج)النقود كمخزن للقيمة:

لا يقوم الأفراد بإنفاق كامل دخولهم في نفس اللحظة التي يتسلمون فيها تلك الدخول، إذ ينفق جزءاً من تلك النقود على الاحتياجات الجارية ، والجزء الآخر يدخر للإنفاق على الاحتياجات المستقبلية ، أي أن النقود تلعب دور مستودع أو مخزن للقيمة على شريطة أن يتوفر لها الاستقرار في قيمتها بحيث لا تكون عرضه للتقلبات الحادة. أما في حالات التضخم ، فقد يكون من الأفضل إيداع النقود في شكل سلعه أخرى تحافظ على قيمتها الشرائية، لان التضخم يقلل من القوه الشرائية للنقود.

البنوك المركزية

يسمى أحياناً بنك البنوك , يقوم بمهام الرقابة على البنوك التجارية وتنفيذ السياسة النقدية للدولة من خلال التحكم في النقد وأسعار الفائدة والائتمان وأسعار الصرف.
وتتمتع معظم البنوك المركزية في أنحاء العالم باستقلالية في تخطيط وتنفيذ السياسة النقدية من خلال الأدوات التالية :

1. **عمليات السوق المفتوحة**

•تقوم سياسة عمليات السوق المفتوحة على بيع أو شراء السندات الحكومية بواسطة البنك المركزي بهدف تمويل الإنفاق الحكومي أو التأثير على كمية النقود في الاقتصاد , فإذا رأت الجهات المسئولة أن كمية النقود المعروضة في السوق قليلة , وأرادت زيادة كمية عرض النقود فإنها ستقوم مثلاً بشراء السندات المعروضة من قبل البنوك التجارية , ويعطي البنك المركزي البنوك التجارية احتياطي جديد بقيمة هذه السندات , وتزداد بالتالي الكمية المعروضة من النقود.
ولكن في الواقع , فإن البنوك المركزية لا تقوم بطبع نقود جديدة لوضعها في يد البنوك التجارية لزيادة عرض النقود بل تقوم بزيادة حسابات البنوك التجارية الموجودة لديها .
وبهذا يكون لدى البنوك التجارية فائض احتياطي لكي تبدأ بدورها عملية توليد النقود وفقا لنظرية مضاعف النقود (الودائع) . فلو كانت قيمة السندات ١٠٠ مليون ريال مثلاً وكان الاحتياطي ٢٠% , فان الزيادة في عرض النقود (ΔMS) ستكون بمقدار:

١/ ٠,٢٠ * ١٠٠ مليون = ٥٠٠ مليون

البنوك المركزية

ولكن هذا النموذج لمضاعف النقود يفترض أن البنك يقرض كامل الفائض الاحتياطي . وأنه لا يوجد تسرب للنقود خارج القنوات المصرفية . لذلك ومن أجل ضبط نتائج سياسة البنك المركزي لمعرفة الكمية الحقيقية للتغير في عرض النقود, يجب على البنك المركزي معرفة المبالغ التي قد تخرج ولا تعود في داخل النظام المصرفي , من خلال الاحتياطيات التي قد تحتجز من قبل الأفراد أو البنوك لأغراض أخرى لا يصل البنك المركزي معها إلى قياس حقيقي لكمية التغير في عرض النقود .
أما في حالة الرغبة بتخفيض عرض النقود , فسيقوم البنك المركزي بخطوة معاكسة لتلك التي تم اتخاذها في حالة زيادة عرض النقود , أي يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة . هذه الخطوة سوف تقلل من حجم الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية لدى البنك المركزي , فعندما تقوم البنوك التجارية بشراء السندات الحكومية , يقوم البنك المركزي بالخصم من حساباتها لديه , ما يؤدي إلى خفض احتياطيات البنوك لدى البنك المركزي , ومن ثم انخفاض كمية عرض النقود .

التحكم في عرض النقود من خلال إقراض البنوك (سعر الخصم)

2 سعر الخصم

يمكن للبنوك المركزية التأثير على الوضع النقدي عن طريق تخفيض أو زيادة سعر الفائدة على هذه القروض (أو كما يسمى سعر الخصم) . فعندما يكون الهدف هو **زيادة عرض النقود** يقوم البنك المركزي **بتخفيض سعر الخصم** لتشجيع البنوك التجارية على زيادة الاقتراض منه حتى تستطيع هي بدورها التوسع في إقراض العملاء . أما إذا أراد البنك المركزي **تقليص عرض النقود** فإنه يقوم **بزيادة سعر الخصم** على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية . ومن ثم تقوم هذه البنوك بدورها بخفض القروض التي تقدمها ما يودي بالتالي إلى خفض عرض النقود .

ومع ذلك ,فيجب ملاحظة أن استخدام سعر الخصم كأداة للتأثير على عرض النقود لم يعد يحظى بأهمية كبيرة ، خاصة في أوروبا وأمريكا , لان القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي لم تعد تشكل نسبة كبيرة في عمليتها , ولذلك فإن هذه السياسة النقدية تعتبر محدودة الفعالية للسيطرة على عرض النقود ، خاصة في الدول الأكثر تطوراً بالإضافة إلى ذلك فإن تأثير ارتفاع أو انخفاض حجم القروض المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية على أسعار الفائدة يعتبر ضعيف جداً .

التأثير على عرض النقود من خلال الاحتياطي القانوني

3 الاحتياطي القانوني

يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بحد أدنى كاحتياطي نظامي أو قانوني لضمان حقوق المودعين في حال مواجهة البنك لأية مصاعب نقدية

ويستطيع البنك المركزي إذا ما قرر **زيادة عرض النقود** ,**خفض نسبة الاحتياطي القانوني** مما يؤدى إلى تحويل جزء من الاحتياطي القانوني الذي يحتفظ فيه البنك التجاري لدى البنك المركزي إلى فائض يستطيع البنك إقراضه للجمهور , وهذا بدورة يؤدي إلى زيادة عرض النقود من خلال مضاعف الودائع كما تم شرحه من قبل .

أما إذا أراد البنك المركزي **خفض عرض النقود** , فإنه يقوم **بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني** .

ويوضح الشكل التالي السياسات النقدية المتاحة للبنك المركزي للتأثير على كمية عرض النقود :

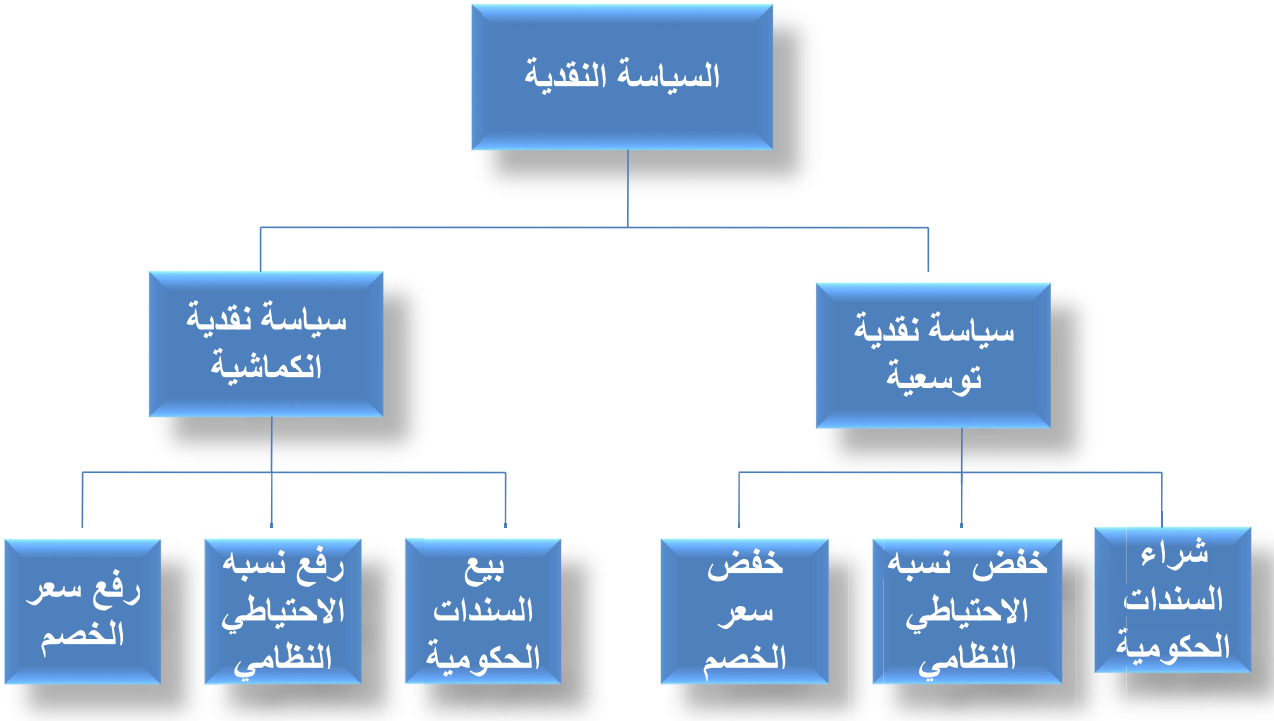

السياسات النقدية والطلب الكلى

الطلب الكلي يتكون من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (i) والإنفاق الحكومي (G) وصافي الصادرات (X-M) ولهذا فإن الحكومة تستطيع التحكم بالسياسة المالية مباشره للتأثير على الإنفاق الاستهلاكي والحكومي.

ويعتقد الاقتصاديون أن الإنفاق الاستثماري وصافي الصادرات هما الأكثر حساسية تجاه التغير في السياسة النقدية. ويوضح الشكل المجاور كيف تؤثر العلاقة العكسية بين الإنفاق الاستثماري وسعر الفائدة على منحنى الانفاق الكلى , فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار , ما يؤدي إلى تحرك منحنى الانفاق للأسفل والعكس صحيح .

لنفترض أنه حدث كساد اقتصاد أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات عالية وأن الحكومة قررت استخدام السياسة النقدية لإنعاش الاقتصاد افترض إن البنك المركزي قرر أن زيادة عرض النقود من خلال شراء السندات الحكومية من السوق المفتوحة هي السياسة الأنسب للوضع الحالي لتحريك الاقتصاد

تأثير تغير سعر الفائدة على الطلب الكلى

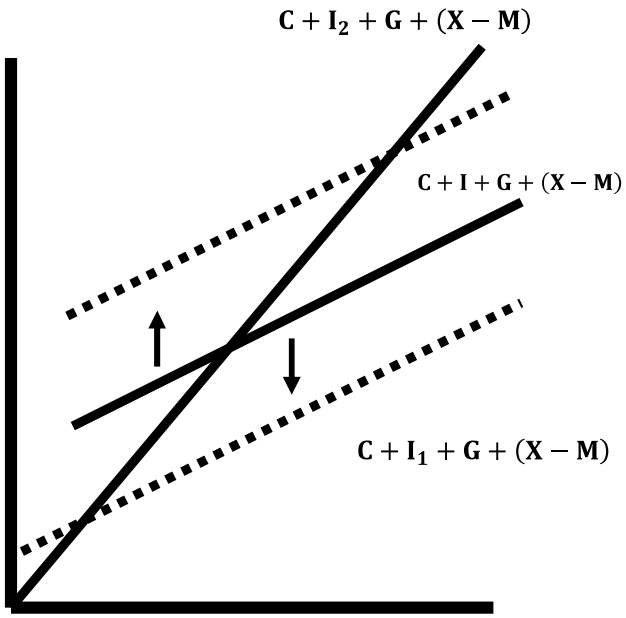

السياسات النقدية والطلب الكلى

- سوف تؤدي هذه السياسة بالطبع إلى تحرك منحنى عرض النقود إلى اليمين كما في الشكل المجاور بافتراض أن منحنى الطلب على النقود (Md) ثابت , فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض النقود وانخفاض سعر الفائدة إلى مستوى أدنى من التوازن الأصلي ٥%

تأثير السياسة النقدية على عرض النقود وسعر الفائدة

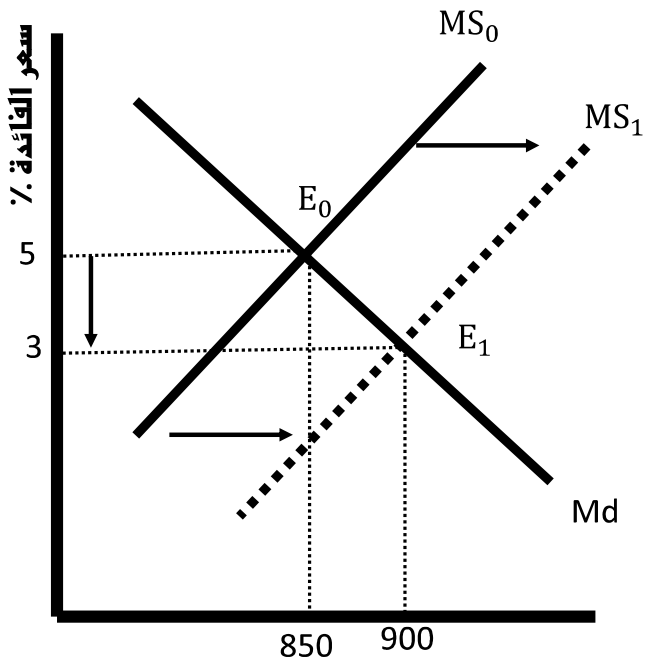

السياسات النقدية والطلب الكلى

وبسبب العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والإنفاق الاستثماري فإن انخفاض سعر الفائدة سوف يعمل على تحريك الانفاق الاستثماري كبناء مصانع جديدة وإنشاء مباني والتوسع في المنشآت القائمة ومن خلال المضاعف سوف يزداد الناتج المحلي الإجمالي من نسبة الزيادة في الإنفاق الاستثماري كما هو موضح في الشكل المجاور وبالتالي سيرتفع مستوى التوظيف وتنخفض البطالة كنتيجة لانخفاض سعر الفائدة.

ويحدث العكس في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية.

ويجب ملاحظة إن مدى تأثير السياسة النقدية على الطلب الكلي يعتمد على درجة حساسية سعر الفائدة إلى التغير في عرض النقود وعلى مدى حساسية الاستثمار للتغير في سعر الفائدة بالإضافة إلى حجم المضاعف الذي يلعب دورا مهما في تحديد التأثير النهائي على الناتج المحلي.

تأثير تغير سعر الفائدة على الطلب الكلى

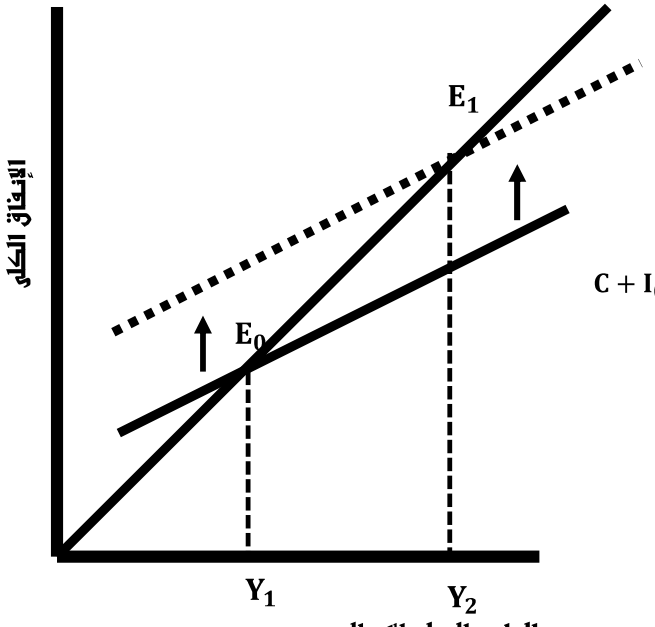

السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار

أهمل سابقا أثر تغير المستوى العام للأسعار وأنها تبقى على حالها.

•من خلال دراسة نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي ,فإن المستوى العام للأسعار يلعب دوراً هاماً في تحديد المستوى التوازنى للناتج المحلي الإجمالي.

ولتحديد أثر زيادة عرض النقود على المستوى العام للأسعار, يستخدم منحنى الطلب الكلي ,مع افتراض ثبات منحنى العرض الكلي , أي ثبات العوامل المؤثرة على منحى العرض الكلي .

•بإتباع سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود ,عن طريق

•شراء السندات الحكومية

•أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني

•أو خفض سعر الخصم

ستؤدي الى زيادة الطلب الكلي ؛ بسبب زيادة الإنفاق الاستثماري الناتج عن انخفاض سعر الفائدة .

إذن نتيجة لتلك الزيادة في عرض النقود يزداد الناتج المحلي الإجمالي وكذلك المستوى العام للأسعار .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إتباع السياسة النقدية التوسعية من قبل السلطات النقدية يؤدي عادة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار , ومن ثم حدوث التضخم إذا استمرت الأسعار في الارتفاع , وهو أمر غير مرغوب فيه خاصة إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل أو قريباً منه .

أثر زيادة عرض النقود على الناتج المحلى الإجمالي والمستوى العام للأسعار